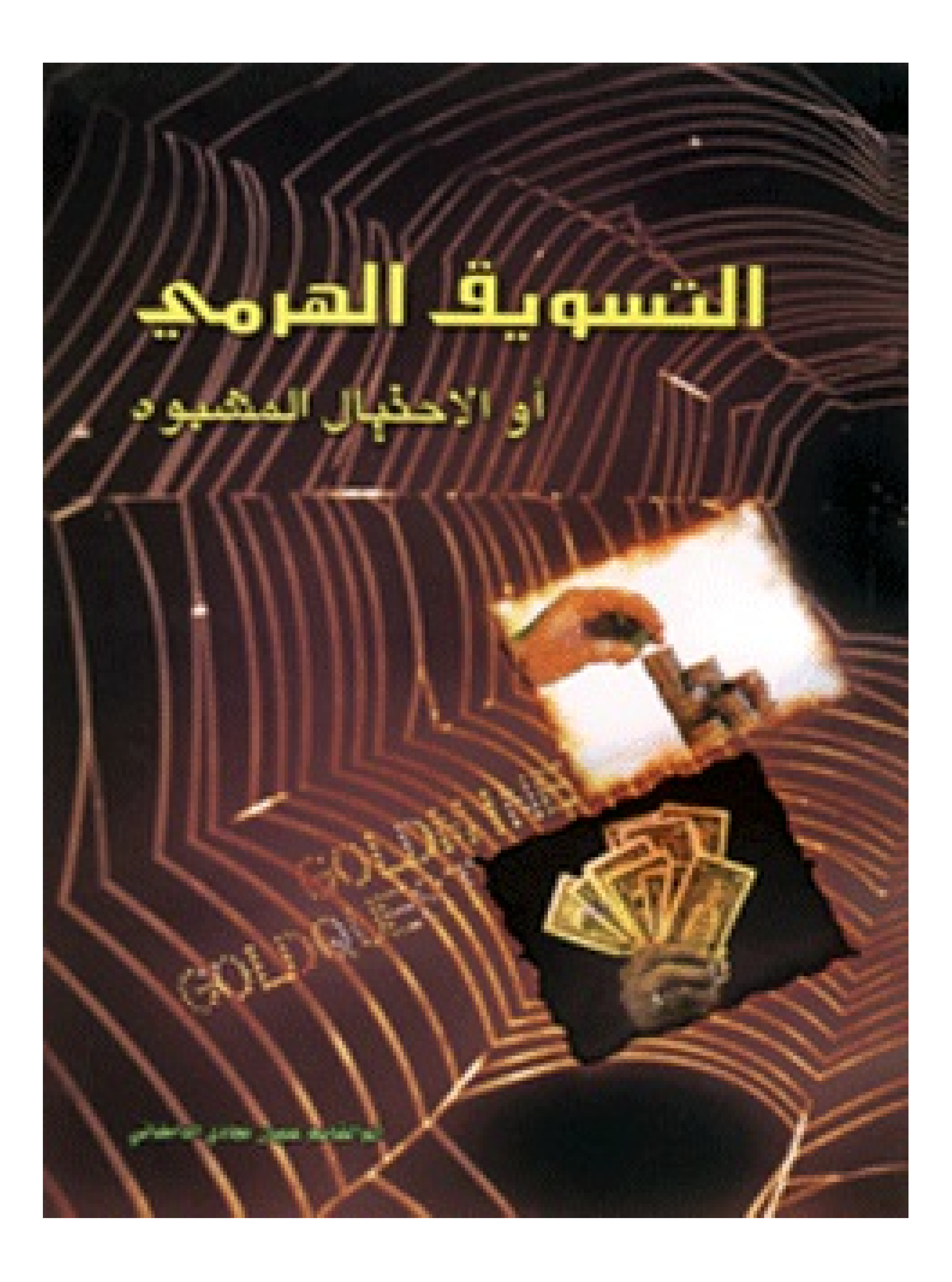

التسويق الهرمي
أو الاحتيال المشبوه


بسم الله الرحمن الرحیم

التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه

کاتب:

ابو القاسم عليان نجادی الدامغانی

نشرت فی الطباعة:

مدرسه الامام علی بن ابی طالب (ع)

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه

اشارة

عنوان و نام پديدآور : التسويق الهرمى ، او الحتيال المشبوه/ابو القاسم عليان نجادى الدامغانى مشخصات نشر : قم: مدرسه الامام على بن ابى طالب عليه السلام، ۱۴۲۸ق=۱۳۸۶. مشخصات ظاهرى : ۱۸۷ص. وضعيت فهرست نويسى : در انتظار فهرستنويسى (اطلاعات ثبت) شماره كتابشناسى ملى : ۱۲۸۵۵۲۰

المقدّمة:

شكر وتقدير: أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى استاذى المعظم المرجع الكبير سماحة آية اللَّه العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازى متّع اللَّه المسلمين بطول بقائه على ما بذله من اهتمام ورعاية لتأليف هذا الكتاب راجياً أن يستفيد القراء الكرام بالإطلاع عليه ومن االلَّه التوفيق. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵ إنّ بعض العناوين الواردة فى الصحف تثير الوسوسة لدى كل إنسان، من قبيل (كيف تملك ثلاثين ألف دولار بدون تعب) و (التسويق العالمى مع أرباح كبيرة)، (ألا يُحدث مبلغ ۱۶۴۰ دولاراً تحولًا فى معيشتكم؟)، (هدية ذهبية، ومفتاح لحلّ المشاكل، أنت أيضاً يمكنك الحصول على ۰۰۰ /۰۰۰ /۲۰ تومان فى ليلة واحدة بصورة مشروعة) وخاصة إذا تقنعت هذه العناوين بقناع مقدّس من العبارات والكلمات الدينية مثل (مشروع وطنى للباقيات الصالحات)، (نسيم الرحمة) (حملة الأمل والبسمة)، (مشروع التعاون الوثيق)، (شجرة الإنفاق)، (الشباب الخيّرون)، (انصار الموحدين الخيرين) وأمثال ذلك. إنّ كثيراً من الأشخاص ربّما يمكنهم المقاومة فى مقابل هذه الاغراءات والتصدى لمثل هذه الدعايات المغرية للمؤسسات المشبوهة بالتشاور مع بعض المطّلعين على فحوى فعاليات هذه المؤسسات الخفية الأهداف، أو من خلال مشاهدة الضحايا الذين سقطوا فى شباك هذه الدعايات المغرية والبراقة، وبالتالى الابتعاد عن هذه الفخاخ السحرية من موقع الوضوح فى الرؤية. فهل يعقل أن يستشم الإنسان المؤمن كل هذه الروائح العفنة ومع ذلك يتلوث بها؟ ولكن للأسف فإنّ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۶ عدداً غير قليل من الأشخاص قد وقعوا فى فخ هذه العبارات البراقة والكاذبة بدون أن يفكروا فى عواقبها أو يستشيروا الآخرين حول هذه النشاطات الزائفة وقد تورطوا فى مثل هذه المصيدة بأمل الحصول على مبالغ طائلة وبعمل يسير. فى هذا الكتاب نتحرك بلطف اللَّه وعنايته على مستوى فضح هذه المؤسسات الاقتصادية الخداعة التى تتحرك بشكل مشبوه من أجل خداع الناس وامتصاص ثرواتهم حيث تظهر هذه المؤسسات كل يوم باسم جديد وملامح مختلفة فى مناطق متفرقة من بلدنا الإسلامى وتعمل على خداع الناس وخاصة الشباب العاطل عن العمل، ونحاول كشف اللثام عن ماهية هذه المؤسسات الحقيقية للقراء الأعزاء من أجل إنقاذ هؤلاء الأفراد والحيلولة دون تورطهم فى مصيدة هذه المؤسسات المشبوهة. وهنا أجد من الضرورى أن أتقدم بالشكر والتقدير لجميع الأفراد الذين ساهموا بشكل أو بآخر لإخراج هذا الكتاب بالشكل المطلوب وأسأل اللَّه تعالى أن يتقبل منهم هذا العمل المهم، وأرجو من القراء الأعزاء أن لا يحرمونا من اقتراحاتهم وانتقاداتهم. نأمل أن نصل إلى ذلك اليوم الذى نرى فيه هزيمة هذه الشركات الاستعمارية المشبوهة والخداعة وأن يكون اقتصاد المجتمع وعقائد الناس وسلامتهم وأمنهم بعيداً عن شرّ هذه الشركات المنافقة، وليس ذلك اليوم ببعيد عند اللَّه. الحوزة العلمية فى قم- أبوالقاسم عليان نژادى ۲۰۰۷ م التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷

الفصل الأوّل: سوابق الشركات الاقتصادية المشبوهة

قبل عشر سنوات «۱» وصل إلينا سؤال من قبل أحد المسلمين المقيمين فى النمسا يطلب فيه بيان الحكم الشرعى لنشاطات مؤسسة

تعمل فی النمسا تحت عنوان مثیر «کیف تصبح مالکاً ل ۰۰۰/ ۳۰ دولار بدون تعب» وقد بدأت تلک المؤسسة بعملها فی ذلک البلد، وقد ذُکر هذا السؤال وجوابه فی الجزء الأول من الفتاوی الجدیدة لسماحة آیة اللّه العظمی الشیخ ناصر مکارم الشیرازی (دام ظلّه) الصفحة ۱۵۰، وقد ذکرنا هذا السؤال والجواب فی الفصل الثانی من هذا الکتاب أیضاً. ومنذ ذلک الوقت تعرفنا علی هذا النمط من النشاطات الاقتصادیة الخداعة والمراوغة. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۸ وفی عام ۱۹۹۴ م تمّ انشاء شرکة فی مدینة «مودنا» فی ایطالیا باسم «فیوجرا استراتیجی» فی غرفة التجارة والصناعة فی ایطالیا وقد تغیّر اسمها إلی «بنتاکونو» وهو الاسم المعروف حالیاً، وبدأت هذه الشرکة بعملها فی ایطالیا وکذلک فی مناطق مختلفة من العالم. وبعد أربع سنوات أی فی عام ۱۹۹۸ م، قام البریطانیون، الذین لهم ید طولی فی نهب ثروات الشعوب، بتأسیس شرکة «کوئست اینترنشنال» وقد تمّ تغییر اسمها بعد ذلک إلی «جولدکوئیست» وهی تعمل حالیاً علی تضلیل الناس ونهب أموالهم. وفی عام ۲۰۰۰ م قام البلجیکیون بتأسیس شرکة مماثلة باسم «سبع قطع ألماس» حتی لا ـ یتخلفوا عن قافلة الاناس المتمدنین الذین یفکرون دائماً بالشباب العاطل عن العمل!! ومن خلال ذلک یتسنی لهم ملء جیوبهم من أموال هؤلاء المساکین. وقد شرعت شرکات أخری مماثلة بالعمل مع تغییر الشکل والظاهر وبأطروحات جدیدة فی مختلف بلدان العالم وکمثال علی ذلک نشیر إلی شرکة «جولدماین» فی النرویج و «جولدماین استار»، «برایم بانک» و «ای بی ال» التی تشکلت فی عام ۲۰۰۳ م و «کیم برلی»، «برایم اسمیت»، «دایاموند ۲۰۰۰» وأمثال ذلک. وقد بدأت الشرکات المذکورة، التی تشکلت بشکل عام فی البلدان الأروبیة، بالعمل والنشاط الاقتصادی فی تلک البلدان بالأساس. ولکن لم تمر فترة من الزمان حتی شعر المسؤولون الاقتصادیون فی تلک البلدان بالخطر وشرحوا حقیقة هذه الشرکات المذکورة للناس التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۹ وللمسؤولین الحکومیین وتبعاً لذلک تمّ منع عمل هذه الشرکات فی بلدانها «۱» ووضعوا ضرائب ثقیلة وعقوبات مالیة کبیرة علی المتخلفین وعلی أعضاء هذه الشرکات بحیث إنّ بعض هذه العقوبات وصلت إلی أکثر من ۰۰۰/ ۲۰ دولار. وبذلک تمّ ایقاف عمل ونشاط هذه الشرکات المشبوهة فی بلدانها، ولکن بالرغم من ذلک صدر الإذن لهذه الشرکات بالعمل فی بلدان أخری لنهب أموال تلک الشعوب وخاصة بلدان العالم الثالث حیث ازداد نشاط هذه الشرکات فی هذه البلدان، وهذا یبیّن معنی حقوق الإنسان لدی الغربیین! وقد اتسع نشاط هذه الشرکات تدریجیاً فی البلدان الآسیویة بحیث إنّ بعض هذه الشرکات اتخذت من هذه البلدان مرکزاً أصلیاً للعمل من قبیل «الفلیپین» و «هنک کنک» و «مالیزیا» و «الامارات العربیة» وأمثالها کیما یمکنهم نهب أموال الناس فی هذه البلدان بشکل مریح. وللأسف فإنّ هذا الفیروس الخطر قد دخل إلی بلدنا العزیز ایران فی عام ۲۰۰۰ م وبفترة قصیرة انتشر هذا المرض فی المدن التی یسکن التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۰ فیها عضو من أعضاء هذه الشرکات بحیث إنّه صار حدیثاً شائعاً فی المجامیع والطرقات والمطاعم والحدائق العامة والأسواق وحتی فی الباصات وسیارات الأجرة حیث أصبح الناس یتحدثون عن نشاط هذه الشرکات، وکان اقتراح الدخول فی سلک هذه الشرکات والانظمام لعضویتها حدیث الشباب فی مختلف الأماکن، ولعلک أیها القاریء العزیز قد طرح علیک مثل هذا الاقتراح فی الأزقة والشوارع أو فی محل عملک أو فی أسرتک من خلال بعض المعارف والأقرباء. وللأسف فإنّ بعض المنتفعین فی الداخل الذین کانوا یشهدون النهب والسلب لأموال الناس من قِبل هذه الشرکات الخارجیة لم یتمکنوا من التفرج علی هذه العملیات غیر المشروعة وهذه الأرباح الطائلة المحرمة ولم یتمکنوا من التخلص من وساوس الشیطان، ولذلک أقدموا علی تأسیس شرکات مشابهة فی داخل البلد وأحیاناً کانوا یضعون لها أسماء مقدّسة لتسهیل عملهم فی نهب أموال الآخرین الذین کانوا یأملون فی الحصول علی الربح الوفیر، وقد أقدم بعضهم علی بیع لوازم وضروریات المعیشة للمشارکة فی هذا العمل المحرّم أو اقترضوا مبالغ ربویة أیضاً إلی حد أنّ عدد الشرکات التی تعمل علی تسویق هذه الشبکة قد وصل فی بعض المدن إلی ثلاثین شرکة. وبالطبع فإنّ الکثیر منها قد تمّ توقیف نشاطها وعملها من قِبل المسؤولین فی الوقت المناسب، وقد أعلن بعضها عن توقف نشاطها بشکل رسمی أیضاً وطلبوا من المشترکین الإقدام علی سحب أموالهم ومراجعة مکاتب الشرکة الخاصة لذلک «۱». التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۱ ولکنّ نشاط هذه الشرکات لم یتوقف بشکل کامل،

وكما ذكرنا حال الشركات الأجنبيـة، فإنّ هذه الشـركات الداخلية اسـتمرت فى نشاطها فى مدن مختلفة وبأسـماء متنوعة. وقد تدخلت القوّة القضائيـة فى تعقّب هـذه الشركات فى بعض المدن وتمّ توقيف بعض الشـركات الداخلية والخارجية، ولكنّ هذا العمل كان فى الغالب كعلاج الواقعة بعد الوقوع وبعد وصول شـكاوى عديدة من قِبَل كثير من المغرر بهم. وأخيراً فكّر المسؤولون بالتصدى القانونى لهـذا الفيروس الخطر الـذى تلوثت به أكثر المـدن فى ايران، وقـد أقـدم مجلس الشورى الإسـلامى فى تاريخ ۴/ ۳/ ۱۳۸۴ ه. ش على إصدار لائحة قانونية لمواجهة هذه الشـركات المذكورة. ونأمل صدور قانون جامع يمنع نشاط هذه الشركات الاقتصادية غير المشروعة رغم أنّ السـلطة القضائيـة اسـتطاعت بنفس هذه القوانين الموجودة من توقيف الكثير من هذه الشـركات والحد من نشاطها، ولكنّ هذا المقـدار غير كافٍ لقلع هـذا المرض الخطر من جـذوره. ونأمل أن نشاهد فى المسـتقبل القضاء على هذه الشـركات المشـبوهة بشـكل كامل فى جميع مناطق بلدنا الإسـلامى بل جميع مناطق العالم، ونأمل أن يكون هذا اليوم قريباً إن شاء اللّه. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۳

الفصل الثانى: كيفية عمل الشركات المذكورة

اشارة

إنّ جميع هـذه الشـركات، سواء الخارجيـة أو الداخليـة، والتى تعرض للمشتركين بضاعـة أو نوعـاً من الخدمـة أو تزاول نشاطها بـدون ذلك، والتى تتبرقع بأسـماء مقدّسـة وشـعارات براقة لخداع أكبر عدد من الأفراد، تهدف لشـيء واحد: هو نهب أكبر مقدار ممكن من أموال هؤلاء الأفراد وتقسيم مقدار قليل «۱» فقط بين الأعضاء الرئيسيين الذين يتمكنون من كسب عدد معين من المشتركين، وكذلك إلحاق الضـرر الكبير بأكبر عدد ممكن من الناس من الطبقات السـفلى. ولحسن الحظ فإنّ ملفات التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۴ الكثير من هـذه الشـركات الآن تخضع للتحقيق فى مراكز الأجهزة القضائيـة «۱». إنّ ما تقـدم آنفاً يبيّن الماهية الأصـلية لعمل الشركات المذكورة، ولكن من أجل بيان الجزئيات والتفاصيل لعمل هذه الشركات نشير إلى نحوين من أنحاء هذا العمل:

۱. جذب المشترى بدون تقديم بضاعة أو خدمة له

إنّ الشـركات الغربية الأصلية مثل الشركة النمساوية والكثير من الشركات الداخلية تتحرك فى عملها بما تقدم آنفاً، وعلى سبيل المثال نبيّن كيفيـة عمل الشـركة النمساويـة كنموذج لعمل هذه الشـركات، ثم نبيّن اسلوب وكيفية عمل إحدى الشـركات الداخلية: إنّ نمط عمل الشـركة النمساوية ذكر بشكل كامل فى كتاب «الفتاوى الجديدة» الجزء الأول الصفحة ۱۴۰ وفيما يلى نص هذه المسألة: «هناك مؤسسات فى النمسا تعطى المراجعين استمارات تحت شعار (اكسب ثلاثين ألف دولار بلا تعب) على النحو التالى: أ) يشترى المراجع (زيد مثلًا) الاسـتمارة من الشـخص الموجود فى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵ التسلسل الخامس بمبلغ ۳۰ دولاراً. ب) ثم يحرر صـكاً مصـدقاً باسم الشـخص الكائن فى التسـلسل الأول بقيمة ثلاثين دولاراً وصـكاً مصدقاً آخر بمبلغ ۳۰ دولاراً أيضاً باسم المؤسـسة ترسل مع الاستمارة المشتراة والتى دوّن فيها إسمه وأوصافه (أى ان مجموع ما يدفعه ۹۰ دولاراً). ج) وبعد مدّة زمنية، يستلم (زيـد) أربع اسـتمارات حـذف منها اسم التسـلسل الأول وزحفت الأسـماء فى التسلسـلات التاليـة مرتبـة واحـدة إلى الأعلى لكل اسم، وهكذا يسـتقر اسم (زيد) فى التسـلسل الخامس. د) يقوم (زيد) ببيع الاسـتمارات الأربع التى وصلته إلى أربعة مراجعين جدد بسعر ۳۰ دولاراً للاسـتمارة الواحـدة، وهكذا يسـتلم ۳۰ دولاـراً علاـوة على الـدولارات التسـعين الـتى دفعهـا. ه) يتبع المراجعون الـذين اشـتروا اسـتمارات (زيد) الطريقة التى بيّناها فى (ب) ويسـتلم كل منهم أربع استمارات، فيزحف اسم زيد إلى المراتب الأعلى حتى يصل إلى الترتيب الأول، وهنا يتوجب على كل مراجع جديد أن يودع ۳۰ دولاراً فى حساب زيد فيكون المجموع ۳۰۰۰۰ دولار ثم يخرج اسمه

من القائمة وتصعد الأسماء التالية وهلم جرّا» «۱». التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۶ وبالطبع لیس جمیع هذه الشرکات تتحرک فی عملها بالشکل المذکور رغم أنّ کیفیة عملها تتشابه تقریباً، وأمّا الأسلوب الذی تستخدمه إحدی الشرکات الداخلیة الذی یختلف قلیلًا مع عمل الشرکة النمساویة فإننا ننقله نصاً من کتاب «الفتاوی الجدیدة، الجزء الثالث، ص ۱۴۰»: «قامت شرکة ایرانیة بمشروع یسمی (مشروع التعاون والاتحاد) وتسجیل أسماء الأعضاء الراغبین، وکل عضو مکلّف یدفع مبلغ (۱۳۰۰) تومان مثلًا، لحساب الشرکة ویتمّ دفعه من قِبل أربعة أشخاص مذکورین فی قائمة سبعة نفرات (کل نفر یدفع ۲۰۰ تومان أو ۵۰۰ تومان لحساب الشرکة) وبعد دفع المبلغ المذکور یصبح هؤلاء الأشخاص أعضاء فی قائمة السبعة، ویخرج الشخص السابع من الاشتراک، وبهذا الترتیب تستمر العملیة بإضافة عضو جدید للشرکة، إلی أن یصیر الشخص الأول سابعاً ویخرج بالتالی عن هذه القائمة، هذه الشرکة تدّعی أنّها فی هذه المرحلة تدفع إلی ۸۲۳۵۴۳ نفراً لکل واحد منهم ۲۰۰ تومان یدفع لحسابهم الشخصی، بحیث یکون المجموع ۰۰۰ /۴۰۰ /۶۸۱ /۱ تومان، ویدفع جمیع هذا المبلغ من قبل الأعضاء الجدد لحسابه الخاص؟» «۱». إنّ هذا النوع من عمل الشرکات الداخلیة کثیر ومتنوع، وفی الواقع إنّ التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷ هذا العمل بحکم بیع أوراق الیانصیب فی زمان الشاه حیث أفتی الفقهاء بحرمته، وسوف یأتی الکلام عن هذا الموضوع فی المباحث الآتیة.

۲. جذب المشتری بتقدیم بضاعة أو خدمة

إنّ أکثر الشرکات الخارجیة المشبوهة تتحرک فی عملها بهذا الأسلوب من النشاط الاقتصادی بخلاف الشرکات الداخلیة المشابهة حیث لا نجد مثل هذا العمل لدیها إلّاقلیلًا. وعلی أیة حال فالمستعمرون الجدد فی هذا النوع من النشاط یقدمون بضاعة للمشتری بأضعاف قیمتها الواقعیة، مثلًا إذا کانت قیمة البضاعة الواقعیة بین مائة وخمسین إلی مائتی ألف تومان فإنهم یبیعونها بخمسمائة ألف تومان أو أقل «۱»، بالنسبة لک کمشتری فأنت مکلّف بشراء هذه البضاعة بشکل أقساط لنفرین آخرین، بحیث یکونان علی جناحک الأیمن والأیسر، وهذان الشخصان یدفعان بالترتیب المبلغ المذکور لحساب الشرکة. وبهذا النوع من العمل یتمّ اختیار أعضاء بشکل هرمی أو بشکل أصل وفروع کما یلی: ...-- ۴۰۹۶-- ۲۰۴۸-- ۱۰۲۴-- ۵۱۲-- ۲۵۶-- ۱۲۸-- ۶۴-- ۳۲-- ۱۶-- ۸-- ۴-- ۲-- ۱ وهذا یعنی أنّه بعد المشتری الأول تمّت عشر معاملات من هذا القبیل وتمّ جلب عدد أکبر من المشترین، وطبقاً لمقررات هذه الشرکة التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۸ فإنّه یتمّ بیع ۱۰۲۴ بضاعة بقیمة خمسمائة ألف تومان عندما یصل الرقم إلی الأحد عشر مشتری الذین تمّ تعریفهم وتقدیمهم بواسطتک (بشکل مباشر أو غیر مباشر) فیکون قیمة المجموع ۰۰۰ /۰۰۰ /۵۰۰ تومان تقریباً. والشرکة المذکورة تقدم مبلغاً زهیداً منه ۱۰/ ۱ من القیمة إلی الفروع والباقی یکون من نصیب الشرکة. ومعلوم أنّ أفراد الفرع الأخیر الذین لا یوفّقون لکسب مشتری أو لا یکون بالمقدار والعدد اللازم فإنّهم المتضررون الواقعیون من هذه العملیة، لأنّهم لا یستلمون بضاعة بمقدار مالهم بل أحیاناً لا یتمّ ارسال أیة بضاعة لهم «۱»، وعلی فرض إرسال بضاعة فإنّ قیمتها تعادل ۱۳ القیمة الحقیقیة وسوف نذکر نماذج من عمل هذه الشرکات فی الفصل القادم.

الفصل الثالث: معلومات مختصرة عن خمس شرکات خارجیة

اشارة

فی هذا الفصل نشیر إشارة مختصرة إلی عمل وأسلوب وخصوصیات بعض الشرکات الخارجیة المعروفة لیکون القراء الأعزاء علی حذر من الوقوع فی مصیدة هذه الشرکات.

أ) بنتاکونو (شرکة فیوجراستراتجی)

اشارة

۱. تاریخ التأسیس: عام ۱۹۹۴ م. ۲. مکان التأسیس: مودنای الایطالیة. ۳. الخدمات: یتمّ إرسال بطاقة Superema للأعضاء، وطبقاً لما تدعیه الشرکة فإنّ العضو سیکون قادراً علی الاستفادة من الشرکة والمؤسسات التابعة لها سنویاً بما یعادل ۱۲۰۰ دولار من جراء التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۲۰ التسهیلات وتخفیف الثمن من ۵ إلی ۶۰ بالمائة «۱». ۴. العاملون علی نقل هذا الفیروس إلی ایران: إنّ اوّل من أدخل هذه البطاقات وقام بتوزیعها فی داخل ایران أفراد من أُسرتین فی مشهد حیث استلموا فی عام ۲۰۰۰ م هذه البطاقات من الامارات العربیة المتحدة بواسطة أحد أقربائهم هناک. ۵. إنّ العملة الصعبة التی خرجت من البلد بواسطة هذه الشرکة فی عام ۲۰۰۰ م: ۰۰۰/ ۶۸۰/ ۱۹ دولار.

أسلوب عمل بنتاکونو:

یقدم إلیک شخص- وهو من أعضاء شرکة بنتاکونو- استمارة معلومات عن هذه الشرکة وفی هذه الاستمارة یوجد أسماء سبعة أشخاص، والشخص فی المرتبة السابعة هو الذی یقدم إلیک هذه الاستمارة، وأمّا الشخص المذکور فی المرتبة الأُولی من هذه الاستمارة یقدم إلیک عنوانه وخصوصیاته المصرفیة بصورة ورقة کبیرة مطبوعة، وعلیک أن تقوم بالمراحل التالیة: التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۲۱ أ) أن تقدم مبلغ ۴۰ دولاراً للشخص الذی قدّم لک الاستمارة المذکورة وهوالمذکور فی المرتبة السابعة، علی أساس أنّ هذا المبلغ کثمن للبیع المباشر. ب) أن ترسل حوالة مصرفیة بمبلغ ۴۰ دولاراً للشخص المذکور اسمه فی اوّل اللائحة. ج) أن ترسل ۴۰ دولاراً أمریکی لشرکة بنتاکونو. وبعد إرسال هذه الحوالة مع المشخصات المطلوبة یتمّ اصدار شهادة جدیدة من قِبل الشرکة المذکورة وإرسالها لک، فی هذه الشهادة یتمّ ادراج اسمک فی المرتبة السابعة من اللائحة المذکورة. وهکذا یتمّ تقدم الاسماء الموجودة فی مرتبة أعلی (مثلًا الشخص الذی اشتریت منه استمارة المعلومات یکون فی المرتبة السادسة) وأمّا الشخص المذکور فی المرتبة الأُولی فإنّه یحصل علی مبلغ ۴۸۰/ ۸۷ دولاراً ویحذف اسمه من اللائحة المذکورة بالنسبة لک، فعندما تتمکن من بیع ثلاثة استمارات (کشهادة معلومات) التی ترسل إلیک من ایطالیا بواسطة البرید فسوف تتمکن من الحصول علی مبلغ ۴۰ دولاراً لکل واحدة منها، وبذلک تستطیع تعویض ما أنفقته فی المرحلة الأُولی.

ب) جولدکوئیست (کوئست اینترنشنال)

اشارة

۱. تاریخ التأسیس: عام ۱۹۹۸ م. ۲. مکان التأسیس: بریطانیا. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۲۲ ۳. مقرّ العمل: فی دولة هنگ کنگ، ولهذه الشرکة فرع رسمی فی دبی. ۴. البضاعة المعروضة: سکّة ذهبیة، عقد ذهبی و ساعة ذهبیة وأمثال ذلک بعیار ۲۴. ۵. کیفیّة البیع: نقد وأقساط؛ وبالطبع فالغایة الأساسیة للشرکة من البیع بالأقساط هی أن تباع البضاعة بعدّة أضعاف قیمتها الواقعیة! ۶. المدخل: مدینة لار شیراز فی عام ۲۰۰۰ م. ۷. ومن أجل الحیلولة دون إفلاس الشرکة فإنّها لا تعطی امتیازاً أکثر من ۵۰۰۰ دولار فی الاسبوع! ۸. یتمّ ضرب السکک الذهبیة من منتوجات الشرکة بشکل یدوی. ۹. یتمّ انتاج منتوجات الشرکة بواسطة شرکات معتبرة من قِبل (بی اج مایرز مانت) الألمانیة (B. H. Mayer's Mint)، والمرکز الملکی للذهب فی استرالیا وأمثال ذلک. ۱۰. لیس المعیار فی أن یکون الشخص عضواً فی الشرکة فی زمن معین، بل المعیار هو مقدار ونوع عملک فی جذب المشارکین «۱».

أسلوب عمل جولدکوئیست:

يقوم المشترك الذى تمّ تعريفه وتقديمه للشركة بشراء سكة ذهبية التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۲۳ كلكسيونية بشكل أقساط بما يعادل ۰۰۰ / ۵۵۰ تومان (والقيمة الواقعية لها ۰۰۰ / ۲۰۰ تومان تقريباً) ويسدد المبلغ المذكور لحساب الشركة، ثم يبدأ بالعمل على كسب المشتركين الذين يقومون بشراء السكة الذهبية. فإذا تمكن من كسب نفرين يكون أحدهما إلى جهة اليمين والآخر إلى جهة الشمال، ويتمكن هذان الشخصان بدورهما من كسب نفرين آخرين بحيث يكون المجموع الذى يتمّ كسبه ستة أشخاص بواسطة هذا الشخص (بأن يكون شخصان بلا واسطة وأربعة أشخاص بالواسطة) ويدفع كل واحد من هؤلاء ۰۰۰ / ۵۵۰ تومان لحساب الشركة فتقوم الشركة بدفع ۲۵۰ دولاراً (بما يعادل ۰۰۰ / ۲۲۵ تومان تقريباً) بعنوان امتياز لهذا الشخص (وبالطبع فإنّ بعض البضائع لا يحسب لها امتياز إلّاإذا استطاع هذا العضو كسب عشرة أشخاص للشركة ويكون الامتياز ۴۰۰ دولار فى مقابل كل عشرة مشترين). بمعنى إذا تمكن الشخص العضو من كسب ۶ أشخاص ودفع ۰۰۰ / ۳۰۰/ ۳ تومان لحساب الشركة، فإنّ الشركة المذكورة ستربح ۰۰۰ / ۰۰۰ / ۲ تومان تقريباً. ولا تدفع سوى ۱۰ / ۱ من هذا الربح بعنوان امتياز لحساب المشترك ويكون ۱۰ / ۹ من الربح لها! مضافاً إلى ذلك إذا لم يتمّ كسب المشتركين بصورة متعادلة، أى لو فرضنا أنّه استطاع كسب خمسة أشخاص إلى الجناح الأيسر ولم يتمكن من كسب مشتركين فى الجناح الأيمن سوى نفرين فإنّه لا يستحق أى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۲۴ امتياز، مضافاً إلى ذلك فإنّ الامتياز المذكور لا يشكل عملًا وامتيازاً مهماً، لأنّه لو استطاعت الشركة أن تطرح نفسها فى أوساط الناس من خلال الإعلام والتبليغات التجارية فإنّ ذلك يكلّفها عدّة أضعاف من النفقات المخصصة للامتيازات المقررة للأعضاء، فعلى هذا الأساس فإنّ نشاط الشركة المذكورة والشركات المشابهة ليس سوى احتيال علنى ونوع من القمار المبطن، لأنّ هذه العملية تتمّ على أساس أخذ أموال ومبالغ طائلة من الناس ولا يتم دفع مقابل ذلك سوى ۱۰ / ۱ وتقسيمها بين الأعضاء الأصليين، وما يبقى من الربح ۱۰ / ۹ يتمّ اخراجه من البلد بواسطة هذه الشركة على شكل عملة خارجية. فهل يمكن اطلاق اسم على هذه العملية سوى نهب أموال الناس وثروات البلد العامة؟

ج) شركة سبع قطع ألماس (my ۷ diamond)

اشارة

۱. تاريخ التأسيس: عام ۲۰۰۰ م. ۲. مكان التأسيس: النمسا. ۳. البضاعة: قطعة من الألماس بحجم فص خاتم. ۴. تدعى الشركة أنّه: أ) إنّ جميع العلماء أيّدوا عمل هذه الشركة وأنّ أرباحها حلال شرعاً. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۲۵ ب) إنّ دائرة عملها تشمل ۱۲۰ دولة فى العالم. ج) إنّ المبلغ الذى تأخذه الشركة فى مقابل البضاعة يمثل قيمتها الواقعية. د) لا يوجد خاسر فى إطار هذه العملية الاقتصادية. ه) إذا تمّ تنشيط عمل هذه الشركة فى البلد فإنّ ذلك سيحلّ مشكلة البطالة. و) السلطة القضائية فى ايران أيدت مشروعية عمل هذه الشركة. ز) هناك مندوب رسمى للشركة فى ايران. ح) المهم مقدار ونوع العمل، لا تقدّم المشترك وعضويته فى الشركة من الناحية الزمانية. (وينبغى أن يكون معلوماً أنّ جميع هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة كما سوف يأتى تفصيله).

أسلوب عمل شركة سبع قطع ألماس:

يقوم الطالب للاشتراك بدفع مبلغ ۲۰۰ دولار كقسط أولى لقطعة الألماس التى تبلغ قيمتها من ۷۰۰ إلى ۹۰۰ دولار، وبذلك يكون الشخص عضواً فى الشركة، فيما لو تمكن من كسب ثلاثة أشخاص لجهة اليمين وثلاثة أشخاص لجهة الشمال. أى يكون مجموع ما يكسبهم ستة أشخاص فإنّه سيحصل على ۱۰۰ دولار امتياز، بحيث تأخذ الشركة منه بعنوان قسط لقطعة الألماس، و ۵۰ دولاراً الأخرى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۲۶ يتمّ دفعها لحساب الشخص المذكور. وبعبارة أخرى إذا استطاع العضو كسب ستة

أشخاص مشترين للشركة ويقوم كل واحد من هؤلاء بدفع ۲۰۰ دولار لحساب الشركة بحيث يكون المجموع ۱۲۰۰ دولار، فإنّ الشركة المذكورة تقوم بدفع ۱۲/ ۱ من المبلغ المذكور بعنوان امتياز إلى العضو الأول. وتقول الشركة: «إذا استغرق كسب شخصين فى المرتبة الأولى وشخصين فى المرتبة التالية شهراً واحداً فإنّه سيتمّ دفع ۰۰۰/ ۱۱۳ دولار لحسابك إلى نهاية العام». وبالطبع فإنّ ما يعادل إثنى عشر ضعفاً للمبلغ المذكور أى ۰۰۰/ ۳۵۶/ ۱ دولار يكون من أرباح الشركة! وسيتضح لاحقاً أنّ هذه المبالغ الطائلة لا يتمّ كسبها بواسطة الانتاج الصناعى ولا ـ التجارة والزراعة والرعى وأمثال ذلك، بل من خلال الاحتيال وإغراء مجموعة كبيرة من المشتركين.

د) جولدماين

اشارة

۱. تاريخ التأسيس: عام ۲۰۰۰ م. ۲. مكان التأسيس: النرويج. ۳. المنتوجات: أجناس كلكسيونية (تحفية) مختلفة، مثل ساعة ذهبية وعقد ذهبى بعيار ۲۴. ۴. انهاء العمل: إذا أراد العضو إنهاء عمله فى الشركة وترك عملية التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۲۷ التسويق بإمكانه دفع بقية ثمن البضاعة ليتمّ إرسالها إليه فيما بعد. ۵. الحد الأعلى للإمتياز (بورسانت): إنّ الشركة المذكورة لا تدفع لكل عضو أكثر من ۴۵۰ دولاراً يومياً بعنوان امتياز للعضوية. وهذا بذاته يمثّل أحد طرق الاحتيال لكسب أكبر مقدار ممكن من الربح للشركة.

أسلوب عمل جولدماين:

يتمّ التعرّف على الشركة بواسطة أحد المشتركين لغرض الدخول فى هذه التجارة ودفع مبلغ ۶۰ دولاراً كمقدمة لثمن السكّة الذهبية. ثم تعطى اسماً تجارياً من قِبل الشركة لتتمكن بعد ذلك من الانفتاح على الآخرين فى عملية التسويق، فإذا استطعت كسب شخص واحد على جناحك الأيمن وآخر على جناحك الأيسر فتعطى ۴ دولارات كمنحة من قِبل الشركة، ومن هنا فصاعداً تزداد المنحة بازدياد عدد المشترين بشرط ايجاد التعادل ثلاثة بثلاثة «بمعنى أنّه فى مقابل كسب ستة مشترين يتمّ جذبهم بواسطتك وبواسطة معاونيك تكون منحتك ۳۰ دولاراً كامتياز» فعندما يصل عدد المشترين حدّ التعادل بأن يكون القاسم ۵ فيتمّ رفع ۳۰ دولاراً عنك على أساس ثمن الأقساط، وهكذا يستمر هذا العمل حتى يتمّ تسديد أقساط البضاعة المشتراة من قِبلك. وفى هذه الصورة يتمّ إرسال البضاعة الذهبية المقررة لك وبعد ذلك يتمّ تسديد امتيازاتك المالية بشكل كامل لحسابك المصرفى. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۲۸ ملاحظة: فى المرحلة الأُولى إذا استطعت كسب ثمانية أشخاص فإنّ منحتك ستكون ۳۴ دولاراً تدفعها الشركة لك، فى حين أنّ سهم الشركة يساوى ۴۸۰ دولاراً، أى بما يقارب ۱۴ ضعفاً من الربح يكون من نصيب الشركة. وهكذا يتصور البعض أنّ هذه الشركة بدفعها لبعض الامتيازات للمشتركين من البداية أنّها أكثر إنصافاً من باقى الشركات، ولكن من خلال مراجعة حسابية بسيطة يتّضح أنّ عملية الاحتيال لهذه الشركة أشدّ من سائر الشركات.

ه) اى. بى. ال EBL

اشارة

تاريخ التأسيس: عام ۲۰۰۳ م. منتوجات الشركة: بطاقة فى pmt تتضمّن ترجمة X العدد من الكلمات إلى ۱۲ لغة من لغات العالم الحيّة. المكتب الرئيسى: ماليزيا الشعب الفعّالة: المدينة الإينترنتية فى دبى «دبى اينترنت سيتى». مكان العمل: تعمل هذه الشركة فى

الوقت الحاضـر فی بلدان عدیدة نظیر مالیزیا، سـنغافورا، أندونیسـیا، الصین، الامارات العربیة المتحدة، ایران، الیابان، تایوان، و أمریکا. ملاحظـة: إنّ هذه الشـرکة لا تعمل فی أی من البلدان الاوربیة ولیس لها أی عضو أو مشترٍ. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشـبوه، ص: ۲۹ وتدعی هذه الشرکة ما یلی: ۱. أنّ لها شعبة ومکتب رسمی فی ایران. ۲. أنّها مؤیدة من قِبل الحکومة الایرانیة. ۳. أنّ لها عقوداً مع بعض المصارف الحکومیة. ۴. أنّها تتمتع بتأیید بعض المسؤولین فی ایران. ۵. أنّها وخلافاً لسائر الشرکات، تمنح المشترکین ستة أنواع من الربح. ۶. إنّ الأعضاء الناشـطین فی هذه الشرکة ینالون الربح بسرعة. ۷. إنّ منتوجاتها متنوعة. (ولکن کما سـیتبین لاحقاً أنّ جمیع هذه الأمور لیست سوی غطاءٍ وقناعٍ لتسهیل عملیة الاحتیال وکسب الأرباح الطائلة غیر المشروعة من قِبل هذه المؤسسة).

أسلوب عمل ای. بی. ال:

إنّ تقسیم امتیـازات هـذه الشـرکة، وإن کـان یختلف ظاهراً عن نمط تقسـیم امتیازات سائر الشـرکات المشابهـة، ولکنها تتفق معها فی الأصول الکلیـة الحاکمة علی هذه العملیة، ومن هنا نصـرف النظر عن بیان وشـرح تفاصـیل هذه العملیة. *** إنّ ما تقدّم آنفاً فی هذا الفصـل عبـارة عن معلومات إجمالیـة تتصل التسویق الهرمی أو الاحتیال المشـبوه، ص: ۳۰ بعمل خمس شـرکات أجنبیّـة معروفة تتمتع بنشاط واسع فی الجمهوریـة الإسـلامیة، ولکنّ الشـرکات الاقتصادیـة الخارجیة غیر المشـروعة لا تنحصـر بما تقدّم ذکره، ولکنّنا ورعایة للاختصار نکتفی بما تقـدم ذکره من الشـرکات العاملـة فی ایران ونصـرف النظر عن التفاصـیل. مضافاً إلی ذلک فإنّ الخبراء یعتقدون بأنّ جمیع هذه الشرکات «متفقة فی الأصل الأساس» ولیس بینها اختلاف إلّابحسب الظاهر فقط، ومن هنا لا نری ضرورة لبیان حال کل واحـدة منها، ونلفت النظر فی هذا الموضوع إلی أمرین: ۱. إنّ العواقب السیّئة لعمل هذه الشرکات التی تعمل فی الغالب تحت عنوان «بنتاکونو» علی مفاصل الاقتصاد العام للبلاد واضح جدّاً، من قبیل: خروج العملة الصـعبة من البلاد، عدم دفع ضرائب للحکومة وأمثالها من الآثار السلبیة لنشاط هذه الشرکات (صحیفة همشهری، بتاریخ ۲۷/ ۷/ ۸۳). ۲. وقد کتبت صـحیفة الشرق، بتاریخ ۳۱/ ۴/ ۸۴، فی مقالـة لها بعنوان «جولـدکوئیست بمثابة سوق متزلزل» ما یلی: «إنّ الکثیر من أنظمة هذه الشـرکات قد اسـتفاد من تجربة «بنتاکونو» غیر الموفقة مدّة معینة لأمر التسویق، وعلی هذا الأساس طرحت فی السنوات الأخیرة عدّة أنواع من عملیات التسویق الهرمی وتحت عناوین من قبیل «برایم بانک»، «سولاتیر کمبرلی»، «مای سون دایامونـد» و ذلک، بحیث یتمّ تعطیل التسویق بعد انقضاء المدّة المفیدة التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۳۱ المعینة من قِبل المسؤولین عن هذا الأمر، وتتخذ هذه الأنظمة شـکلًا آخر بعد ذلک، وتصبّ هذه العملیة بنفع القائمین والمسؤولین الأصلیین عن هذه الشرکات والشبکات الاقتصادیة». التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۳۳

الفصل الرابع: نماذج من الشرکات الداخلیة

نشـیر فی هذا الفصل إلی بعض الشـرکات العاملة داخل البلاد «ایران» والتی تقتبس نظامها فی الغالب من شـرکة «بنتاکونو»، فبعد رواج عمـل ونشاط تلک الشـرکة فی ایران، وبحجـة منع خروج العملـة الصـعبة من البلاد تمّ تأسـیس هـذه الشـرکات من قِبل تلک الشـرکة الأجنبیّـة، وعملت هـذه الشـرکات علی نهب أموال الناس کما هو الحال فی الشـرکات الخارجیة وایجاد الخلل والارتباک فی مفاصـل النظام الاقتصادی فی البلاد من خلال التلوث بنشاطات اقتصادیـة غیر مشـروعة. وقـد أدّی ذلک إلی نتائـج سـلبیة وعواقب وخیمة علی مجمل النشاط الاقتصادی «۱»، التسویق الهرمی أو الاحتیال المشـبوه، ص: ۳۴ والجدیر بالذکر أنّ الکثیر من هذه الشـرکات المذکورة أعلاـه تمّ تعطیـل عملها بواسـطة إدارة الأمن والمخابرات فی کل محافظـة من محافظات ایران، والبعض منها أوقف نشاطها الاقتصادی بعـد أن اطلع القائمون علیها علی عـدم مشـروعیة مثل هـذه الأعمال ومخالفاتها للقانون، بل تقـدّموا إلی الإعلان فی الصـحف الواسـعة الانتشـار عن جـدول زمنی خـاص لمراجعـة المشترکین والمساهمین من أجل اسـتلام أموالهـم «۱»، وهـذا بحـدّ ذاته عمل جید وجدیر بالتقدیر، ولکن مع الأسف لا تزال بعض هذه الشرکات الداخلیة مستمرة بنشاطها وعملها غیر المشروع.

الفصل الخامس: أدلّهٔ الحرمهٔ

۱. أکل المال بالباطل، أو الربح غیر المشروع

اشارهٔ

یقول اللّه تعالی فی الآیتین ۲۹ و ۳۰ من سورهٔ النساء: «یَا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا لَاتَأْکُلُوا أَمْوَالَکُمْ بَیْنَکُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَکُونَ تِجَارَهً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْکُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَکُمْ إِنَّ اللَّهَ کَانَ بِکُمْ رَحِیماً* وَمَنْ یَفْعَلْ ذلِکَ عُدْوَاناً وَظُلْماً فَسَوْفَ نُصْلِیهِ نَاراً وَکَانَ ذِلکَ عَلَی اللَّهِ یَسِیراً». إنّ موضوع «أکل المال بالباطل، أو الربح غیر المشروع» والتصدی الشدید لهذه المسألهٔ من قبل الوحی ورد أیضاً مضافاً للآیات المذکورهٔ، فی الآیهٔ ۱۸۸ من سورهٔ البقرهٔ، والآیهٔ ۱۶۱ من سورهٔ النساء، والآیهٔ ۳۴ من سورهٔ التوبهٔ أیضاً. وعلی هذا الأساس فإنّ أکل المال بالباطل یعدّ، طبقاً لصریح الآیات الأربع المتقدمهٔ فی القرآن الکریم، من المحرمات والذنوب الکبیرهٔ وتقود الإنسان إلی جهنّم، ولا ـ شک فی أنّ الأرباح الحاصلهٔ من الاشتراک التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۳۶ فی عضویهٔ هذه الشرکات التی تقوم علی أساس التسویق الهرمی (Network Marketing)، هو مصداق بارز لأکل المال بالباطل وبالتالی فهو حرام شرعاً.

ماذا یعنی أکل المال بالباطل؟

یقول سماحهٔ آیهٔ اللّه العظمی الشیخ ناصر مکارم الشیرازی (مدّ ظلّه) فی جوابه عن هذا السؤال: «المراد من أکل المال بالباطل هو أن یملک الإنسان أموالًا من دون بذل أی جهدٍ مفید أو عمل ایجابی، وهذا المعنی هو ما یظهر بوضوح فی عمل شرکهٔ جولدکوئیست وأمثالها، فالأشخاص الذین یقعون فی المراتب الأُولی من القائمهٔ یربحون أموالًا طائلهٔ بدون أن یقوموا بعمل مهم، والأشخاص الذین یقعون فی المراتب المتأخرهٔ هم المتضررون الحقیقیون فی هذه العملیهٔ، وهذا بالضبط یشبه القمار». ومن أجل توضیح هذا المطلب نلفت النظر إلی ما ورد فی مقالهٔ إحدی الصحف المعروفهٔ: «إذا تمّ کسب ۰۰۰ /۰۰۰ /۵ نفر لهذه اللعبهٔ فإنّ ما یقارب ۰۰۰ /۵۰ نفر تتعلق بهم أرباح طائلهٔ، وما یقارب ۰۰۰ /۲۰۰ /۱ نفر لا ینالون أی مقدار من الربح، وأمّا بقیهٔ الشرکاء والمساهمین، أی ۰۰۰ /۷۵۰ /۳ نفر هم من المتضررین فقط دون أن تتعلق بهم حصهٔ من السکّک الذهبیهٔ» «۱». وکما ترون فإنّ عدداً محدوداً من المشارکین (۰۰۰ /۵۰ نفر وکذلک التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۳۷ الشرکهٔ نفسها) یربحون أموالًا طائلهٔ دون أن یقدموا عملًا ایجابیاً مهمّاً، والأشخاص الذین یقعون فی المراتب المتأخرهٔ (۰۰۰ /۰۰۰ /۴ نفر تقریباً) هم الخاسرون الواقعیون فی هذه العملیهٔ، وهذا معنی أکل المال بالباطل. ویقول أحد نواب مجلس الشوری الإسلامی فی توضیح عمل هذه الشرکات المذکورهٔ: «فی هذه الشرکات التی توجب علی کل عضو أن یکسب عضوین آخرین، فإنّه علی أساس المحاسبات الجاریهٔ فإنّ ۷۵٪ من هؤلاء الأشخاص لا یتعلق بهم أی ربح، ویتعلق ۱۵٪ من الأعضاء ما یعادل نصف ما تمّ دفعه للشرکهٔ، و ۷٪ من هؤلاء الأعضاء یتعلق بهم ما یعادل حق عضویتهم فی الشرکهٔ، و ۳٪ منهم فقط والذین یقعون فی رأس الهرم یحصلون علی ربح وفیر». ویضیف أیضاً: «فی الشرکات الهرمیهٔ التی یجب علی کل عضو فیها کسب خمسهٔ أعضاء آخرین للشرکهٔ فإنّ ۹۶٪ من أعضاء هذه الشرکهٔ لا یحصلون علی أی ربح، و ۲٪ من الأعضاء یستلمون نصف أموالهم، و ۱٪ یستلمون عین مالهم فقط، وأقل من ۱٪ من الذین یقفون فی رأس الهرم یربحون مبالغ طائلهٔ» «۱» وأمّا بقیهٔ هذه الأموال الطائلهٔ فیصبّ فی جیب المؤسسات المذکورهٔ.

العلاقهٔ بین أکل المال بالباطل والانتحار!

سؤال: ما هی العلاقهٔ بین «ظاهرهٔ الانتحار» و «ظاهرهٔ تصرف الشخص بأموال الناس بالباطل»، حیث ورد هذا المعنی فی الآیهٔ الشریفهٔ

مورد البحث؟ الجواب: والجواب عن هـذا السؤال واضـح، فإنّ القرآن الکریم عنـدما ذکر هذین الأمرین علی التوالی فإنّه یرید الإشارة إلی نقطـة اجتماعیـة مهمّـة، وهی: «أنّ العلاقـات المالیـة بین النـاس إذا لم تقم علی أساس سـلیم وصـحیح وأنّ اقتصاد المجتمع إذا لم یتحرک فی إطـار سـلیم ولم یتصـرف البعض فی أموال الآخرین بالباطل وبصورة غیر مشـروعة، فإنّ مثل هـذا المجتمع سـیبتلی بظاهرة الانتحـار. ومضافـاً إلی ازدیـاد ظاهرة الانتحار الفردی فإنّ الانتحار الاجتماعی أیضاً سـیکون من الآثار الضـمنیة لهـذا الخلل فی مجمل العلاقـات المالیـة بین الأفراد» «۱». والشاهـد الحی علی هـذه الحقیقـة هو مـا نراه من وقـائع وحوادث وثورات فی المجتمعـات البشـریة المعاصـرة، وبما أنّ اللّه تعالی رحیم بعباده ولا یریـد لهم إلّاالخیر والصـلاح فإنّه حـذّرهم وأنـذرهم من مسألـة أکل المال بالباطل وأنّ المعاملات المالیة غیر المشروعة ستقود المجتمع البشری إلی التورط فی منزلقات الهلکة والضلالة «۲».

مصیر الملوثین بالأموال الحرام:

ویتحرک القرآن فی الآیة ۳۰ من سورة النساء لیرسم لنا فی واقع الحیاة عاقبة الأشـخاص الذین یتصرفون بالأموال الحرام ویقول: «وَمَنْ یَفْعَلْ ذلِکَ عُدْوَاناً وَظُلْماً فَسَوْفَ نُصْلِیهِ نَاراً وَکَانَ ذلِکَ عَلَی اللَّهِ یَسِیراً».

۲. الاحتیال

إنّ هذا العمل هو فی الحقیقة نوع من الاحتیال المقترن بالغش والخداع وهو عمل حرام بفتوی جمیع علماء الإسـلام، بل إنّه عمل ذمیم وقبیح بنظر جمیع عقلاء العالم. وتوضیح ذلک: إنّ جمیع الناس لا یشترکون فی مثل هذه الأعمال الاقتصادیة، إمّا بسبب المنع الشرعی، أو عـدم المجوّز القانونی، أو عـدم التمکن المالی، أو عـدم اطّلاعهم علی مضـمون مثل هـذه النشاطات المالیة، أو عدم اعتمادهم علی ادّعاءات الشـرکات المذکورة، أو عدم امتلاکهم لحالة الصبر أو الوقت الکافی للانتظار، أو لأسباب أخری. وعلی هذا الأساس فإنّ فئة معینـة تدخل فی دائرة عضویة هذه الشـرکات. فلو فرضـنا أنّ ۰۰۰ /۰۰۰ /۷ شـخص صاروا أعضاء أحدی هذه الشـرکات مثل شرکت جولـدکوئیست، ودفع کل شـخص منهم مبلغ ۸۶۰ دولاـراً لحساب الشـرکة المـذکورة، فلو قسـمنا هؤلاء الأفراد إلی مجامیع من سـبعة أشخاص، فإنّه سیکون لدینا ۰۰۰ /۰۰۰ /۱ مجموعة ولکل مجموعة رئیس و ۶ أعضاء تحت یده، فإذا ضـربنا العدد التسویق الهرمی أو الاحتیال المشـبوه، ص: ۴۰ ۰۰۰ /۰۰۰ /۷ فی المبلغ ۸۶۰ دولاـراً فـإنّ الحاصـل هو ۰۰۰ /۰۰۰ /۰۲۰ /۶ دولاـر، و ۳ /۱ مـن المبلغ المـذکور، أی ما یقارب ۰۰۰ /۰۰۰ /۰۰۶ /۲ دولار یمثّل القیمـة الواقعیة للبضاعة التی تعهدت الشـرکة بدفعها للأعضاء و ۳ /۲ الباقی، یعنی ۰۰۰ /۰۰۰ /۰۱۴ /۴ دولار سـیکون ربحاً خالصاً للشـرکة المـذکورة. والشـرکة فی مقابل هـذا الربح العظیم تدفع لکل واحد من رؤساء المجموعات، وعـددهم فی المثال مورد البحث ۰۰۰ /۰۰۰ /۱ شخص، تدفع ۲۵۰ دولاراً، وحصیلة ضرب ۰۰۰ /۰۰۰ /۱ نفر فی ۲۵۰ دولاراً، ۰۰۰ /۰۰۰ /۲۵۰ دولار. فإذا خصـمنا هذا الرقم من أرباح الشـرکة فإنّ الربح الخالص للشرکة، سیکون حینئذٍ ۰۰۰ /۰۰۰ /۷۶۴ /۳ دولار. وهـذا یعنی بالنتیجـة أنّ ۶ ملایین شـخص قـد خـدعوا وتضـرروا فی هذه العملیة، ویکون ۱۰ /۱ من مجمـوع أموالهم سیتخذ طریقه إلی جیوب ۰۰۰ /۰۰۰ /۱ شخص من رؤوساء المجموعات، و ۱۰ /۹ الباقی منه سیصب فی جیب الشرکة المذکورة. فهل هناک عملیـة احتیال أوسع وأضـخم من هـذه العملیـة؟! یقول الناطق الرسـمی باسم السـلطة القضائیـة فی ایران: إنّ تقدیم أی معونة أو انضـمام إلی شـرکة جولـدکوئیست یعتبر علی أسـاس القـانون تشدیـد العقوبـات، من أنواع الرشوة والاختلاس والغش ویعـد جرماً فی القانون، ویعاقب المجرمون، مضافاً إلی لزوم ردّ أصل المال، بالسجن والغرامة النقدیة بما یعادل أصل المال أیضاً. ویضیف هذا الناطق أیضـاً: فی الوثائق المطروحـة فی محاکم طهران فإنّ الشـرکة ملزمـة بـدفع التسویق الهرمی أو الاحتیال المشـبوه، ص: ۴۱ الغرامة، وأمّا ممثلو الشـرکة الـذین لم یوفوا بوعـدهم للناس فإنّهم یواجهون انـذاراً جدیاً من قبل المحاکم الشـرعیة ویجب علیهم دفع الغرامة أیضاً، وقد نال بعض المتضررین حقّهم القانونی بذلک «۱».

۳. القمار العالمی

إنّ اللّه تعالی تحـدّث فی الآیـة ۲۱۹ من سورة البقرة عن تحریم الخمر والمیسـر، والمیسـر هنا بمعنی القمار وقـد أُخـذ من مادة «یُسْـر»، وتعنی السـهل تارة وتأتی بمعنی القمار تارة أخری والظاهر أنّ المعنی الثانی بدوره یعود إلی المعنی الأول وهو السـهل والیسیر، بمعنی أنّ لاعب القمار یروم الوصول إلی مالٍ وثروة بیسـر وسهولة، ومن هنا قیل للقمار أنّه «میسر» «۲». وإذا أردنا تقدیم تعریف جامع للقمار فلابـدّ من القول إنّ القمـار یعنی التضـحیة بالمال والشـرف من أجل الحصول علی أموال الآخرین من خلال الخـداع والغش والتزویر، وأحیاناً یکون لغرض الترفیه وقـد لا یحصل المرء علی أی منهما «۳». ألیس الهدف الذی تتوخاه الشـرکات مورد البحث، هو الحصول علی أمـوال النـاس بطریق الخـداع والاحتیـال؟ ألیست غایـة الکـثیر من المسـاهمین والمشـترکین فی عملیـات هـذه التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۴۲ الشـرکات المذکورة هو الحصول علی ثروة طائلة بطریق سهل ویسیر حتی لو تمّ ذلک علی حساب مصلحة الآخرین وإلحـاق الضـرر بهم؟ ألا یعـدّ التلوث بالقروض الربویـة من أجل المشارکـة فی هـذا القمار العالمی، بمثابـة التضـحیة بالمال والشـرف وحیثیـة الإنسـان؟ وعنـدما یتحرک البعض من أجـل نیل أرباح طائلـة بطرق مشـبوهة وإن اسـتلزم ذلک التضـحیة بالکثیر من الأفراد والأموال، ألیس أنّ هؤلاء الأشخاص قد ضحّوا بشرفهم، والأشخاص المتضرّرون قد ضحّوا بأموالهم بهذه الطرق غیر المشروعة؟ علی هذا الأساس لا شکّ لدینا من أنّ حقیقة التسویق الهرمی لهذه الشـرکات لیس أکثر من قمار عالمی وإن کان أصحاب هذا القمار یتبرقعون ویعملون علی إخفاء قباحـة عملهم تحت سـتار من العناوین الموهومـة من قبیل: معاملـة، هدیـة، مصالحة، امتیاز وأمثال ذلک کیما یحققوا لأنفسهم مزیداً من الثراء الفاحش علی حساب مصالح الناس وتدهور أحوالهم الاقتصادیة.

۴. أوراق الیانصیب (Loterie)

اشارة

لا شکّ فی أنّ العملیات الاقتصادیة المشـبوهة لهذه الشرکات مورد البحث تشبه إلی حدّ کبیر أوراق الیانصیب التی کانت متداولة فی زمان الطاغوت «الشاه» وقـد أفتی الفقهاء بحرمتها، والآن ظهرت بلباس جدید وتحت عنوان الشـرکات الخارجیة والداخلیة. وبالطبع فإنّ القرآن الکریم قد ذکر هذا الموضوع أی «الیانصـیب» بکلمة «الأزلام» ولهذا العمل التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۴۳ سابقة تاریخیـة طویلة کالخمر والقمار، حیث کان الناس قبل الإسـلام ملوّثون به أیضاً. وقد ورد فی الآیة ۳ من سورة المائدة بیان حرمة أحد عشـر شـیئاً، وأحد هذه الموارد هی اللحوم التی تسـتخرج بالیانصیب وتکون من حصة الطیور. وهنا نلفت نظر القراء الأعزاء إلی ما وردَ فی التفسـیر الأمثل فی بیان هـذا المقطع من الآیة: «وهناک نوع آخر من اللحوم المحرمة، وهو اللحوم التی تذبح وتوزع بطریقة القمار، وتوضـیح ذلک هو أنّ عشـرة من الأشخاص یتراهنون فیما بینهم فیشترون حیواناً ویذبحونه، ثمّ یأتون بعشرة سهام کتب علی سبعة منها عبارة «فائز»، وعلی الثلاثة الأخری کتبت عبارة «خاسـر»، فتوضع فی کیس وتسحب واحدة واحدة باسم کل من الأشخاص العشرة علی طریقـة الإقتراع، فالأشـخاص الـذین تخرج النبال السـبعة الفائزة بأسـمائهم یأخذون قسـماً من اللحم دون أن یدفعوا ثمناً لما أخذوه من اللحم، أمّا الأشـخاص الثلاثـة الآخرون الذین تخرج النبال الخاسـرة بأسـمائهم فیتحملون ثمن الحیوان بالتساوی، فیدفع کلّ واحد منهم ثلث قیمـة الحیوان دون أن ینـال شـیئاً من لحمه. وقـد سـمی الجـاهلیون هـذه النبال ب «الأزلام» وهی صـیغة جمع من «زلم» وقـد حرم الإسـلام هـذا النوع من اللحوم، لاـبمعنی وجود أصـل الحرمـة فی اللحم، بـل لأنّ الحیوان کان یذبـح فی عمل هو أشبه بالقمار، «وَأَنْ تَسْتَقْسِـمُوا بِالْأَزْلَامِ» ویجب القول هنا أن تحریـم القمار وأمثاله لا ینحصر فی اللحوم فقط، بل إن القمار محرم فی کل شیء وبأیّ صورة کـان. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشـبوه، ص: ۴۴ ولکی تؤکّـد الآیـة موضوع التحریم وتشـدد علی حرمـة تلک الأنواع من اللحوم تقول فی الختـام: «ذَلِکُمْ «۱» فِسْقٌ» «۲». هل أنّ عمل الشـرکات مورد البحث یختلف عمّا ذکر آنفاً فی تفسـیر الآیة الشـریفة؟ کلّا لیس

فقط لا يوجد أی تفاوت بينهما، بل إنّ اليانصيب الجديد أقبح من السابق، لأنّ المثل الذی ورد فی تفسير الآية الشريفة، فإنّ ۳/ ۱ من أموال المشاركين يكون من نصيب ۳/ ۲ آخرين، فی حين أنّ الشركات مورد البحث تحصل ۱۰/ ۹ من أموال المشتركين والمساهمين و ۱۰/ ۱ من هذه الأموال يكون من حصة بعض المشتركين فقط.

الآثار والتبعات الاجتماعية والاقتصادية السلبية:

إنّ الكثير من المقامرين وبسبب أنّهم أحياناً يربحون فی القمار وأحياناً يكون مقدار الربح بالملايين من أموال الآخرين، فإنّهم لا يجدون فی أنفسهم رغبة للعمل والمساهمة بنشاطات اقتصادية سليمة ونافعة وبالتالی فإنّ عجلة الاقتصاد والانتاج ستتضرر بهذه النسبة والمقدار. وإذا دققنا النظر رأينا أنّ جميع الأشخاص المقامرين وأُسرهم يمثّلون عالة على المجتمع حيث يستفيدون من أتعاب الآخرين بدون أن يقدّموا أی نفع للمجتمع. التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۴۵ ولا أنسی أننی عندما كنت أعمل فی سلك القضاء مع أحد أصدقائی تحدّثنا عن عمل الشركات الاقتصادية المذكورة، فأشار صديقی إلی هذا المطلب، وقال: «إنّ معلم ابنی هو أحد أعضاء هذه الشركات وحسب الظاهر كان يتصدر القائمة، أی رئيس مجموعة من الأعضاء وكان يحصل على مبالغ كبيرة يتمّ دفعها لحسابه المصرفی. وقد كان هذا المعلم يعمل على ترغيب الطلّاب للمشاركة فی هذه الشركة المذكورة، وقد أعلن لهم أنّه غير مستعد بعد الآن للاستمرار فی التعليم والتربية وسوف يترك هذه المهنة لأنّه حصل على عمل جديد ينال من خلاله أضعاف ما يناله من مهنة التعليم!». ومضافاً إلی تلوّث المشاركين بهذه النشاطات الاقتصادية غير المشروعة، فإنّ الأشخاص الذين يرتبطون بهم سوف يفقدون روحية العمل والمثابرة والنشاط، لأنّ الأرباح الطائلة بدون تقديم أی خدمة أو تعب بإمكانها أنّ توسوس لهم وتحبط من نشاطهم فی حركة الحياة والواقع. وقد ورد فی تقرير سری لإدارة المخابرات والأمن فی إحدی المحافظات عن عمل إحدی هذه الشركات مورد البحث فی نشاطها فی تلك المحافظة ما يلی: «لقد خلقت معاملات هذه الشركة جوّاً ملتهباً فی فضاء المدينة وأدّت إلی فقدان العمّال والموظفين الدافع النفسی للاستمرار فی عملهم، مضافاً إلی أنّ استمرار هذه الظاهرة والحصول على المال بدون تعب (أی بدون أن يكون نتيجة خدمة أو منفعة يؤدّيها الفرد للمجتمع) التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۴۶ بإمكانه أن يسدّد ضربات قوية لاقتصاد المجتمع». والخلاصة إنّ الأضرار الناشئة من القمار والأعمال المماثلة له بلغت إلی حدّ أنّ الكثير من البلدان غير الإسلامية قد منعت من مزاولته بشكل قانونی بالرغم من تلوّثهم عملًا بهذا النوع من النشاط المشبوه، على سبيل المثال فإنّ بريطانيا قد منعت هذا العمل بشكل قانونی عام ۱۸۵۳، والاتحاد السوفيتی فی عام ۱۸۵۴، وأمريكا فی عام ۱۸۵۵، وألمانيا فی عام ۱۸۷۳ «۱». واللافت للنظر أنّ المؤسسات والشركات محل البحث لا تتمتع بإذن قانونی فی بلدانها ولا يسمح لها بالعمل فی هذه البلدان «۲»، ولهذا السبب فإنّه فی السنوات الأخيرة لم نستلم من البلدان الاروبية حتی ولا سؤال أو رسالة أو أميل واحد يتصل بهذا النوع من النشاطات الاقتصادية، فی حين أننا كنّا فی السابق نستلم العديد من الأسئلة المختلفة من تلك البلدان الغربية فيما يتصل بهذه الأمور. والأعجب من ذلك أنّ بعض الدول الاروبية مضافاً إلی منعها نشاط الشركات المذكورة فی تلك البلدان فإنها قامت بتحذير شعوبها بشدّة من التورط بمثل هذه الأعمال ووضعت غرامة نقدية ثقيلة على مَن يشترك فی عضوية هذه الشركات، تقدّر بأكثر من ۰۰۰/ ۲۰ دولار. التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۴۷ ونظراً لما تقدّم فهل يصدق أی انسان عاقل بأنّ هذه الشركات الغربية جاءت لإسداء المعونة لشعوب العالم الثالث المحرومة من خلال حذف الوسطاء والدلالين وايجاد فرص عمل للشباب العاطلين وأمثال ذلك؟

خروج العملة الصعبة وآثارها السلبية:

هل فكرتم بمقدار العملة الصعبة التی تعمل هذه الحاضنة الأكثر حناناً من الأُم «۱» على إخراجها من البلاد ومقدار الآثار السلبية والعواقب الخطيرة لهذه الظاهرة؟ مرّة أخری نلفت نظركم إلی تقرير سری من قِبل إدارة المخابرات المركزية لإحدی المحافظات: «لقد

تـمّ التعرّف لحدّ الآن على أكثر مـن ۱۵۰ شخصاً من الناشطين من شـركة ... الـذين تصـدروا قائمـة الأسماء وصـاروا من رؤوسـاء المجموعات، وكذلك عدد الأفراد المتورطين في هذه اللعبة ومقدار ما تمّ إخراجه من العملات الصعبة من البلاد وهي كالتالي: الحدّ الأدنى للأشخاص المتورطين يبلغ ۱۵۰* ۱۰۹۳: ۱۶۳۹۵۰. الحدّ الأكثر للأشخاص المتورطين ۱۵۰* ۳۲۸۰: ۴۹۲۰۰۰. الحدّ الأدنى من العملات الصعبة الخارجة: ۱۶۳۹۵۰* ۴۰ دولار: ۸۰۰/ ۵۳۵/ ۶ دولار. التسويق الهرمي أو الاحتيال المشبوه، ص: ۴۸ الحدّ الأكثر من العملات الصعبة الخارجة: ۴۹۲۰۰۰* ۴۰ دولار: ۰۰۰/ ۶۸۰/ ۱۹ دولار. وتوضيح ذلك، أنّ كل شخص يصل إلى رئيس القائمة فإنّه لابدّ أن يشترك مع ۱۰۹۳ شخصاً على الأقل و ۳۲۸۰ شخصاً على الأكثر في هذه اللعبة. فلا يخفى على أي إنسان مطّلع وخبير، الآثار والنتائج السلبية لخروج العملة الصعبة عندما لا يرد إلى البلاد ما يعادل هذه العملة من البضاعة النافعة والمفيدة، وخاصة إذا كانت هذه الأموال تصب في جيوب الأعداء الذين يسعون إلى الكيد للإسلام والمسلمين «۱» وتنفق على السلاح وتشديد الضغوط على البلدان الإسلامية، وبالطبع فإنّ كل مقدار من العملة الصعبة يخرج من البلاد فإنّ الخطر سيزداد ويتفاقم. وقد أعلن مدير إدارة الروابط العامة للمصرف المركزي في حديث هاتفي مع برنامج الفقه والحياة لراديو المعارف أنّه بسبب شدّة نشاط التسويق الهرمي أو الاحتيال المشبوه، ص: ۴۹ الشركات الاقتصادية المبشوهة محل البحث في دولة ألبانيا وخروج العملة الصعبة من هذا البلد بشكل واسع فإنّ ذلك سبب في سقوط حكومة ألبانيا». ومع الأخذ بنظر الاعتبار لما تقدّم آنفاً فهل يبقى شك عند القرّاء الأعزاء في أنّ هذه الشركات مورد البحث هي شركات تعمل في إطار الاحتيال وبمثابة مركز للقمار العالمي من أجل نهب أموال الشعوب تحت عنوان التسويق الهرمي؟ وبالطبع فإنّ الأدلة الأصلية على حرمة هذا النوع من الأعمال الاقتصادية هو ما تقدم من الأدلة الخمسة، وأمّا مسألة خروج العملة الصعبة فبمثابة تأييد لما تقدّم من الافرازات السلبية لهذه الظاهرة، ولذلك فإنّ عمل الشركات الداخلية المشابهة بلا شك غير مشروع أيضاً ومضرّ بالمجتمع واقتصاد البلد حتى لو لم يقترن بظاهرة خروج العملة الصعبة. التسويق الهرمي أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵۱

الفصل السادس: أسئلة وأجوبة

السؤال الأوّل: ألم يرد في القرآن الكريم أنّ كل نوع من المعاملات إذا تمّ بتوافق الطرفين فهي معاملة مشروعة طبقاً للآية الشريفة: «تِجارَةً عَنْ تَراضٍ»؟ إذن فعلى أي أساس يفتي الفقهاء بحرمة هذه المعاملات؟ الجواب: إنّ الكلام المذكور الذي نُقل عن الآية الشريفة هو مطلب صحيح بحدّ ذاته، ولا مجال للإشكال والبحث فيه، ولكن ليس هناك علاقة بين هذا الموضوع الوارد في الآية وبين التسويق الهرمي للشركات المذكورة، لأنّ مثل هذه النشاطات الاقتصادية أولًا: ليست تجارة ومعاملة حقيقية، بل كما تقدّم سابقاً فإنّ حقيقة هذه النشاطات والأعمال شيء يشبه القمار والاحتيال وأوراق اليانصيب وأكل المال بالباطل، وإذا تمّ تقديم بضاعة معينة في هذه المعاملة فإنّها بمثابة غطاء على هذه الأعمال غير المشروعة، وبالتالي فإنّه لم يتحقق مصداق التجارة على نحوالحقيقة. التسويق الهرمي أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵۲ وثانياً: على فرض وجود معاملة حقيقية في البين، فإنّه لا توجد حالة التراضي من الطرفين، لأنّ الأشخاص الذين يدخلون في هذه اللعبة الكاذبة يشتركون فيها بطمع الحصول على أرباح طائلة، ولهذا يرضون بشراء بضاعة بعدّة أضعاف قيمتها الواقعية، فإذا علموا بعدم حصولهم على ذلك الربح وربّما لا تصل إليهم البضاعة المذكورة إطلاقاً، فإنّهم لا يرضون أبداً بدفع أموال في مقابل ذلك، والشاهد على ذلك وجود متضررين كثيرين قدّموا شكاواهم إلى المحاكم القضائية بعد اليأس من الحصول على امتياز مالي «۱». والخلاصة إنّه بالنسبة لهذه الأعمال فإنّه لا توجد تجارة حقيقية ولا رضى من الطرفين. السؤال الثاني: إنّ فقهاء الشيعة العظام يجوزون أخذ بعض الامتيازات المالية وفقاً لشروط معينة، فلماذا لا يجيزون هذا الامتياز المالي في مورد البحث؟ الجواب: كما تقدّم في الجواب عن السؤال السابق، فإنّ مسألة الامتياز «بورسانت» ليس أكثر من غطاء لعملية الاحتيال الكبير الذي تقوم به هذه الشركات، وليس هناك قصد جدّي بالنسبة لهذا الأمر. ولهذا السبب فإنّ العرف المطّلع الذي يرى مجموعة هذه النشاطات

والفعاليات يعتبرها من قبيل أكل المال بالباطل. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵۳ ونلفت النظر إلى تحليل صحفى دقيق ورد فى إحدى الصحف المحلية بالنسبة لأحلام الإمتيازات «بورسانتها» التى يحلم بها المساهمون: «من اليسير اثبات هذه الحقيقة، وهى أنّ أكثر من ۵/ ۸۷ لا- يُوفقون لنيل امتياز مالى فى العملية، وبعبارة أخرى ينبغى أن لا نتوقع أن يحصل على هذا الامتياز سوى ۱۰٪ من الأشخاص المشتركين، والباقى يجب عليهم الانتظار لحين نمو واتساع الشبكة، فلو أنّ شخصاً طرح هذا السؤال فى جلسة إرشاد الأعضاء الجدد: إذا لم يتمكن الجميع من إكمال فروعاتهم ولم يصلوا لمرحلة حساب الامتيازات فماذا سيحصل لأموالهم المودعة لحساب الشركة؟ فسوف يجيبون عن هذا السؤال بما يلى: «يجب على هؤلاء الأشخاص الانتظار إلى حين نمو الشركة وزيادة أفرادها، وبما أنّه طبقاً لقانون عضوية الأفراد «جولدكوئيست» فإنّ كل فرد ينضم إلى هذه الشبكة فإنّه يكون عضواً هو أو ورثته فى «جولدكوئيست» لمدّة ۹۹ عاماً، وعليه فإنّه سوف يحصل فى يوم من الأيّام على امتياز من هذه الشركة». وقد قام أحد الأشخاص بتحقيقات دقيقة حول عمل «جولدكوئيست» حيث يقول فى هذا المجال: «إنّ النمو السكانى فى ايران يعادل ۷/ ۲٪، وعليه فبعد أن تصل حركة السوق فى ايران إلى الصفر فإنّ أى واحد من هؤلاء المتضررين لا يصل إلى حين الحصول على امتياز مالى وكسب ثروة خيالية من قِبل شركة جولدكوئيست» «۱». التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵۴ السؤال الثالث: أليس أنّ البائع والمشترى إذا توافقا على قيمة مبيع معين ولم تقرر الحكومة الإسلامية لهذا المبيع سعراً خاصاً، فإنّ هذه المعاملة صحيحة حتى إذا كانت قيمة المبيع أكثر من الحدّ المتعارف، إذن لماذا يمنعون المعاملة مع الشركات مورد البحث بسبب بيعها لبضاعة بأكثر من قيمتها الواقعية؟ الجواب: إنّ الاسلوب الذى تتبعه الشركات المذكورة للوصول إلى مقصودها هو فى الواقع بمثابة غطاء وتعمية لاستثمار أموال الناس، لا أنّها تمثّل معاملة حقيقية حتى إن كانت قيمة المعاملة أكثر من المتعارف، ولذلك فإنّ المشترين إذا علموا من البداية أنّهم ليس بإمكانهم توفير وجبران القيمة الاضافية من خلال جلب المشترين الجدد فإنّهم سوف لا يرضون اطلاقاً بمثل هذه المعاملة، ولهذا السبب فإنّ الأشخاص الذين يقعون فى المراتب المتأخرة الذين يؤخذ من أموالهم للأشخاص فى المراتب العليا وغير قادرين على جبران خسارتهم الكبيرة، غير راضين عن أصل المعاملة، ومن هنا فإنّ الكثير من هؤلاء المتضررين بعد اليأس من جبران خسارتهم يتقدّمون للشكوى لدى المحاكم القضائية «۱»، وقد استطاع بعضهم من استرداد التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵۵ أموالهم بهذه الطريقة «۱». السؤال الرابع: بالرغم من أنّ أجناس الشركات المذكورة تباع بعدّة أضعاف قيمتهاالواقعية، ولكن طبقاً لما يقوله المسؤولون فى هذه الشركات فإنّ هذه الأجناس ونظراً لمحدوديتها فإنّها فى المستقبل ستتخذ لها سمة التحفة وستزداد قيمتها بسبب الصورة أو الرسم الموجود عليها، فهل أنّ هذا المعنى لا- يزيل الإشكال الشرعى المذكور لهذه العملية؟ الجواب: إن قصّة التحفة «كلكسيون» بدورها إحدى الأكاذيب الكبيرة لهذه الشركات، والشاهد على هذا المدعى ما ذكره مسؤول ملاحقة قضيّة جولدكوئيست فى السلطة القضائيّة، حيث صرح بقوله: «إنّ الشركة المذكورة قد وعدت المساهمين بأن تعرض فى السوق ۹۹۹۹ سكّة ذهبية، ولكنّها فى نفس الوقت طلبت السماح لها بادخال التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵۶ ۳۰ ألف سكة أخرى للسوق. فعلى هذا الأساس فإنّ هذه السكك الذهبية لا تكون لها قيمة التحفيات. وكذلك فإنّ بعض المبيعات التى عرضتها هذه الشركة مبيعات زائفة حيث باعت الشركة سلاسل فضيّة مطلية بالذهب على أساس أنّها سلاسل ذهبية» «۱». وعليه فإنّ قصة تحول هذه السكك الذهبية إلى تحفيات، الذى هو أمر غير واقعى، لا يحلّ مشكلة فى البين «۲». السؤال الخامس: نظراً إلى أنّ أجناس هذه الشركات تتمتع بضمانة التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵۷ مالية، فعلى فرض أنّ الأعضاء لا يوفقون لكسب مشترين جدد للشركة فإنّ بإمكانهم الاستفادة من حق الضمان، وفسخ هذه المعاملة وبالتالى استعادة أموالهم، فهل أنّ هذا المعنى لا يحلّ المشكل الشرعى الموجود؟ الجواب: إن الضمان المالى للأجناس المذكورة إذا كانت متوفرة فى بلدنا وكان بإمكان المشترين الحصول عليها فإنّ ذلك سيكون توجيهاً معقولًا، إلّاأنّ هذه الضمانات موجودة فى بلدان غير قابلة للوصول إليها مثل دولة الصومال «۱». وفى المقابل فإنّ ضمانات المشتركين الصوماليين تتوفر فى بلد بعيد عن بلدهم وغير قابل للحصول. ولهذا فإنّ المتضررين فى داخل ايران الذين لم يتمكنوا من

استعادة أموالهم يلجأون إلى المحاكم القضائية ويطلبون منها المعونة لاستعادة أموالهم «٢». فعليه فإنّ نفس مسألة الضمان بالشكل المذكور يعتبر دليلًا آخر على عدم سلامة عمل هذه الشركات، ويعدّ شاهداً جليّاً على عملية الاحتيال الكبير. السؤال السادس: تدعى بعض هذه الشركات أنّها تبيع أجناسها ومبيعاتها بقيمتها الواقعية، فما حكم الانضمام لعضوية مثل هذه الشركات؟ الجواب: إنّ هذه الشركات غير صادقة فى ادّعائها لأنّها من أين التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵۸ تحصل على الأموال الطائلة لتدفعها لرؤوساء المجاميع؟ هل أنّها تملك أعمالًا انتاجية وخدماتية أو زراعية وأمثال ذلك، أو أنّ هذا الادّعاء هو من قبيل الأكاذيب التى تطلقها هذه الشركات لكسب اعتماد المشتركين؟ من المعلوم أنّ عملهم ليس شيئاً غير هذا، وجميع خطتهم ودسيستهم تكمن فى هذا العمل، الواقع أنّ حقيقة جميع هذه الشركات تتلخص فى أمرين: أ) بيع البضاعة أو الخدمة بعدّة أضعاف قيمتها الحقيقية «١». ب) ثم العمل بشكل منظم وهرمى لجذب المشتركين الجدد من خلال إدامة عملية التسويق المنظم وعلى شكل شبكات، وكلا هذين الأمرين فى منهج عمل هذه الشركات يقودان الأفراد المساهمين إلى منزلقات الانحراف. السؤال السابع: إذا كان التسويق الهرمى لهذه الشركات غير جائز شرعاً فلماذا أقرّ مجلس الشورى الإسلامى قانون تجارة الألكترونيات؟ ألا تعنى هذه الفتوى بالتحريم قطع الرابطة مع أى شكل من أشكال المعاملات والمبادلات التجارية عن طريق الاينترنت وأمثال ذلك؟ الجواب: إن قانون تجارة الألكترونيات الذى أقرّه نواب مجلس التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵۹ الشورى الإسلامى يبيّن فى مضمونه كليات تجارة الألكترونيات وشروطها وقيودها ولا علاقة لذلك اطلاقاً بالتسويق الهرمى لهذه الشركات من أمثال جولدكوئيست، فلو أنّ فقيهاً من الفقهاء أفتى بجواز كليّات قانون التجارة والمعاملات التجارية، ثم أفتى بحرمة الاتجار والتعامل بالنسبة لمورد خاص من قبيل تجارة المخدرات، السجائر، المشروبات الكحولية، أسلحة الدمار الشامل، الآلات الموسيقية المحرمة، أدوات القمار وأمثال ذلك على أساس أنّها من مستثنيات التجارة المحللة، فهل هذا يعنى التناقض والخطأ فى الفتوى؟ مضافاً إلى أنّ مجلس الشورى الإسلامى قد أقرّ فى الآونة الأخيرة قانون منع التسويق الهرمى لهذه الشركات «١». السؤال الثامن: مع الأخذ بنظر الاعتبار الظاهرة السلبية للعطالة ونظرة الإسلام السلبية لها، ووجود عدد كبير من الشبّان العاطلين عن العمل وارتفاع مستوى النفقات فى أمور المعيشة فى عصرنا الحاضر، فلماذا يتمّ منع اشتراك الشبّان فى مثل هذه الأعمال التى تؤمّن فرص عمل للكثيرين منهم وبالتالى تؤدّى إلى تحريك عجلة معيشتهم وتأمين نفقات حياتهم واقتصادهم؟ الجواب: صحيح أنّ العطالة تعتبر ظاهرة مذمومة بالنسبة للأشخاص القادرين على العمل، ولكنّ الاشتراك فى الأعمال المحرمة والمضرّة أقبح من ذلك. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۶۰ إنّ الإسلام لا يرى أنّ الهدف يبرر الوسيلة، بمعنى أنّ الإنسان إذا أراد الوصول لغاية مقدّسة فإنّه لا يحقّ له استخدام مقدّمات ووسائل غير مقدّسة، بل يجب أن يتحرك نحو الهدف المقدّس بوسائل وأدوات مقدّسة أيضاً، وعليه فإنّ عدم اشتغال الشبّان لا يجوّز التلوث بأعمال مشبوهة وشبيهة بالقمار واليانصيب وتعدّ من مصاديق الاحتيال وأكل المال بالباطل. وبتعبير أوضح: إنّ هذا الأمر لا يعدّ عملًا حقيقة بل هو نوع من العطالة الخفية والخطيرة، مضافاً إلى ذلك فإنّ هذه الأعمال مورد البحث وإن كانت بالنسبة لفئة من الناس تظهر بشكل أعمال كاذبة، ولكنّها فى مجملها تدعو إلى اليأس وتجمد النشاطات السليمة فى المجتمع، وتدعو الناس من خلال إغرائهم بتحصيل ثروات طائلة أن يتركوا الأعمال السليمة والنافعة ممّا يسدد ضربة قوية للاقتصاد والمجتمع، وسيأتى تفصيل هذا الموضوع بشكل أوفر إن شاء اللّه فى البحوث اللاحقة. السؤال التاسع: نظراً إلى أنّ مسألة التسويق للشركات الخصوصية والحكومية ومراكز الانتاج وتقدّم الخدمات فى بلادنا تعدّ من الأمور المتداولة والقانونية ومن الأعمال المشروعة، فلماذا صار التسويق الهرمى لهذه الشركات غير مشروع والحال أنّه كسائر أشكال التسويق المتعارف؟ الجواب: أوّلًا: إنّ التسويق المتداول والسائد فى البلاد ليس من نوع التسويق الهرمى لهذه الشركات، بل هو تسويق لإيجاد التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۶۱ مشترين للمبيعات أو الخدمات المنظورة، فيتمّ من خلال ذلك اعطاء حصّة ونسبة مئوية من الربح الحاصل من هذه المعاملة للشخص المتكفّل لأمر التسويق طبقاً للتوافق المسبق، وبعد ذلك لا يكون هناك ربح إضافى لهذا الشخص، وحال هذا التسويق حال الموظف الذى يستلم حقوقه الشهرية بغض النظر عن وجود مشترين وعدمه

وكـذلك فإنّ عدد المشترين لا يؤثر فى مقدار حقوقهم الشـهرية فى حين أنّ التسويق الهرمى لخدمة هذه الشركات ليس كذلك، بل كلّما ازداد عـدد المشترين «بالطبع مع شـروط خاصة» سواء كان كذلك بالواسـطة أو بدون واسـطة، فإنّ مقدار الامتياز المالى سـيرتفع أيضاً. ثانياً: إذا كانت عمليـة التسويق الـداخلى بـدورها تشابه عمل التسويق الهرمى لهـذه الشركات فإنّ فتوى التحريم ستشـملها أيضاً، كما أنّ الكثير من الشـركات الداخليـة التى تعمل مثل الشـركات الخارجيـة فى عملية التسويق الهرمى تمّ تعطيلها. السؤال العاشـر: لماذا نرى مراجع التقليـد المحترمين يتأخرون فى اصدار فتاواهم ونظراتهم بالنسـبة لهذه المسائل؟ فأحياناً تصدر الفتوى بعد انتهاء كل شـىء وتلوّث الناس وتورطهم بالمخالفة الشـرعية. الجواب: لقد أجاب سـماحة آية اللّه العظمى مكارم الشـيخ ناصـر الشـيرازى (مدّ ظلّه) عن هذا السؤال بما يلى: «نحن أصدرنا الفتوى بصورة شـفوية وكتبية بالنسـبة لنشاط وعمل هذه الشركات المشـبوهة، حتى أننا جعلنا قسماً مهمّـاً من جلسات التسويق الهرمى أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۶۲ الاسـتفتاء مختصة بهذا الأمر «۱». وقـد أعلنا هذه الفتوى للناس بطرق مختلفـة، ومن ذلـك (سـايت اينـترنت) المتعلق بنـا، والجزء الأـول «۲» والثـانى والثـالث من كتـاب الفتاوى الجديـدة وبعض الصـحف المعروفة «۳» وحتّى أننا بعثنا هـذه الفتوى إلى الراديو والتلفزيون فى الجمهورية الإسـلامية وأُذيعت للناس عدّة مرّات»» .السؤال الحادى عشر: إن الكثير من هذه الشركات مورد البحث تدعى أنّها تنفق قسماً من أرباحها على المؤسسات الخيرية والمحتاجين من الناس، فهل أنّ هذا العمل يجوّز نشاطها الاقتصادى شرعاً؟ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۶۳ الجواب: إنّ سؤالكم هذا يذكرنا بالسارق الـذى كان يسـرق أموال الناس ثم يتصدّق بها على المحتاجين، وعندما سألوه: لماذا تفعل ذلك؟ أجابهم: إنّ القرآن الكريم يقول فى الآية ۱۶۰ من سورة الأنعام أنّ جزاء سـيئة مثلها، ولكنّ يقرر أنّ ثواب كل حسنة بعشر حسنات، فعلى هذا الأساس فإنّ اللّه‌تعالى يعاقب على السـرقة عقوبـة واحـدة ولكن يجازى على الصدقة والإحسان على الفقراء بعشـرة أضـعاف، فلو أننا خصـمنا عقوبة السـرقة من هذه الحسـنات العشـر فسـيبقى تسع حسـنات وهكذا أحصل من هذا العمل على الثواب أيضاً!! وبنظركم هل أنّ منطق هذا السارق صـحيح؟ قطعاً غير صـحيح، لأنّ اللّه تعالى يثيب على عمل الخير بعشـرة أضـعاف، ومن الواضـح أنّ الإحسان على الفقراء من مال السـرقة لا يعدّ خيراً وبالتالى لا يسـتحق عليه ثواباً، وهكذا الحال فى مساعدة الشـركات المذكورة للمؤسـسات الخيرية (على فرض تحقق ذلك واقعاً) فإنّه يشبه عمل هـذا السارق، لأنّ هذه الشـركات قد حصـلت على ثروات طائلة من أموال الناس بطرق غير مشـروعة وبعد ذلك تعطى قسـماً قليلًا منها للمؤسـسات الخيرية، فهذا العمل لا يؤدى إطلاقاً إلى كسب المشـروعية لنشاط هذه الشـركات. وفى السابق أيضاً كانت مؤسـسات اليانصيب تمنح نسبة مئوية من أرباحها للمؤسسات الخيرية ولكن فى نفس الوقت فإنّ مراجع الدين قد حرّموا عملها. السؤال الثانى عشـر: إذا كان عمل الشركات مورد البحث فيه إشكال التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۶۴ شرعى وقانونى، وفى نفس الوقت فإنّ عملها يضرّ باقتصاد البلد ويترتب عليه افرازات سلبية، فلماذا لم تعترض على عملها المنظمات والمراكز الرسمية، بل قيل إنّها تتعاون معها؟ الجواب: إنّ المصرف المركزى للجمهورية الإسلامية فى ايران قد حذّر الناس مرّات عديدة من خلال وسائل الإعلام من خطر التلوّث بهذا النوع من الأعمال والنشاطات، وسـنذكر نماذج من تحذيرات هذا المصـرف فى الفصل العاشر «۱». ومن جهة أخرى فإنّ مجلس الشورى الإسـلامى قد أصدر قانوناً بتاريخ ۴/ ۳/ ۱۳۸۴ ه‍ ش يقرر منع التسويق الهرمى المنظم لأعضاء هذه الشركات، وإن شاء اللّه سيُصدر فى المسـتقبل القريب قانوناً جامعاً وكاملًا فيما يخصّ هذه المسألة. وبالنسبة للسلطة القضائية وقوات الشرطة فى المدن والمحافظات المختلفـة فإنّها قـد تصـدت لأعمال هذه الشـركات بعد اسـتلام شـكاوى عديدة من قِبل المتضـررين فى هذه العملية «۲»، ولحـدّ الآن فإنّ هـذه التسويق الهرمى أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۶۵ المسائـل لازالت تحت التحقيق. وهكـذا ساهمت إدارة المخابرات المركزية فى المحافظات المختلفة فى مسألة التصدى لنشاط هذه الشركات، وقد سبق أن ذكرنا نماذج منها فى المباحث السابقة، وعليه فإنّ المراكز والـدوائر الرسـمية قـد عملت بوظيفتها ومسؤوليتها فى دائرة عملها رغم أنّه ينبغى الاعتراف بأنّ هـذا العمل كان متأخراً فى الواقع.

الفصل السابع: الاستغلال والاحتيال وأساليب الخداع

اشارة

إنّ الشـرکات الشـبکیة المذکورة کانت فی بدایة عملها، وعندما لم تجد مانعاً أمامها، تعلن عن أمورها بصـراحة، ولکن عندما واجهت فتاوی التحریم من قِبل الفقهاء فإنّها عملت علی اخفاء حقیقتها للتغلب علی هـذه الفتاوی واسـتخدام أسالیب مراوغـة وخادعة من أجل تیسیر أمورها، وفی ما یلی نشیر إلی نماذج من هذه الأسالیب المراوغة:

أ) الاستغلال السیء

اشارة

إنّ الشـرکات المخادعـة مورد البحث ولغرض الحصول علی أرباح أکثر قـد أقـدمت فی موارد مختلفـة علی عملیـة الاسـتغلال السـیء لبعض الأمور، ونشیر هنا إلی أربعة نماذج من هذا القبیل:

۱. الإستغلال السیء لتصاویر الإمام الراحل قدس سره

«إنّ ضـرب السـکة الذهبیـة بصورة الإمام الخمینی قدس سـره وبواسـطة التسویق الهرمی أو الاحتیال المشـبوه، ص: ۶۸ مؤسّسة صیاغة السـکک «بی اچ مایر» فی السـنة السابقة وجعل هذه السـکة فی فهرس البضاعة لشرکة جولدکوئیست یعتبر حیلة مخادعة لکسب امتیاز معنوی فی ایران بـالقوة، والقائمون والمسؤولون عن شـرکة جولـدکوئیست، اعتبروا صـیاغة هـذه السـکّة دلیلًا لتوجیه وتبریر اطروحتهم وفعالیتهم الاقتصادیـة فی بلـدنا ایران، وقـد اسـتأذنوا مؤسـسة تنظیم ونشـر آثار الإمام الخمینی قـدس سره لهـذا العمل حیث أصـدرت المؤسّـسة المذکورة جواز طبع صورة الإمام الراحل لمرکز صیاغة السکک الذهبیة فی ألمانیا ویدّعی هؤلاء المسؤولون أنّ عمل شرکة جولدکوئیست قد حظی بالتأیید الرسـمی فی ایران ولیس هناک منع قانونی من عمل هذه الشـرکة. ویری أحد المسؤولین فی مؤسسـة تنظیم ونشـر آثار الإمام الخمینی قدس سـره أنّ ادّعاء هؤلاء فی الواقع یعکس جزءً من الحقیقة والذی یتطابق مع رغباتهم وأشاعوا هذا المعنی للمشترکین والطالبین لشـراء سـکّة جولدکوئیست. أمّا أصل هذه القضیّة فإنّ المسؤول الفنی فی مؤسسة تنظیم ونشر آثار الإمام یقول فی هذا الصدد: «إنّ الإذن بضرب السکّة الذهبیة مع صورة الإمام الراحل قدس سره قد صدر منا لمؤسّسة «بی اچ مایر» فی ألمانیا حیث إنّهاتتمتع بسابقـة تاریخیـة طویلة فی انتاج المسـکوکات والمدالیات الذهبیة وتاریخها یمتد ۱۳۰ عاماً فی هـذا العمل، وفی الواقع أننا بعد طلب تلک المؤسـسة لصـیاغة سـکة ذهبیة فیها صورة الإمام الراحل لغرض اقتنائها من قِبل هواة التحف الذهبیة فی العالم وبعد أن أیـدت وزارة الخارجیـة هـذه المؤسـسة التسویق الهرمی أو الاحتیـال المشـبوه، ص: ۶۹ فنحن أصـدرنا الإذن علی أسـاس الضوابط الثقافیة لدینا، وقلنا لهم یجب أن یتمّ طبع صورة الإمام قدس سره علی أحد جانبی السـکّة الذهبیة طبقاً لإرادتنا ونظرنا وهذا هو ما وقع أیضاً (ولا علاقة لهذه المؤسّـسة بعمل جولدکوئیست وأمثالها). ثم أضاف: «نظراً لأهمیة البعد الإلهی والمعنوی لشخصیة الإمام الراحل قـدس سره فقـد تمّ انتخـاب صـورة له وهـو فی حـال القنوت وکتب فی أعلی الصورة هـذه العبـارة (العـالم محضـر اللّه) وهی العبـارة المعروفة من کلمات الإمام الراحل قدس سـره وفی القسم الأسفل من السکّة کتبت عبارة (الإمام الخمینی مؤسس الجمهوریة الإسلامیة فی ایران) وفی الجانب الآخر من السـکة کتبت خصوصـیات (المصرف المرکزی الصومالی ریابلیک)، وهذا فی الواقع ممّا یدعم قیمة هـذه السـکّة». إلی هنا لا نری أی إشـکال شـرعی أو قانونی فی هـذه المسألـة ولکن هـذا المعنی هو أحـد جوانب المسألة، أمّا الجانب الآخر لها فتکمن حقیقة أخری، حیث إنّ القائمین علی جولدکوئیست اسـتغلوا هذه السکّة أسوأ استغلال، حیث إنّهم ومن دون الإشارة للموارد المندرجة فی المجوّز القانونی الصادر من قِبل هذه المؤسـسة الذی یؤکد علی البعد الثقافی لهذه السـکّة فقط، أخذوا یلوّحون

للمشتركين بأنّ هذا المجوّز يعتبر دليلًا قانونياً على جواز عملهم ونشاطهم فى ايران، وقد ورد فى بعض الأخبار ما يشير إلى ملاحقة المسؤولين القضائيين لهذا الموضوع واهتمامهم الجدّى بالتحقيق فى هذه المسألة» «۱». التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۰ ويقول مدير الروابط العامّة لمحكمة الثورة فى طهران بالنسبة لما أُشيع من كسب الإذن من قِبل مؤسسة حفظ ونشر آثار وتعاليم الإمام الخمينى من قِبل شركة جولدكوئيست حول ضرب السكّة الذهبية باسم الإمام فى بعض منتوجات هذه الشركة: «إنّ هذه المؤسسة لم تصدر لحدّ الآن أى مجوّز رسمى لهذا العمل بل إنّها اعترضت على ذلك أيضاً». ويضيف هذا المسؤول: «إنّ شركة جولدكوئيست طلبت لحدّ الآن ثلاث مرات الإذن من مكتب وحفظ ونشر الآثار، وقد ووجه هذا الطلب بالرفض فى كل هذه المرات الثلاث. ثم أضاف: إنّ الشركة المذكورة تدعى فى سايتها الاينترنتى أنّها تتمتع بإذن ومجوّز لضرب سكّة الإمام الراحل قدس سره على بعض منتوجاتها وذلك من قِبل مؤسسة نشر الآثار، ولكنّ المسؤول فى هذه المؤسسة تقدّم بشكوى ضد هذه الشركة إلى الجهات القضائية بسبب استغلال واستخدام ختم هذه المؤسسة. وقد أعلن أيضاً أنّ الاتهام الصادر ضد شركة جولدكوئيست هو إيجاد الخلل فى مفاصل النظام الاقتصادى فى البلاد» «۱».

۲. تزوير وجعل ختم وامضاء مراجع التقليد!

كأنّ القائمين على شركة جولدكوئيست لا يمتنعون من أى تزوير فى هذا الشأن، ونحن نملك اليوم الكثير من الأدلة والمدارك على أنّ جميع مراجع التقليد العظام قد أفتوا بحرمة أرباح شركة جولدكوئيست، ولكنّ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۱ القائمين على هذه الشركة لا زالوا يستغلّون سذاجة بعض البسطاء من الناس ويدّعون أنّ بعض مراجع التقليد العظام أجازوا لهم هذه الأرباح. وقد كتب لنا أحد المهتمين بمجال الصحافة فى رسالة له: «لقد كنّا حاضرين فى جلسة عضوية جولدكوئيست، وقد أظهر لنا الدليل (رئيس المجموعة) استفتاءاً من آية اللّه العظمى مكارم الشيرازى (مدّ ظلّه) ويدّعى فيه أنّ الأرباح التى تحصل عليها شركة جولدكوئيست بلا إشكال» «۱». وبما أننا نعرف ختم وإمضاء سماحة الشيخ مكارم الشيرازى فقد فحصنا ورقة الاستفتاء هذه وإمضاء سماحته بدقّه، فى البداية لم يتبادر لنا شىء مثير للشك، ولكن أخبرنى صديق لى أنّ فتوى سماحته الصريحة فى هذا الشأن مذكورة فى صحيفة كيهان. ولهذا السبب ذهبت إلى قم وتوجهت إلى مكتب سماحة المرجع الكبير وأظهرت لهم ورقة مصوّرة من الاستفتاء المذكور، وهناك علمت أنّ أيادى شركة جولدكوئيست قد أقدمت على جعل ختم وامضاء هذا المرجع الكبير من أجل استغلال عقائد الناس الدينية. وقد تمّ جعل ختم وإمضاء مراجع دين آخرين أيضاً بواسطة أيادى شركة جولدكوئيست، وقد أعلنوا للناس كذباً وتزويراً أنّه لا يوجد منع شرعى لنشاطهم. إنّ الدافع لهؤلاء على إشاعة مثل هذه الأكاذيب واضح ومعلوم، ولكن لماذا لا يقوم الأشخاص الذين يرومون العضوية والاشتراك فى هذه الشبكات باتصال هاتفى بمكاتب الآيات العظام التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۲ ومراجع الدين لكى يتضح لهم صحة أو سقم ادّعاءات هذه الشركات المشبوهة؟ «۱». ولعل ذلك بسبب أنّ سماحته كان يشدد على تحريم نشاط هذه المؤسسات بقوّة «۲». مضافاً إلى ذلك فإنّ عمل شركة جولدكوئيست بدأ من محافظة شيراز «۳» ونظراً لوجود مقلّدين فى هذه المحافظة لسماحة الشيخ ناصر مكارم الشيرازى، فإنّ القائمين على هذه الشركة أرادوا استغلال اسمه فى هذا الشأن.

۳. التفسير الخاطىء لفتاوى بعض مراجع التقليد

فى أحد الأيّام وبعد انتهاء جلسة الاستفتاء لسماحة آية اللّه العظمى مكارم الشيرازى (مدّ ظلّه)، توجهنا نحو مدرسة الإمام الحسين عليه السلام وفى الطريق لفت نظرى إعلان على واجهة إحدى المحلات التجارية تعلن فيه إحدى الشركات الداخلية عن التسويق الهرمى، وبدافع من واجب النهى عن المنكر دخلت إلى ذلك المحل الذى يعرض فيه هذا الاعلان للشركة المذكورة، وبعد أداء التحية

والسـلام تحـدثت معه بلسان طيب مقترن بالاحترام والأدب عن حرمة عمل الشـركة المذكورة وأنّ أعمال التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۳ الشركات المشابهة الداخلية والخارجية حرام شرعاً وقانوناً، ومن جهة قضائية فإنّ المتورط فی مثل هذا العمل يرتكب جرماً ومعرّض للملاحقـة القانونيـة «۱». فقـال صـاحب المحلّ الـذی كان شاباً مؤدّباً: «لقـد سألنا عن هـذه المسألـة بعض مراجع التقليد وأجازوا لنا هذا العمل». فسألته: من أی مرجع من هؤلاء المراجع حصـلتم علی المجوّز الشـرعی؟ فقال: أحد هؤلاء المراجع هو سماحة آيـة اللّه العظمی مكـارم الشـيرازی (مـدّ ظلّه)! وبكامـل التعجب طلبت منه نموذجاً من هـذا الاسـتفتاء المـذكور، فقـدّم لی نسـخة منه، وعنـدما قرأته التفت إلی أنّ الاسـتفتاء المـذكور لاـ يرتبـط اطلاقاً بنشاط وعمل التسويق الهرمی لهـذه الشـركات، وأنّ هـذه الشـركات اسـتغلت بعض الفتاوی بصورة سيئة لتبرير نشاطها المشـبوه. وفيما يلی ننقل نص الاسـتفتاء المـذكور ونترك الحكم علی هـذه المسألة بعهـدة القراء الأعزاء: التسويق الهرمی أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۷۴ بسـمه تعالی مكتب سـماحة آية اللّه العظمی مكارم الشيرازی (مدّ ظلّه) مع تقديم السـلام والتحية إذا وهب شـخص مبلغاً من المال لآخر بشـرط أن يقوم المستلم للهبة بدفع شـیء مقابل ذلك أو يعمل عملًا مقابل ذلك (الرجاء بيان ما يلی): أ) هل يمكن تسـمية هـذا الفعل بالهبـة أو الهديـة؟ الجواب: يسـمّی هذا العمل بالهبة المعوّضة. ب) إذا لم يـدفع المسـتلم للهبـة مـا يقابل ذلك ولم يعمل بالشـرط المـذكور، فهل يجوز للواهب اسـتعادة ماله؟ الجواب: إذا لم يعمل الموهوب له بالشرط المذكور، فإنّ الواهب له حق الرجوع فی الهبة «۱».

۴. انتقاء العبارات من فتوی الإمام الراحل قدس سره

وقد ذكر أحدهم فی رسالة يعترض فيها علی فتوی تحريم التسويق الهرمی ويسـتدلّ فی هذه الرسالة بالمسألة ۲۸۷۰ من الرسالة العملية للإمام الخمينی قدس سره حيث يذكر فيها جواز مثل هذه المعاملة مورد البحث، والمسألة المذكورة فی فتاوی الإمام الخمينی طبقاً لما ورد فی رسالة هذا الشخص كما يلی: «إذا تمّ تشكيل شركة أو مؤسسة وأصدرت هذه الشركة بطاقات لغرض تقديم معونة للمؤسسات الخيريـة مـن قبيـل المستشـفيات أو التسويـق الهرمی أو الاحتيـال المشـبوه، ص: ۷۵ المـدارس الإسـلامية ودفع النـاس مبلغـاً من المال للمساهمـة فی تقـديم المعونـة لهـذه المؤسـسات، وقامت الشـركة المـذكورة بـدفع مبالغ ماليـة من أموالها الخاصـة أو من الأموال التی حصـلت عليهـا من بيع البطاقـات وبـإذن من جميع المشتركين والمسـاهمين فی شـراء هـذه البطاقـات وعلی أساس القرعـة فلا مانع من ذلك». وعنـدما راجعنا رسالة توضـيح المسائل للإمام الراحل قدس سـره التفتنا إلی أنّ كاتب الرسالة المذكورة نقل مقطعاً من المسألة المذكورة فی كتاب الفتاوی بحيث يمكن اسـتغلال تفسير هذه العبارة، ولم يذكر باقی المسألة، وأمّا الباقی الذی لم يذكره من المسألة فی كتـاب فتـاوی الإمـام فهو كالتالی: «ولكنّ هـذا مجرّد فرضـية، والبطاقات التی تباع الآن ويجری عليها عمل القرعـة ليست كـذلك، وأموال البطاقات وكـذلك القرعـة حرام». علی هـذا الأساس، أوّلًا: إنّ ذيل المسألـة الـذی لم ينقله الكاتب المذكور فی رسالته يجيب بوضوح علی ما نحن فيه. ثانياً: علی فرض عدم وجود العبارة المذكوة فی ذيل المسألة، فإنّ صدر المسألة الذی استند عليه هذا الكاتب لا ينسـجم مع عمل هؤلاء، لأنّ المشترين إذا علموا بأنّهم سـيحرمون من الامتياز المالی، فإنّهم سوف لا يرضون بـدفع المال والمشاركة فی هـذا العمل. النتيجـة أنّه كما قال الإمام الراحل قـدس سره فی ذيل المسألـة مورد البحث: «إنّ هـذا المعنی مجرّد فرضـية» وليس له مصـداق خارجی. ولا يبعد أنّ العلّة فی سوء اسـتخدام هذه الفتاوی هو أنّ أحد أسـباب التسويق الهرمی أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۷۶ فشـل الاطروحـات المشابهـة لجولـدكوئيست فی السـابق نظير «بنتـاكونو» و «تجارت الماس» و «پرايم بانك» هو مخالفـة مراجع التقليد العظام بصراحة لهذا النوع من الفعّاليات المشبوهة وغير المشروعة «۱».

ب) أساليب الخداع

۱. إنّ الكثير من الشركات الخارجية وبعبارة أصح: التسويق والتبليغ لهذه الشركات تعلن أنّ مخالفة علماء ومراجع التقليد لنشاطهم إنّما

هى مخالفة مؤقتة وذلك بسبب عدم اطلاعهم الكافى على كيفية عمل هذه الشركات «۲»، وبلا شك أنّه لو قدّمت لهم معلومات كافية عن نمط عمل هذه الشركات فإنّهم سيوافقون على ذلك. فى حين أنّ هذا الادعاء قد ثبت عكسه فى الواقع والعمل، فليس فقط لم تتغير فتاوى مراجع التقليد المحترمين تجاه عمل هذه الشركات، بل إنّ الشركات المذكورة أقدمت بدورها على تكذيب وتزييف بعضها للبعض الآخر، وأخذت تدعى أنّ عمل الشركات السابقة غير مشروع «۳». ۲. إنّ بعض الشركات الداخلية وضمن تكذيبها للشركات الخارجية التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۷ بسبب اخراج مبالغ كبيرة من العملة الصعبة خارج البلاد، وكذلك باختيارها أسماء جذابة ومقدّسة، طرحت بدورها اسلوباً مراوغاً آخر، وذلك أنّها كتبت فى ورقة الاشتراك ما يلى: «نحن فى هذا العمل قد استشرنا مراجع الدين العظام، وحصلنا على تأييدهم فى ذلك، ومن أجل أن تطمئنوا لمشروعية هذا العمل يمكنكم أيضاً مراجعة مراجع التقليد لكم كيما تنضموا إلى العملية باطمئنان». فى حين أنّ جميع مراجع التقليد العظام- حسبما نعلم- يخالفون مثل هذه الأعمال، ولكنّ الشركات المذكورة بهذه الحيلة تلقى فىذهن المشترى أنّ هذا العمل مشروع ولا يحتاج إلى سؤال واستفتاء. وبالطبع فلابدّ من القول إنّ بعض الشركات الداخلية راجعت مراجع التقليد قبل الشروع فى عملها، وعندما انتبهت إلى عدم جواز مثل هذه الأعمال لم تشرع بعملها. وكذلك فإنّ بعض الشركات التى بدأت بعملها وبعد الاطلاع على عدم مشروعية هذا العمل توقفت عن الاستمرار فى عملها، وأعلنت فى الصحف الواسعة الانتشار هذه الحقيقة وطلبت من المشتركين مراجعة مكاتبها وفق زمان معين لاسترداد أموالهم، وكما أنّ عمل الطائفة الأولى من هذه الشركات قبيح وذميم ويستحق الملامة، فإنّ عمل الطائفة الثانية والثالثة يستحق الثناء والتقدير والشكر. ۳. قامت بعض الشركات الخارجية، كما تقدّم فى الفصول السابقة، بالإعلان عن دفعها لمبلغ معين كامتياز للمشتركين، مثلًا، أنّها لا تدفع فى كل اسبوع ۵۰۰۰ دولار كامتياز مالى «بورسانت»، ورغم أنّ عدداً كثيراً من المشتركين سينضمون إلى هذه الشبكة طيلة اسبوع واحد، فإنّ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۸ الامتياز الذى يستحقه العضو الذى يتولى كسب هؤلاء الأفراد لا يكون أكثر من ۵۰۰۰ دولار! لأنّه إذا تجاوز هذا الحدّ فيمكن أن تصاب الشركة بالافلاس. وهذه الحيلة هى من أجل أنّ المشترى لا يفكر باحتمال الضرر والخسارة وعدم كسب مشترين وأعضاء جدد لهذه الشبكة، بل يتصور أنّ كسب الأعضاء الجدد أمر سهل ويسير ولا يقبل الشك، فى حين أنّ الحقيقة خلاف ذلك وأحد الأشخاص الذين كانوا من أعضاء إحدى هذه الشركات يقول: «لقد استغرق كسب مشترٍ جديد منى تسعة أشهر». مريم. ف، إحدى أعضاء جولدكوئيست، تقول بعد بيان كيفية ارتباطها بالشركة المذكورة: «لقد اشتريت فى البداية إحدى السكّك الذهبية الباهضة الثمن لشركة جولدكوئيست، وبدأت بالعمل على كسب الأفراد وزيادة عددهم ولم أهتم بدروسى إلّاقليلًا». وتضيف هذه الطالبة الجامعية: «وأخيراً لم اتمكن من كسب أفراد جُدد للشبكة سوى نفرين من أعضاء أُسرتى وبدورهما لم يتمكنا من كسب أفراد لهما وفى النتيجة تعطل فرعنا عن العمل» «۱». ويقول شخص آخر من طلّاب جامعة طهران أيضاً: «لقد انضممت لشبكة جولدكوئيست بعد الحديث عنها مع رفاقى، ولكننى لم أتمكن من الحصول على المال لفترة طويلة وقد استغرق منى هذا العمل مدّة من الزمان، وبعد الاستمرار فى هذا العمل وبسبب عدم التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۹ حصولى على المال من هذا الطريق خرجت من عضوية هذه الشركة وبعت السكّة الذهبية التى اشتريتها بمبلغ ۴۸۰ دولاراً بثمن زهيد» «۱». ۴. ومن جملة الحيل التى تستخدمها هذه الشركات هى الامتياز المالى الذى تدفعه للمشتركين وتضفى عليه هالة من الاعلان والمناورات الإعلامية، لأنّه أوّلًا: إنّ الكثير من هذه الشركات لا تعطى شيئاً من هذا الامتياز فى بداية العمل، بل عندما يكسب العضو عدداً معيناً من المشتركين (ستة أشخاص فى الحدّ الأدنى) يتعلق به الامتياز. ثانياً: إنّ كسب الامتياز مشروط بوصول عدد المشترين لحدّ معين وفى شروط خاصة (كأن يكون عدد الأفراد فى كل جهة بشكل متعادل حتى يتمّ دفع الامتياز للعضو). إنّ هذه الشركات تحصل على مبالغ طائلة بهذه الحيل من المشتركين «۲»، ولا تدفع من هذه الأموال سوى مبلغٍ قليلٍ لرؤوساء المجاميع والباقى يعود لحسابها الخاص.

ج) المطالب المخالفة للواقع

إنّ الكثیر من هذه الشـركات موردالبحث تدعی «الصدق والحقیقة» التسویق الهرمی أو الاحتیال المشـبوه، ص: ۸۰ وأنّذلک من جملهٔ الأركان الإساسـیهٔ لعملها وتهتم بهـذا المعنی كثیراً فی مجال الاعلان ومن خلال الاعلانات التجاریـهٔ، فی حین أنّ مراجعـهٔ وثیقـهٔ عمل هـذه الشـركات یثبت عكس ذلـک، وبـالطبع فإنّ هـذا الأمر قـد یكون طبیعیاً وأمراً متـداولًا، لأنّ الاحتیال وأكل المال بالباطل والقمار والیانصیب لا ینسـجم مع الصـدق وقول الحقیقهٔ، ومن هنا نلفت النظر لعدّهٔ نماذج من هذه الحیل: ۱. إنّ مراجع التقلیـد یؤیدون عملنا! إنّ هـذه الشـركات قـد بـذلت اهتماماً كبیراً بهذه الدعوهٔ الكاذبهٔ، ومن أجل اظهار صـحّهٔ عملهم القبیح قامت هذه الشـركات بارتكاب عمل شـنیع آخر، وهو تزویر ختم وإمضاء بعض مراجع التقلیـد «۱» من أجل إثبات حقانیـهٔ وصـدق هذه الأكاذیب، وقد تقدّم بیان هذا المعنی من إسـاءهٔ اسـتغلال الفتـاوی فیما سـبق. فی حین أنّ مراجع التقلیـد العظام كما تقـدّم فی المباحث السابقـهٔ وسـیأتی فی الفصـل العاشر أیضاً، أفتوا بتحریم الأعمال والنشاطات المذكورهٔ. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۸۱ ۲. إنّ هذه الأعمال والنشاطات الاقتصادیهٔ تصب فی مصلحهٔ البلد علی المدی الطویل! ولكن أی بلد هذا؟ بلا شک أنّ البلد المذكور هو بلد هذه الشركات الخارجیهٔ المشـبوههٔ التی تعمل علی تسویق منتجاتها بهـذا الشـكل، لأنّها تتمكن من اخراج مبالغ طائلـهٔ من العملـهٔ الصـعبهٔ من بلدنا ومن البلدان الأخری بـدون تعب أو وضع رأس مال كبیر فی هـذا الشأن وتقوم بهذه الصورهٔ بسـرقهٔ ونهب ثروات بلدان العالم الثالث بشـكل علنی. ویقول رئیس الـدائرهٔ القضائیـهٔ فی مشـهد فی خصوص إحدی هذه الشـركات مورد البحث، إنّ هذه الشـركهٔ قامت من خلال تشـكیل مجامیع اقتصادیـهٔ فی الظاهر بكسب ثروات كبیرهٔ لعـدد قلیل من الأشـخاص بدون أی انتاج اقتصادی مفید وبدون إنتاج داخلی، وأدّی ذلـک إلی خروج ملاـیین الـدولارات من البلاـد بصورهٔ غیر قانونیـهٔ وبالتالی سـددت ضـربهٔ قاصـمهٔ لاقتصاد البلاد «۱». إنّ الشـركات المخادعـهٔ مورد البحث، مضافاً لمسألـهٔ خروج العملـهٔ الصـعبهٔ من البلاد وما یترتب علی ذلک من مشاكل اقتصادیـهٔ أخری، فإنّ الآثار السـلبیهٔ لهـذه العملیهٔ لا تقتصـر علی ذلک، وسـنتطرق لبیان هذه الحقیقهٔ فی الفصل اللاحق. ۳. نحن نضـمن عدم اشباع السوق! عندما نسمع هذا الكلام نتذكر المثل المعروف «هل نصدق ذیل التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۸۲ الدیک أم القسم بالعباس «۱»» فهل نصـدق ادّعاءكم هـذا أو ما نراه من مجامیع الأفراد المتضـررین الـذین یتقـدّمون كل یوم بالشـكاوی للمحاكم القضائیهٔ، واللافت للنظر فی هذا الشأن أنّ الاكذوبهٔ واضـحهٔ إلی درجهٔ أنّ بعض هذه الشـركات الصادقهٔ جدّاً مورد البحث! ومن أجل الخلاص من عاقبهٔ شكاوی المتضـررین، أعلنت رسمیاً استعدادها لتعویض خسارهٔ هؤلاء المتضررین. انظر فی هذا المجال لما ورد فی صحیفهٔ رسالت فی ۱۰ آبـان ۱۳۸۳: «قیـل إنّ شـركهٔ جولـدكوئیست اقـترحت من خلاـل مكتبهـا المركزی الواقع فی دولـهٔ هنـک كنـک علی المسؤولین القضـائیین فی بلـدنا تعویض الخسائر والأضـرار التی لحقت بالحكومـهٔ والشـعب الایرانی، والجـدیر بالـذكر أنّ الشـركهٔ المـذكورهٔ قد ضربت سـككـ ذهبیهٔ علیها صورهٔ الإمام الراحل قدس سره وباعتها ل ۱۲۰ ألف نفر فی ایران حیث واجهت بعد ذلک شكاوی الناس، وقد تقدم أیضاً بعض المراكز الاقتصادیهٔ الحكومیهٔ بالشـكاوی ضد هذه الشـركهٔ بسبب بیع هذه السكک الذهبیهٔ وخروج مقادیر كبیرهٔ من العملاـت الصـعبهٔ من البلاـد، وقـد اسـتطاع المـدعی العام فی طهران من خلال تقـدیم شـكوی للقضاء توقیف ۵۵۰ كیلو من هـذه السـكک الـتی تعود لتلـک الشـركهٔ». وبمـا أنّ عـدد المتضـررین من بعض الشـركات المـذكورهٔ مثـل جولـدكوئیست كثیر جـدّاً فـإنّ المسؤولین القضـائیین أجـازوا إدانـهٔ عمـل التسویـق الهرمی أو الاحتیـال المشـبوه، ص: ۸۳ هـذه الشـركات من أجـل تعویض خسـارهٔ المتضـررین فقط وحذروا الشـركات المذكورهٔ من العمل علی كسب عناصـر جدیدهٔ للشركهٔ «۱». ولكشف القناع عن مقولـهٔ «التسویق بدون اشـباع» وكشف حقیقهٔ هذه الأكذوبهٔ الكبیرهٔ نلفت النظر لما ورد فی صـحیفهٔ كیهان بتاریخ ۳۰/ ۷/ ۱۳۸۳: «إذا فرضنا أنّ الزمان اللازم لكسب مشتركین اثنین بواسـطهٔ كل عضو هو شـهر واحـد، فإنّ عـدد الأشـخاص الذین یملكون سـكهٔ ذهبیهٔ ویعملون فی مجال التسویق یبلغ ۴ آلاف و ۶۹ ضـعفاً. فی حین أنّه لو كان عدد الأشـخاص الذین یعملون فی مجال التسویق فعلًا ۲۵۰ ألف نفر فمع غایهٔ التفاؤل والمسامحهٔ فإنّ عدد الأشخاص الذین سیقومون بعملیهٔ التسویق فی نهایهٔ العام یبلغ ملیارد و ۲۴۰ ملیون نفر. وبالطبع فإنّ كسب

المشترى فى الظروف الفعلية بإمكانه أن يكون شهراً واحداً بشكل متوسط، وكلما إزداد نمو وامتداد المثلث الهرمى يقل من نموه ورشده وفى النهاية سيكون مصيره التوقف الحتمى بعد مدّة من الزمان، وبالطبع فإذا كان مقدار النمو قليلًا جدّاً فإنّ ذلك لا يتفاوت مع التوقف بالنسبة للمشترى، لأنّ الحصول على جائزة من الشركة فى كل مرحلة يجب أن يكون عدد الأشخاص ثلاثة على جهة اليمين وثلاثة على جهة الشمال. وأدنى سرعة متصورة فى الوقت اللازم لكسب مشتريين اثنين بواسطة كل عضو يعمل فى التسويق، ستة أشهر، فمع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ عدد سكان ايران ۷۰ مليون شخص، وعدد الأشخاص التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۸۴ المستعدين ذهنياً ومالياً لشراء السكة الذهبية بحدود ۳۰ مليون شخص تقريباً، وزيادة عدد الدلالين والمسوّقين إلى أربعة أضعاف سنوياً، فمع هذا المقدار من النمو المذكور والاتساع الشبكى فسوف نشاهد توقف النظام بشكل كامل بعد أربع سنوات». ما تقدّم يمثّل ثلاثة نماذج من الادعاءات المخالفة للواقع لهذه الشركات «۱»، وقد تقدّم أيضاً بعض النماذج منه فى فصل الأسئلة والاجوبة، وسوف نشير إلى بعض النماذج الأخرى فى الفصول اللاحقة، وبالطبع فإنّ عملية التمويه والخداع والكذب من قِبل الأشخاص الذين يهدفون إلى كسب أرباح طائلة بأية قيمة وبأية وسيلة تمثّل أمراً طبيعياً لدى هؤلاء «۲». ولكنّ العجب من بعض المواطنين الذين سقطوا فى فخاخ هذه الشركات المشبوهة.

الفصل الثامن: ممهدات ومعطيات النشاطات غير السليمة مورد البحث

اشارة

بالرغم من أنّ التصدى لمظاهر مصاديق الجرم أمر لازم وغير قابل للاجتناب (وبالنسبة للشركات المذكورة فقد نواجه تقصيراً فى عملية التصدى لها رغم أنّ الأعمال التى قام بها المسؤولون فى مكافحة هذه الظاهرة مشهودة ومعتبرة) ولكن بدون شك فإنّ هذا المقدار غير كافٍ فى هذا المجال، ويجب من أجل ازالة الجرم معرفة جذوره وأسبابه والتصدى لمواجهة رأس السهم ومحاربة أصل هذه الظاهرة لإزالة آثار هذه الجريمة من الأساس، ومن جهة أخرى فإنّ المواجهة الجدية والشاملة لكل جرم تحتّم فى البداية معرفة تفاصيل هذا الجرم ثم مطالعة معطياته وتبعاته بشكل دقيق وبدون حكم سابق من جهات مختلفة، وفى المرحلة الثالثة نتوجه لمواجهة ومكافحة ذلك الجرم من خلال الاستفادة من طرق مختلفة بحيث لا تتضمن سوى أقل النفقات والتبعات السلبية. ومع الأخذ بنظر الاعتبار ما تقدّم آنفاً نتوجه لدراسة الممهدات التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۸۶ لفعالية وعمل شركات التسويق الهرمى غير السليم ثم نقوم بدراسة التبعات السلبية والمفاسد الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة إن شاء اللَّه:

أ) الممهدات والمقدمات

اشارة

إنّ شيوع عمل شركات التسويق الهرمى فى بلدنا ورغبة القائمين على تلك الشركات المشبوهة فى نهب أموال وثروات هذا الشعب يعود لوجود بعض الممهدات لمثل هذه الأعمال فى بلدنا حيث نشير هنا إلى بعضها:

۱. مشكلة العطالة

لا شك فى أنّ ظاهرة العطالة تشكل معضلة عالمية تشكوا منها أكثر بلدان العالم، وهذه الظاهرة تعود فى جذورها إلى طبيعة الحياة التكنولوجية والآلية فى عصرنا الحاضر. وبلدنا أيضاً بدوره ليس استثناء من هذه القاعدة، ومع الأسف فإنّ عدد العاطلين عن العمل كبير، وللعطالة آثار وافرازات سلبية كبيرة ومتعددة، وبإمكانها أنّ تكون أرضية ممهّدة للكثير من الجرائم، وبلا شك فإنّ أهم العوامل

المساعدة لنشاط الشركات الاستعمارية المذكورة هى ظاهرة العطالة. وهذا المعنى ليس ادّعاءً فارغاً بل إنّ مجموعة من الخبراء أيضاً يؤيدون هذا المعنى، ونلفت النظر إلى بعض النماذج من أقوال هؤلاء الخبراء: التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۸۷ الاوّل: يقول أحد علماء الاجتماع بالنسبة لنشاطات هذه الشركات وأعمالها المشبوهة: «إنّ بعض الأفراد والمؤسسات الخارجية على علم بنسبة العطالة فى بلدان العالم الثالث والظروف المعيشية الخاصة التى تعيشها هذه الشعوب، ومن هنا وجدوا فرصة سانحة لإشاعة مثل هذه الأساليب السقيمة» «۱». الثانى: يقول نائب مدير المجمع الطبى لجامعات طهران: إنّ عملية مكافحة العطالة من قبل الحكومة تجاه الخريجين والمتخصصين فى البلاد ضعيفة، وبالتالى فإنّ هذا العمل الضعيف وغير الكافى أدّى إلى سوق هؤلاء باتجاه مثل هذه الأعمال الاقتصادية غير العلمية. «۲» الثالث: إنّ حالة طلب الثروة تشكل هاجساً عاماً لدى الناس وخاصة لدى الأشخاص الذين يعيشون مشاكل مالية يومية، وبالنسبة للشباب الذين يعيشون حالة العطالة عن العمل وعدم وضوح المستقبل لديهم بل عدم القدرة على كسب المال لتأمين النفقات الضرورية لهم، فإنّ ذلك يعتبر أفضل وسيلة للتورط فى مثل هذه اللعبة الاستعمارية حيث ينفذ المستعمرون والمحتالون من هذه النافذة. «۳» الرابع: عندما يقترن التضخم الاقتصادى بالركود الاقتصادى ويزداد عدد العاطلين عن العمل يوماً بعد آخر ويعيش المجتمع الجمود وعدم الحركة، فإنّ هذه الأوضاع والأحوال تمثّل فرصة جيدة لعملية التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۸۸ الاستغلال الاقتصادى الذى تقوم به هذه الشركات بالاستفادة من التلاعب الاقتصادى للحصول على ثروات مجانية، ومن هنا فلا عجب لتأييد الناس لهذه الاطروحات الخيالية والوهمية لشركة «جولدكوئيست» و «اى. بى. ال». «۱» أجل فإنّ مشكلة العطالة تعتبر إحدى الظواهر السلبية التى تمهد لمثل هذه الفعاليات غير الاقتصادية والمشبوهة، ويجب على المسؤولين التفكير بجدية لحلّ هذه المعضلة العامة، وبالطبع فإنّ هذا العمل ليس باليسير، ولكنه بلاشك ليس محالًا.

۲. المشاكل الاقتصادية

إنّ الاقتصاد الايرانى كان فى عهد الشاه اقتصاداً مريضاً جدّاً لأنّه أوّلًا: يعتمد اعتماداً كلياً على الموارد النفطية. و ثانياً: إنّ الأساس المعتمد فى النشاطات الاقتصادية يتمثّل فى استيراد البضائع والخدمات من البلدان الأخرى وخاصة البلدان الاستكبارية. و ثالثاً: إنّه اقتصاد مرتبط بشكل كامل بالخارج وخاصة بالدول الغربية. ومع مرور ربع قرن على الثورة الإسلامية فإنّ بعض جوانب هذا الاقتصاد المريض قد تحسن بحمد اللَّه، ولكن مع ذلك فهناك عوارض أخرى غير اختيارية، فمن جهة عاشت ايران ثمان سنوات من الحرب المفروضة، ولذلك فإنّ اقتصادنا لم يستعد عافيته وسلامته بشكل كامل، وبديهى أنّ الخلل فى هذا الاقتصاد سيترتب عليه نتائج وآثار متعددة، التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۸۹ منها ما تقدّم من مشكلة العطالة، ويرى الخبراء أنّ الاقتصاد غير السليم يعتبر قاعدة مناسبة لترويج واشاعة أعمال اقتصادية غير سليمة أخرى. ويقول نائب مدير المجمع الصنفى لجامعات طهران ضمن اعترافه بأنّ نظام التسويق الهرمى فى بلدان مثل ايران التى تعيش اقتصاداً مريضاً، يعدّ ظاهرة مترسخة، ويقول: «إنّ مثل هذه النظم فى التسويق لا تجد فرصة للنمو فى بلدان مثل ايطاليا أو بريطانيا (وهى مكان تأسيس بعض هذه الشركات مورد البحث) حيث يأخذ المدير الصغير فيها ما يقارب ۳۲۰ ألف دولار سنوياً فى حين أنّ الشخص المدير فى جولدكوئيست يحصل سنوياً على ۲۶۰ ألف دولار فى أحسن الحالات» «۱». ويقول أحد خبراء علوم الكامبيوتر فى هذا المجال: «إنّ اقتصاد البلد لايعيش التوازن والتعادل من حيث تحقيق العدالة، ومن هنا فإنّ أفراد المجتمع، وبدافع من الحصول على المال، يتجهون نحو هذه الشركات». ويضيف أيضاً: «إنّ الشركات الاينترنيتية كثيرة وكذلك من السهل ايجاد الارتباط معها عبر الاينترنيت، وهذه الشركات لا تجد نجاحاً فى البلدان الصناعية المتقدمة قطعاً، وعليه فإنّها تتجه إلى البلدان النامية وتعمل على خداع الناس بالوعود الكاذبة للحصول على ثروات وأموال طائلة من هذه الشعوب» «۲». والنتيجة، أنّ الحالة الاقتصادية فى بلدنا تعتبر أرضية مناسبة لنشاط التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۹۰ التسويق الهرمى التى لم تجد نجاحاً لعملها فى البلدان المتقدمة منذ سنوات. وعلى هذا الأساس فإذا أردنا العمل بشكل أساسى للتصدى لهذه النشاطات

الاقتصاديـة غير السـليمة، فيجب التحرك على مسـتوى معالجـة المشاكل الاقتصاديـة، ومن الطبيعى أنّ هـذا العمل يحتاج إلى عزم عام وتعبئة جميع الإمكانات والطاقات.

۳. فقدان التخطيط والبرمجة المتكاملة

يقول أحـد مسؤولى جامعـة طهران فى حـديث مع وكالـة أنباء (ايسـنا) بعد إبداء قلقه بالنسـبة لشـيوع التسويق الهرمى (جولدكوئيسـت وأمثالها) فى الجامعات وخاصـة فى الأقسام الداخليـة للجامعات: «إنّ عـدم وجود وضوح للمسـتقبل فى دائرة العمل والحالة الاقتصادية المترديـة لنخبـة من طلّاب الجامعات والنفقات الباهضـة للمعيشـة فى المدن الكبيرة بالنسـبة لهؤلاء الطلّاب، وعدم الاسـتفادة من طاقات طلّـاب الجامعـات فى المشـاريع الوطنيـة الكبيرة ذات الأبعـاد المختلفـة، وضـعف الجو العلمى وتـدنّى مسـتوى التحقيقـات العلميـة فى الجامعات، كل ذلك أدّى إلى ابتعاد بعض طلّاب الجامعات عن الروح العملية والثقافية الأصيلة والتوجه لأعمال موهومة للحصول على ثروة كبيرة بـدون تعب وصـرف كل طاقاتهم وأوقاتهم فى‌هذا السبيل» «۱». إذا تحـرك المسؤولون فى الحكومة بشـكل جدى وتجنبوا الدخول فى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۹۱ صراعات حزبية وسياسية غير مثمرة وبذلوا جهدهم فى حلّ هذه المعضلات الاقتصاديـة والاجتماعيـة، فسوف لا نشاهد هذا العدد الكبير من شـريحة الطلّاب الجامعيين وهم متورطون فى شـراك هذه المؤسـسات المشبوهة.

۴. الجهل وعدم الاطلاع

لاـ شـكّ فى أنّ إحـدى الممهـدات لجميع الجرائم الاجتماعيـة هى الجهـل، فـالبعض ليس لـديهم اطلاـع على أصل الجرم، أو مقـدار العقوبـة المترتبـة عليه، أوالتبعات والآثار السـلبية لهـذا العمل، ولهذا السـبب نرى أنّ الأشـخاص العارفين بهذه الأمور قلّما يتورطون فى ارتكـاب الجريمـة والإـثم. ومن هنا نرى أنّ عمليـة التسويق الهرمى لهـذه الشـركات المراوغـة يجـد مكانه فى هـذا الوسط وتتجه هـذه الشركات نحو الأشخاص الذين لا يحيطون علماً بعواقب هذا العمل.

۵. ضعف الإيمان وحبّ الدنيا

ربّما لا يكون الـدافع لـدى البعض فى ممارسـة هذه الأعمال هو مشـكلة العطالة، ولا أنّهم جاهلون بماهية وحقيقة عمل هذه الشـركات مورد البحث، ولكنّهم فى نفس الوقت يقعون فى مصـيدة هـذه الشـركات، والسـبب الأسـاس لتورط هؤلاـء وتلوّثهم فى أعمال مخالفة للشـرع هو الطمع بالحصول على ربـح وفير والعيش برفاهيـة وراحة بدون تعب. إنّ مثل هؤلاء الأشـخاص لو كانوا يتمتعون بإيمان قوى ويتأملون فى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۹۲ الآثار السـلبية للثروات غير المشروعة والعواقب الوضعية لأكل المال الحرام وما يترتب عليه من سـلب البركة من الأسـرة والبيت فإنّهم قلّما يتجهون نحو هذا المنزلق، لاسـيّما إذا أصـغينا لكلام سيّدالشـهداء الإمام الحسـين عليه السـلام وهو يخاطب الجيش الأموى الـذى جاء لمحاربته فى يوم عاشوراء حيث كشف لهم هـذه الحقيقـة، وهى أنّ علّة خروجهم لمحاربـة ابن بنت رسول اللّه صـلى الله عليه و آله هو أنّ بطونهم امتلأـت من الحرام، فعنـدما يتـدبر هؤلاـء الأفراد بكل هـذه الآثار والنتائج الوخيمة لهذا العمل فإنّهم بلا شك سـينتبهون ويتحركون من أجل انقاذ أنفسـهم من شـباك هذه الشـركات المخادعة. على هـذا أساس فإنّ ضـعف الإيمان وحبّ الـدنيا والحرص على الماديات تمثّل ممهدات وقاعدة للسـقوط فى هذا المنحدر الأخلاقى والاـنحراف الاجتمـاعى الكبير، وينبغى على القـائمين والمسؤولين عن الأمور الثقافيـة والدينيـة السـعى بجديـة لرفع هـذا العامل المهم. وهناك عوامل أخرى مؤثرة أيضاً فى تكريس هذا الانحراف والفساد الاقتصادى «۱» نصرف الكلام عنها رعاية للإختصار.

ب) التبعات والآثار السلبیة

اشارة

أشـرنا فی البحوث السابقـة لبعض العـوارض والتبعـات السـلبیة التسویـق الهرمی أو الاحتیـال المشـبوه، ص: ۹۳ والمخربـة لعمل هـذه الشرکات المشبوهة، وهنا سنبحث بشکل مستقل أهم هذه التبعات والآثار:

۱. احتمال حدوث ارباک اجتماعی

عنـدما تتسع دائرة نشاط هذه الشـرکات غیر السـلیمة ویتمّ اشـباع السوق، ولا یتمکن المشترکون المتأخرون، الذین یقعون فی المراتب الأخیرة من السلسـلة الهرمیة، من کسب مشترٍ جدید، ویرون أنّ رأس مالهم قد ذهب أدراج الریاح، فإنّهم سـیعیشون ردود فعل مختلفة لا یمکن التنبؤ بالکثیر منها ولا معالجتها. یقول أحد المسؤولین فی النظام المصـرفی لمراسل صحیفة القدس: «إنّ أضرار هذه الشرکات علی مجمل الاقتصاد یمکن دراسـتها من بعـدین: ففی البعـد الأول: یتمّ دراسـة القضـیّة من خلال ظاهرة خروج العملـة الصـعبة (الـذی سیأتی الکلام عنه فی البحوث اللاحقـة). و یضـیف قائلًا: إنّ هـذه التجارة الرابحة الهادئة لها معطیات خفیة أخری أیضاً، فالآن یوجد ۲ ملیون شاب فی البلاد یشـکون من معضـلة العطالة، فلو أنّ هؤلاء اتجهوا نحو هذا المنزلق فإنّ فاجعة کبیرة ستحلّ بمجتمعنا» «۱». وتنقل صحیفـة القدس فی العدد نفسه عن أحد علماء الاجتماع قوله: «إذا شـعر الشاب العاطل، الذی واجه ألف مشـکلة فی مسألة توفیر رأس المال والـدخول فی عضویة هذه الشـرکات، بالخسارة والإحباط، التسویق الهرمی أو الاحتیال المشـبوه، ص: ۹۴ فإنّه یمکن أن یتورط فی أی جنوح لجبران هـذه الخسارة». وعلیه فلا یبعـد أن تکون غایـة القائمین الأصـلیین علی هـذه الشـرکات مورد البحث، مضافاً إلی نهب أموال الناس، ایجاد الخلل والإرباک الاجتماعی أیضاً، ففی الواقع أنّ الغایة هی تخریب وتدمیر المجتمع من جهات مختلفة.

۲. الاضرار الاقتصادیة غیر القابلة للإصلاح

لا یخفی علی أی إنسان عاقل، الأضـرر الاقتصادیة الکثیرة لعمل هذه الشـرکات المشـبوهة، ولذلک فإننا فی هذا البحث نذکر وجهات نظر بعض الخبراء فی هـذا المجال: أ) لو فرضـنا أنّ هذه الظاهرة المخربة والمشـکوکة لا تلحق أی ضـرر بالأفراد، فإنّ الحدّ الأدنی من ضررها هو خروج مبالغ طائلـة من العملة الصـعبة من البلد فی کل یوم، حیث تصب فی جیوب الطامعین والأجانب «۱». ب) یقول أحد الخبراء أیضـاً: «إنّ الحـدّ الأـدنی من المشـکلة الـتی خلقتهـا شـرکة (بنتـاکونو) و (الشـرکات المشابهـة) هو خروج مئـات الآلاـف من الـدولارات ووضع رؤوس الأموال هـذه بیـد أشـخاص معـدودین». ویضـیف هـذه الخبیر قائلًا: «فی الوقت الـذی نتحرک فیه للتصـدی لأعمال التهریب وعصابات المهربین للعملات الصـعبة فی داخل البلاد، وأحیاناً نتصدی بشـکل رسـمی ومن خلال القوة القضائیة لباعة الدولار التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۹۵ علی الأرصفة ونصادر رؤوس أموالهم، نقف مکتوفی الأیدی مقابل هذه الظاهرة الوخیمة التی تؤدی لخروج عشرات الآلاف من الدولارات کل یوم خارج البلاد» «۱». ج) ویقول الدکتور رحیمی أحد خبراء الاقتصاد فی بلـدنا: «إنّ أخطر حربـة اقتصادیـة للغربیین ضـد اقتصـاد مجتمعنـا تتمثّل فی خروج العملـة الصـعبة من البلاد» «۲». د) ویقـول رئیس الـدائرة القضائیـة الرابعـة فی مشـهد بالنسـبة لشـرکة «فیوجراستراتجی» الإیطالیة فی تحقیق له عن هذه الشـرکة: «تقوم هذه الشـرکة من خلال تشکیل شبکة سیّارة اقتصادیة حسب الظاهر، بالعمل علی نهب ثروات الناس وکسب أرباح طائلة لفئة معدودة من عملائها بدون تقـدیم أیـة قیمـة إضافیة أو انتاج داخلی، وبذلک تعمل علی اخراج ملایین الدولارات بصورة غیر قانونیة من عجلة الاقتصاد فی البلاد وتسدد ضـربات قاصمة لمفاصل الاقتصاد الداخلی» «۳». ه) ویری بعض وکلاء مجلس الشوری الـذین أیّدوا قانون منع عمل الشـرکات الهرمیة المذکورة: «إنّ مثل هذه النشاطات الاقتصادیة غیر السـلیمة تسبب إلحاق الضرر بطبقات المجتمع المختلفة وتعمل بأسالیب غیر

مشروعة علی تقدیم فعالیات غیر منتجة فی مقابل إخراج مبالغ طائلة من الثروة الوطنیة علی شكل عملة صعبة من البلاد وبذلك تلحق التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۹۶ أضراراً كبیرة وغیر قابلة للاصلاح لمفاصل الاقتصاد الوطنی» «۱». و) یقول نائب مدیر المجمع الصنفی لجامعات طهران فی توضیح نظام التسویق الهرمی لشركة جولدكوئیست التی دخلت ایران بواسطة أحد طلّاب الجامعات فی عام ۲۰۰۲ م وامتدت بسرعة فی الوسط الاجتماعی: «إنّ عدد أعضاء هذه الشركة فی الحال الحاضر یبلغ فی طهران فقط ۳۰۰ ألف نفر، وطبقاً للاحصائیات الرسمیة المنتشرة من قِبل العلاقات العامة فی محاكم الثورة والمحاكم العرفیة فی شهر «مهر ۱۳۸۳» من العام المذكور فإنّ ما یقارب ۸۴ ملیون دولار من العملة الصعبة تمّ اخراجه من خلال هذه الشبكة من البلاد إلی الخارج» «۲». ز) وأخیراً یقول أحد الخبراء أیضاً: «فی السنوات الأخیرة وبسبب نشاط الشبكات غیر القانونیة هذه التی تعمل علی جمع أموال الناس وترغیبهم من أجل نیل أرباح موهومة من خلال كسب أفراد جدد للشبكة فإنّ ۳/۵ ملیارد دولار تمّ اخراجه من البلاد». ویضیف كلچوئیان: «إنّ هذه العملة الصعبة التی خرجت من البلاد بسبب عمل هذه الشركات غیر القانونیة إذا قورنت بعوائد النفط فإنّها تشكل نسبة كبیرة من ثروة البلاد، وهذا بحدّ ذاته یشكل خطراً یهدد الاقتصاد الوطنی». التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۹۷ ویضیف هذا الخبیر، بعد بیان أنّ اتساع عمل هذه الشركات سیؤدی إلی معضلات كثیرة سواء فی الجانب الأمنی أو الاقتصادی أو القضائی: «مع الأخذ بنظر الاعتبار الاعلان الرسمی عن عدم قانونیة ومشروعیة أعمال هذه الشركات، إلّاأنّها لا زالت مستمرة فی الخفاء علی كسب الأعضاء والمشتركین وبالتالی كسب أموال وأرباح أكثر» «۱». سؤال: إنّ أعضاء «نت ورك ماركتینك» یدّعون: «إنّ هذا النشاط الشبكی لیس لا یؤدی إلی خروج العملة الصعبة من البلاد فحسب، بل یؤدی إلی جذب وإدخال العملة الصعبة إلی داخل البلاد، لأنّه وإنّ كان حسب الظاهر سیتمّ خروج مقادیر من العملة الصعبة إلی الخارج فی مقابل شراء منتوجات هذه الشركات، ولكن بعد أن یوفق المشتری للحصول علی امتیازات مالیة فإنّ مقادیر من العملات الصعبة ستدخل إلی البلاد». الجواب: بإمكاننا الكشف عن زیف هذا الادعاء بحساب بسیط، لأنّ دفع امتیاز مالی لكل عضو لا یمكن إلّامن خلال كسب عدد معین من المشترین وطبق شروط معینة حیث یتمّ انضمامهم للشبكة بواسطة ذلك العضو وشرائهم لمنتوجات الشركة، وعلی هذا الأساس فمن الواضح أنّ مقدار الامتیاز المذكور لا یشكل سوی نسبة مئویة قلیلة من مقدار المبالغ التی یدفعها المشترون الجدد للشركة المذكورة «۲»، وعلی سبیل المثال إذا كانت قیمة كل سكّة ذهبیة تساوی ۸۶۰ دولاراً، فإنّ المشتری التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۹۸ الأول وستة أشخاص من شبكته الذین یتمّ ربطهم بالشبكة من خلاله یدفعون ۶۰۲۰ دولاراً لحساب الشركة، ولو أنّ ما یعادل ۳/ ۱ من مجموع هذه الأموال یبعث إلیهم سكك ذهبیة فإنّ ۳/ ۲ من المبلغ المذكور أی ۴۰۱۴ دولاراً یتمّ اخراجه من البلاد وتكون حصة العضو الأول من الشبكة ۲۵۰ دولار بعنوان امتیاز، وإذا خصمنا الامتیاز المذكور من ۳/ ۲ من المبلغ المذكور فسیكون لدینا ۳۷۶۴ دولاراً من العملة الصعبة بشكل خالص قد تمّ إخراجه من البلاد. إنّ هذه الظاهرة السلبیة الخطیرة، ومن خلال توضیحات الخبراء الذین تقدّم ذكرهم، إلی درجة من الوضوح والبداهة بحیث لا تحتاج إلی شرح وبیان أكثر «۱».

۳. اعاقة النشاطات السلیمة

لقد أشرنا بشكل إجمالی فیما سبق لهذا المورد أیضاً، ومن أجل إكمال هذا الموضوع نكتفی ببیان آراء ونظرات بعض الخبراء فی هذا المجال: أ) یقول أحد المسؤولین السابقین فی جامعة اصفهان الصناعیة بعد بیانه هذه الحقیقة، وهی أنّ شیوع نظام التسویق الهرمی أدی إلی اعاقة طلّاب الجامعات عن الدرس والتحقیق العلمی وجذبهم نحو مثل هذه الأعمال والنشاطات الموهومة، قال: «إنّ الحصول علی أموال كبیرة وبسرعة ورغبة طلّاب الجامعة فی الحصول علی عمل مربح أدی إلی صرف أنظارهم نحو عملیات التسویق الهرمی والدخول فی نشاطات اقتصادیة موهومة وغیر علمیة» «۱». ب) مسؤول آخر فی المجمع الصنفی لجامعة طهران بعد بیان أنّ الطاقات والقوی الإنسانیة المتخصصة تعتبر فی هذا العصر اوّل المنابع لعملیة التنمیة فی البلاد، یقول: «للأسف فإنّ شیوع هذا النظام بین طلّاب

الجامعات أدی إلی تورطهم فی عملیات هذه الشبکات وعدم الاستفادة منهم ومن تخصصهم العلمی فی مجالات الانتاج العلمی والاقتصادی» «۲». التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۰۰ ج) ویقول أحد الخبراء فی المسائل الاقتصادیة: «إنّ من الآثار السلبیة لمثل هذه الفعالیات المخربة وغیر القانونیة فی بلدنا علی المستوی الاجتماعی والثقافی، انعدام الرغبة لدی الشبّان بالنسبة للعمل والنشاطات المنتجة والمفیدة» «۱».

۴. ضعف العلاقات والضوابط الاخلاقیة

یقول الناطق الرسمی باسم السلطة القضائیة: «إنّ الأعمال المجرمة والمشبوهة لهؤلاء الأشخاص أدّت إلی خلق جو من النزاعات والکراهیة بین أفراد الأُسرة الواحدة» «۲». ویقول أحد المتخصصین فی جامعة طهران فی حدیثه عن أن اتساع عمل جولدکوئیست (والشرکات المشابهة) فی ایران سیؤدی- حسب قوله- لفاجعة اقتصادیة فی البلاد: «فی هذا المجال تهتم هذه الشبکات بدلًا من التسویق العلمی والمثمر، بنوع من کسب الأفراد والمشترکین علی أساس استغلال الضوابط الأسریة والعواطف النفسیة الموجودة بین الأشخاص وبالتالی تعمل علی تحویل جمیع هذه الضوابط والعواطف الإنسانیة إلی روابط شکلیة وکاذبة علی مستوی العمل والممارسة» «۳».

۵. افول روحیة طلب العدلة و الحق

ویقول أحد المسؤولین فی المجمع الصنفی لجامعات طهران: التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۰۱ «إنّ النظام الحاکم علی عملیة التسویق الهرمی لشرکة جولدکوئیست وأمثالها لا یعدّ سمّاً مهلکاً ومدمراً لشریحة طلّاب الجامعات فحسب بل یتوجه ضرره إلی جمیع مفاصل البعد الثقافی فی المجتمع الإیرانی، لأنّه إذا استمرت هذه العملیة غیر العلمیة وغیر المثمرة فی الامتداد والاتساع، فمضافاً إلی خروج مقادیر کبیرة جدّاً من ثروات البلاد إلی الخارج علی شکل عملة صعبة وما یفضی ذلک من الأضرار الشدیدة لاقتصاد البلاد، فإنّه یمتص روحیة طلب العدالة والدفاع عن الحق بین طلّاب الجامعات وجمیع شرائح المجتمع» «۱».

۶. إهدر رأسمال العمر

اشارة

إنّ الوقت من ذهب کما یقال، ولا ینبغی إهداره وإتلافه بدون مبرر ومسوغ معقول، فإنّ إهدار الوقت والعمر هو فی الحقیقة إهدار أثمن رأسمال فی حیاة الإنسان بحیث لا یمکن تعویضه. وللأسف فإنّ هذه النشاطات الاقتصادیة غیر السلیمة تعمل علی إهدار سنوات عزیزة من عمر الإنسان من دون استثمارها فی مجالات نافعة ومن دون أن یعود علیه بشیء مفید. ویقول الدکتور سعیدی مع الإشارة إلی الآثار الاجتماعیة والثقافیة والاقتصادیة السیئة لعمل جولدکوئیست (والشرکات المشابهة): «إنّ الحدّ الأدنی من حجم وقیمة الأموال التی تخرج من البلاد بسبب هذا القمار فی کل عام أکثر من ملیارد دولار، وینفق أعضاء هذه التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۰۲ الشرکات فی کل یوم ۱۰ ساعات من أفضل أوقات حیاتهم، فلو فرضنا أنّ قیمة کل ساعة بالحساب المالی تساوی ۱۰۰۰ تومان فإنّ هذا العمل یکلف البلاد ما یقارب من ۳۶ ألف ملیارد دولار سنویاً یتمّ انفاقها علی هذه النشاطات الموهومة بحیث یمکن ایجاد أفضل الإمکانات العمرانیة والرفاهیة والطبیة فی البلاد بهذه الثروة العظیمة وبذلک یعیش البلد تحولًا عظیماً فی عجلة التقدم والرقی الحضاری» «۱». ومن الآثار السلبیة الأخری هی إشغال قوات الشرطة والقوة القضائیة بهذه الأمور وبالتالی یتمّ إعاقتهم عن الأعمال الضروریة، وکذلک إشغال المسؤولین فی دائرة الأمور الثقافیة والدینیة وخاصة مراجع التقلید العظام والحوزات العلمیة بأمور

جانبيـة، والتقليل من الـدوافع الروحيـة للعمل والنشاط المثمر، وخروج السـيولة النقدية من الاشـتغال فى الفعاليات الاقتصادية الايجابية، ومع شـروع الشـركات الداخلية المشابهـة فى عمليـة التسويق الهرمى نواجه تبعـات ونتائـج سـلبية أخرى تـترتب على هـذه النشاطات الاقتصاديـة الكاذبـة، ولاـ يسـعنا المجال للتفصـيل فى هـذا المختصـر. نسأل اللّه تعالى أن يحفظ الجميع من شـرّ هـذه الآفـة الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية الكبيرة.

الكلمة الأخيرة: المسؤوليات

نظراً لما تقدّم فى البحوث السابقة من أنّ عمل الشـركات المذكورة التسويق الهرمى أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۱۰۳ فى عملية التسويق الهرمى، سواء الخارجيـة منها أو الداخلية، هو حرام شـرعاً بعدّة أدلة، وكذلك ما يترتب عليه من أضـرار اقتصادية و اجتماعية واخلاقية وسياسـية مختلفـة ويعتبر بحـدّ ذاته اسـداء معونة كبيرة لأعداء الإسـلام وما يترتب عليه من تبعات وعوارض سـلبية على المدى القصـير والطويل بحيث لا يمكن جبران هذه الأضرار، وضرورة التصدى لمثل هذه الأعمال التى لا يخفى ضررها على أحد، ولذلك: نتوقع من المسؤولين المحترمين فى الحكومة الإسـلامية التصدّى للمراكز المرتبطة بنحو من الأنحاء مع هذه الشـركات، والعمل على اجهاض أى عمليـة تؤدى لتقويـة هـذه المراكز والشـركات. ونأمل من وكلاء الشـعب فى مجلس الشورى الإسـلامى وضع قانون جامع وشامل يمنع مثل هـذه الفعاليات كيما يمكن القضاء على أيـة أرضـية تساعد على تشـجيع ونمو مثل هذه العمليات فى المسـتقبل حتى لا نرى نشاط وعمل شـركة جديـدة باسم جديـد مرّة أخرى. ومن الجدير بالقوة القضائية والقضاة المحترمين، التصدى بشدّة، فى إطار القوانين طبعاً، للأيـادى الداخلية والخارجيـة لهـذه المـؤامرة الاقتصاديـة الواسـعة والعمـل على اسـترداد حقـوق وأمـوال المتضـررين منهم، وبإمكـان المسؤولين فى جهاز المخابرات والأمن جمع معلومات وافيـة عن هـذه الجماعـة الفاسدة وتقديمها للسـلطات القضائية ولوكلاء مجلس الشورى أيضاً كيما تساهم فى علاج هـذه الظاهرة الوخيمـة. ولا يخفى دور قوات الشـرطة المهم فى مجال مواجهـة هـذا الخطر الكبير، وبإمكـان مراكز الإعلاـن الجمعى وخاصـة الراديـو والتلفزيـون أن التسويـق الهرمى أو الاحتيـال المشـبوه، ص: ۱۰۴ تعمـل على توفير المعلومـات الجامعـة والشاملـة وتقـديمها للنـاس، وبهـذه الطريقـة تتولى إعلام الناس بالأخطار والأضـرار الكامنـة لمثل هـذه النشاطات الاقتصادية الموهومة ليجتنبوا التلوّث بهذه الظاهرة المدمرة. وبالنسـبة لشعبنا العزيز أيضاً بإمكانه من خلال احياء فريضة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر المهمّـة والمقدّسـة، إخبار الأشـخاص المخـدوعين بعوارض وأضـرار هـذه الأعمال على المسـتوى الاقتصادى وغير الاقتصـادى من أجـل إزالـة كـل أرضـية للتلوّث والتورط بهـذه الأعمـال. إنّ الوظيفـة الشـرعية للأعضـاء ورؤوسـاء المجـاميع فى هـذه الشركات الذين أدركوا عدم مشروعية الأموال التى يحصلون عليها من خلال هذه العملية أن يتوقفوا عن الاستمرار فى هذا العمل، وأن يقوموا بخصم النفقات التى أنفقوها فى هذه العملية والباقى يعيدونه- فى صورة الإمكان- إلى أصحابه الأصليين، وفى غير هذه الصورة يدفع هذا المال للمتضـررين الذين لم يحصـلوا على سكّة ذهبية ولا امتياز مالى (وبالطبع يدفع إليهم بمقدار خسارتهم التى أنفقوها فى هـذا الشأن) ومن أجل تسـهيل هـذه العمليـة يمكن الاسـتفادة من المحاكم القضائية التى تجمع العديد من الوثائق لهؤلاء المتضـررين، وفيما لو لم يتمكن الشـخص من ذلك فإنّه يتصـدق به بنيّـة أصـحابه الأصـليين ولا ينبغى له إطلاقاً إدخال هذه الأموال الحرام إلى بيته وصـرفها فىمعيشـته لأنّها تمحق البركة من حياته. وأخيراً إذا تقدّم المتضررون والخاسرون بالشكوى لدى المحاكم التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۰۵ القضائية الخاصة بالتحقيق فى مثل هذه الموارد ضد هذه الشركات وأبرزوا الوثائق مورد الحاجة فبإمكانهم الاسـتعانة بهذه المحاكم القضائية لإحقاق حقوقهم من جهة، وإيقاف هذه الأعمال غير السـليمة لهذه الشـركات من جهة أخرى وانزال العقوبـة القانونيـة بأصـحاب هـذه الشـبكات الاسـتعمارية. نأمل أن يتحقق ذلك اليوم الذى يعمل فيه كل فرد منّا بمسؤوليته فى محاربة هذه المؤسسات الاقتصادية المشبوهة لننقذ بلادنا من شرّها. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۰۷

الفصل التاسع: الاستفتاءات

بما أنّ الأعضاء العاملين فى التسويق الهرمى لبعض هذه الشركات الاستعمارية مورد البحث قد نشروا بتاريخ ۲۶/ ۱/ ۸۱ استفتاء مجعولًا عن سماحة آية اللّه العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازى (مدّ ظلّه) وأعطوا كل فرد من الراغبين فى الاشتراك، صورة من هذه الفتوى واستغلوا هذه الفتوى أسوأ استغلال، ومن جهة أخرى كانوا يوحون للمشتركين والأعضاء أنّ مراجع التقليد غير مطلعين على عملهم بشكل وافٍ، ولو أنّهم علموا بجميع تفاصيل وجزئيات هذا العمل فإنّهم يؤيدونه ولا يقفون منه موقفاً سلبياً، لهذا السبب أقدم بعض العلماء على تحريم مثل هذه الفعاليات. ولهذا اخترنا من بين مئات الأسئلة الواردة لسماحة المرجع مكارم الشيرازى بالنسبة لمشروعية الشركات المذكورة، عشرين نموذجاً منها رغم أنّ بعضها يبدو مفصلًا أو مكرراً فى الوهلة الأولى، ولكن كل واحد منها يتضمن نقطة مهمة خاصة لا تخفى على أصحاب النظر والتحقيق. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۰۸ وضمناً فإننا قد ذكرنا تاريخ الأجوبة التى تقدّم بها سماحته عن هذه الأسئلة ليتضح جيداً أنّ سماحته قبل ست سنوات (من تاريخ ۱۹۹۹ م) كان على اطلاع كامل على كيفية عمل هذه الشركات المذكورة، ولم يؤيد أيّاً من هذه الشركات الداخلية والخارجية، ومضافاً إلى أنّ سماحته أفتى بحرمتها الشرعية، فإنّه يعتقد بأنّ هذا العمل مضرّ بحال الأعضاء المشتركين وكذلك مضر باقتصاد البلد بشكل عام. وممّا تقدم آنفاً نبدأ بذكر الاستفتاءات المتعلقة باليانصيب (وهذه الشركات ترتبط بعنصر مشترك مع الشركات مورد البحث): السّؤال ۱- ما حكم الاشتراك فى الإعانة القوميّة أو القرعة التى تجرى فى الدول الأجنبية (كبطاقات اليانصيب السابقة فى إيران) والتى يشارك فيها الناس برغبتهم فيدفعون مبلغاً من المال ويحصل بعض الأفراد منها على مبالغ طائلة؟ وإذا فاز الشخص بالجائزة فهل يجوز له صرف نقودها؟ الجواب: لبطاقات اليانصيب وأمثالها حكم الميسر، فإذا حصل الشخص على مال عن هذا الطريق ولا يعرف أصحابه وجب دفعه إلى الفقراء المسلمين. السّؤال ۲- طرحت مديرية تحسين المعيشة للبيع مؤخّراً أوراقاً بعنوان «بشائر تحسين المعيشة» تضمّنت عدداً من الأسئلة الصحّية إذا أجاب عليها مشترى الورقة بشكل صحيح أصاب جائزة بالقرعة، وإلّا آل المبلغ المدفوع إلى الدولة. وقامت بعض المكاتب الخاصّة تحت هذا العنوان ونظراً لهواية الشبّان الشديدة لرياضة كرة القدم بطرح أوراق التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۰۹ للبيع يسجّل فيها المشترون تنبؤاتهم بنتائج المباريات المقبلة على أن يحصل ذوو الإجابات الصحيحة على جوائز نقدية. وإذا كان الرهان ممنوعاً شرعاً إلّافى حالات خاصّة، فهل تعتبر الحالة الاولى الهادفة إلى نشر الوعى الصحّى والثانية الهادفة إلى تشجيع الشبّان على التوجّه إلى الرياضة والحفاظ على حرارة سوق المباريات الرياضيّة من مصاديق «السبق»؟ أم أنّهما من الرهان المحرّم لفوز البعض وخسارة البعض الآخر؟ الجواب: هذه الأشياء، من الرهان المحرّم ولا تجوز. أمّا فى حالة مديريّة تحسين المعيشة فإذا كانت نيّة المشاركين التبرّع للمديرية بلا مقابل بدون نيّة المراهنة وجوائزها موضوعة للتشجيع البحث فهى حلال. ولكن الظاهر أنّ ما يجرى فى الحقيقة هو ليس بهذا الشكل وأنّ الكثير من الناس يشاركون طمعاً بالجوائز. السؤال ۳- يتمّ بيع أوراق باسم «مرآة الصحة» للناس من قِبل منظمة حكومية بمبلغ معين ويكتب فى بعضها أسئلة معينة ومن يجيب عنها أجوبة صحيحة يشترك فى القرعة ويتمّ اهداء الجوائز لمن خرجت اسماؤهم فى القرعة. وتصرف أرباح هذه الأوراق كما يقول المسؤولون، للُامور الخيرية. وأمّا من يشترى هذه الأوراق فهم على ثلاثة أصناف: ۱. الأشخاص الذين يشترون هذه الأوراق لمجرّد المشاركة فى الامور الخيرية؟ ۲. الأشخاص الذين يشترون هذه الأوراق لغرض المشاركة فى القرعة لهذه المسابقة؟ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۰ ۳. الأشخاص الذين لا يتفاوت حالهم فيما إذا خرجت القرعة باسمائهم أم لم تخرج، فالرجاء بيان حكم البائع، والمشترى، ومن يمارس هذه العملية. وضمناً هناك أوراق اخرى لهذه الشركة بمبلغ ۱۰۰۰ تومان لغرض مساعدة المصابين بالسّل حيث تتمّ القرعة بين جميع المشتركين مع فرق أنّ هذه الأوراق لا تتضمن أسئلة وأجوبة بل يتمكن جميع الذين يشترون هذه الأوراق من الاشتراك فى القرعة، فما حكم هذه الأوراق؟ الجواب: إنّ جميع هذه الامور من قبيل الحظ والنصيب، وفيها إشكال شرعاً، إلّاأن يكون جميع الأفراد من قبيل القسم الأول، أى أنّ نيّتهم من شراء هذه الأوراق مجرّد المساعدة فى عمل الخير، ولكننا نعلم أنّ جميع الأفراد ليسوا كذلك، بل إنّ الكثير منهم

یشترون هـذه الأوراق لغرض المشارکـة فی القرعة، فإذا کانوا یعلمون بعدم اشتراکهم فی القرعة فلا یرضون بها، ومجرّد صـرف أرباح هـذه الأوراق فی الامور الخیریة لا یغیّر من ماهیة المسألة، ولا یؤثر طرح السؤال فی حلّ هذا الإشـکال. ونأمل أن تتخذ أسالیب جدیدة لمساعدة المحرومین تنسـجم مع الأحکام الشـرعیة التی تتضمن مصلحة المجتمع. دمتم موفّقین دائماً، ۲۴/ ۷/ ۱۳۷۸ سؤال ۴- قبل مدّة دخل إلی ایران عن طریق الاینترنیت مشـروع للحصول علی الثروة باسم «فیوجراستراتجی» أو «بنتاکونو»، وهذا المشـروع انتشر فی أکثر من ۱۴۰ بلداً فی العالم قبل عدّة سنوات. وقد دخل هذا المشروع إیران مع دخول نظام الاینترنیت إلیها، فمضافاً إلی التسویق الهرمی أو الاحتیال المشـبوه، ص: ۱۱۱ ذلـک فإنّ شـرکات مختلفـة فی جمیع أنحاء العالم تعرض مثل هـذا المشـروع. بحیث إنّ ایطالیا لوحـدها استطاعت فی عام ۲۰۰۲ م أن توفر ملیوناً ومائتی ألف فرصة عمل علی الاینترنیت، وفرص العمل هذه منتجة ومربحة. سیدنا المعظم! لا عجب فی ذلک لأننا نعیش فی عصـر الکامپیوتر وسواءً أردنا أو لم نرد فإنّ عـدد هـذه المشاریع فی العالم یزداد یوماً بعد آخر، فإذا لم نعرف کیفیـة مواجهتنا لمثل هـذه المسائل، وخاصـة بلحاظ الـدین والشـریعة المقدّسة التی تمثّل أساس حرکتنا فی الحیاة للوصول إلی السعادة الدنیویـة والأخرویـة، فإنّ زخماً هائلًا من المسائل سیعترضـنا فی السـنوات القادمـة بدون أن نکون قد أعددنا لها عدّة مناسبـة، ولذلک قررنا توضیح تفاصیل المشروع المذکور بشکل مختصر لیتسنی لنا معرفة کیفیة الاستفادة المشروعة الایجابیة من هذا المشروع (وخاصـة بالنسبـة للأمور الخیریـة ومساعـدة الفقراء والمحرومین و ...) مع التعرف علی الشـروط الخاصـة التی یراها علماء الإسـلام فی مشـروعیة مثل هـذه الأعمال (کما أنّ مشـروع التأمین علی الحیاة لم یکن داخلًا فی بـدایته فی أیّ من العقود الإسـلامیة ولکنّ المراجع العظـام الـذین یمثّلـون سـراجاً ودلیلًا لهـدایتنا، قـد عملوا علی تـوفیر الشـروط اللازمـة للانتفـاع من هـذا المشـروع الحیوی). إذا أردنا الاـشتراک فی عضویـة مشروع «فیـوجر» فینبغی دفع ۹۶ ألف تومـان، وذلـک کمـا یلی: ۱. اثنـان وثلاثین ألف تومان لشـراء اسـتمارة العضویة. ۲. اثنان وثلاثین ألف تومان توضع لحساب الشخص الأول فی التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۱۲ صدر الجدول (کما سیأتی توضیحه). ۳. اثنـان وثلاـثین ألف تومان لحساب الشـرکة الایطالیـة. وفی مقابل هـذه النفقات التی تمثّل (الثمن) وهناک مثمن، وهدیـة نقدیـة، وهدیة غیر نقدیة، فیحصل علیها المشترک فی مدّة طویلة، وهذه الأمور کالتالی: ۱. المبیع: وهو عبارة عن بطاقة اعتباریة لتخفیض السـعر باسم «سوپرما»، ولها اعتبار لمدّة سـنة کاملة مع «سـی دی» یتضـمن جزئیات مشـروع الشـرکة المذکورة حیث یرسل إلی المشترک عن طریق عنوانه البریدی، وهذه البطاقة تتضمن مبلغ ۱۲۰۰ دولار کتخفیض لأسعار البضائع المشتراة وهی معتبرة فی أکثر بلدان العالم (۱۴۰ بلداً) وهی من أفضل بطاقات التخفیض فی العالم وأحسنها سمعة. وهذا المبلغ یعادل بنقود ایران ۹۰۰ ألف تومـان کتخفیض للسعر بـالقوّه، فیمـا إذا اشترک فی عملیـة الشـراء من المحلات التجاریـة أو الفنادق التی لها عقـد اشتراک مع هـذه الشـرکة، حیث یمکن الاسـتفادة من هـذه البطاقـة فی عملیة الشـراء. ۲. الهدیـة النقدیة: بما أنّ الاسـتفادة الأصـلیة للشـرکة یتمثّل بعمل البطاقـة الاعتباریـة بواسـطة المشترکین، فبعد شـراء بطاقة العضویة بواسـطة المشترک فإنّه سـیحصل علی هدیة تسویق ثلاث أوراق من اسـتمارات العضویـة حیث یتمّ ادراج اسم المشترک فی الردیف السابع من جدول المشترکین، ویرسل إلیه بشـکل مجانی حیث یمکنه بیع کـل واحـدة من هـذه الأـوراق بمبلـغ اثنین وثلاـثین ألـف تومـان. ۳. الهدیـة الطویلـة الأمـد: إنّ المشـترک الـذی ورد اسـمه فی الاسـتمارات التسویـق الهرمی أو الاحتیـال المشـبوه، ص: ۱۱۳ الثلاـث الأولیـة فی المرتبـة السابعـة، بعـد أن یبیع تلـک الأوراق الثلاث ویرسل تسع أوراق للمشترکین فی المرحلـة الثانیـة فإنّ اسـمه سـیکون فی المرتبـة السادسـة من الجدول، وبعد بیع هذه الأوراق وتکرر هـذه العملیات فی سـبع مراحل (فی المرحلـة الأولی ۳ أشـخاص، فی المرحلـة الثانیة ۹ أشـخاص، المرحلة الثالثة ۲۷ شخصاً، المرحلة الرابعة ۷۱ شخصاً ....) فإنّ اسمه یصل إلی المرتبة الأولی فی أعلی الجدول، ویحصل علی منحة رئیس مجموعة (فی الواقع تعتبر هدیة من قِبل الشـرکة) فیخرج من قائمـة المشترکین ویخلی مکانه إلی الأشـخاص من بعده، وهذه المبالغ مجموعها ۴۸۰/ ۸۷ دولاراً. ونظراً لما تقدّم بیانه وتوضیحه آنفاً، فالرجاء الاجابة عن الأسئلة التالیة: ۱. هل هناک إشکال شرعی فی بیع وشراء الاستمارات المذکورة؟ ۲. هل یجوز اسـتلام الهبة المشروطة بأمر «التسویق»؟ ۳. کیف یمکن الاسـتفادة المشروعة من هذا المشروع وما هی شروطه؟ الجواب: إنّ

المشروع الذی ذكرتموه لا يعدّ أمراً جديداً، فقبل سنوات قدّم إلينا هذا المشروع وأجبنا عنه فی ذلك الوقت، وذكرنا جواب هذه المسألة بشكل مختصر فی الفتاوی الجديدة ج ۱، ص ۱۵۰، وقد اتسعت دائرة هذا المشروع أخيراً، وللأسف فإنّ الكثير من الناس فی قد تورطوا فی هذا المشروع عن علم أو بدون علم. الحقيقة أنّ هذا العمل له أصل واحد ومجموعة من فروع وأغصان، وأصله يمثل نوعاً من القمار أمّا الأغصان والأوراق فربّما تظهر بشكل التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۴ أمور خيرية حسب الظاهر. والأنكی من الجميع أنّ القسم الأعظم من هذه المبالغ تصب فی جيب الشركات الخارجية أو أياديها فی الداخل وتعدّ إحدی الطرق الخطيرة لتدمير اقتصاد البلدان، ومن هنا فقد سمعنا أنّ الشركة الايطالية التی أبدعت مشروع «بنتاكونو» ليس لها الحق فی العمل داخل ايطاليا نفسها، ولكنّها يمكنها ممارسة نشاطها فی هذا المشروع خارج ذلك البلد، والدليل واضح، فإنّ مبالغ عظيمة تحصل عليها الشركة أو الأشخاص الذين يقفون فی صدر الجدول ليس من خلال انتاج وعمل مثمر ولا من خلال التجارة ولا لطبع الأوراق النقدية، بل هذه المبالغ تتعلق فی الواقع بالأشخاص الذين يقعون فی المراتب الأخيرة من الجدول وبعد أن يتمّ اشباع العمل بهذا المشروع ويتمّ خداع ملايين الأشخاص بهذه الطريقة، هذا يمثّل قماراً خطيراً ويؤدّی إلی أن يشتغل جماعة كبيرة من الناس بنشاطات اقتصادية كاذبة وموهومة وبالتالی لا يتسنی لهم التحرك فی مجال فعاليات واقعية. مضافاً إلی ذلك فإنّ ملايين الأشخاص الذين يقعون فی المرتبة الأخيرة من الجدول يرون أنفسهم فی يوم من الأيّام قد وقعوا مغبونين، وينتج من ذلك أشكال الجنوح السياسی والاجتماعی. وعلی هذا الأساس فإننا نفتی بأنّ هذا العمل مضرّ وحرام. ولا فرق بين المشاريع الداخلية والخارجية من هذا القبيل، حتی لو تلبّست بلباس بالأمور الخيرية. دمتم موفّقين، ۱۰/ ۱۱/ ۱۳۷۹ السؤال ۵- فی الآونة الأخيرة طرح مشروع اقتصادی مشكوك، التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۵ والظاهر أنّه مقتبس من البلدان الغربية، وتمّ تنفيذه بمجوز رسمی من الدولة الإسلامية فی بعض مناطق البلاد. والمشروع المذكور بهذا الشكل: إنّ الشخص الذی يروم الاشتراك فی هذا المشروع يستلم ورقة كتب خلفها أسماء سبعة أشخاص بمواصفات كاملة ورقم حسابهم المصرفی مع رقم الحساب المصرفی للمتولين لهذا المشروع. فالمستلم لهذه الورقة ومن أجل الاشتراك فی هذا المشروع يجب عليه وضع مبلغ ۵۰۰ تومان فی حساب المتولين و ۲۰۰ تومان فی حساب الأشخاص المذكورين خلف هذه الورقة، ثم يرسل الورقة المذكورة مع وثيقة الوصول المصرفية للمبلغ الذی وضعه فی المصرف، إلی مكتب الشركة بالعنوان المذكور. وبعد مدّة ترسل إليه من ذلك المكتب سبع أوراق اخری ويكون اسمه مذكوراً فی أوّل القائمة خلف الصفحة ويكلّف بتوزيع هذه الأوراق المذكورة بين سبعة أعضاء فعّالين ويعمل المستلمون لهذه الأوراق بما ذكر سابقاً من العمل، ويستمر هذا المشروع علی هذا المنوال. هؤلاء يدّعون أنّ كل شخص يشترك فی هذا المشروع سيحصل فی النهاية علی ۰۰۰/ ۴۰۰/ ۶۸۱/ ۱ ريال، ويتمّ صرف عشرة بالمائة من هذه المبالغ التی توضع لحساب الشركة فی الامور الخيرية. فالرجاء بيان نظركم المبارك فی هذه المسألة. الجواب: إنّ هذه النشاطات الاقتصادية الكاذبة لا تجوز شرعاً، وتعدّ نوعاً من الغش والخداع علی النمط الغربی، والشخص الذی يمارس هذا العمل يستحق العقوبة شرعاً، حيث يستلم بعض الأشخاص التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۶ مبالغ طائلة عن هذا الطريق ولا يكون ذلك من خلال الانتاج ولا التجارة، بل هی أموال الآخرين التی أُخذت منهم مكراً، ويتمّ تقسيمها لصالح الشركة والمشتركين معاً، ومن أجل حفظ الظاهر ربّما تخصص قسم منها لأعمال الخير. هذه المشاريع الاقتصادية الموهومة جاءت من الخارج، ونأمل أن ينتبه المسؤولون ولاينخدعوا بمثل هذه الامور. وينبغی علی الحكومة الإسلامية المحترمة أن تتدخل فی هذه المسألة وتمنع النشاطات الاقتصادية الزائفة، حيث سيكون فی النهاية عدد المشتركين والدائنين كثيراً ويتوقف العمل أخيراً ولا يحصل كثير من المشتركين علی شیء وربّما يؤدی ذلك إلی فوضی اجتماعية. وينبغی علی شعبنا العزيز أن يكون ذكياً وحذراً ولا يقع فی مثل هذه المصائد والفخاخ. دمتم موفّقين، ۲۲/ ۲/ ۱۳۷۹ السؤال ۶- تأسس صندوق للقرض الحسنة مع شروط مذكورة وبهدف دفع قرض ۷۰۰ ألف تومان للأشخاص، والشروط هی: ۱. علی الراغب فی استلام القرض دفع مبلغ ثلاثة آلاف تومان إلی الصندوق فی البداية بعنوان اجرة العمل للموظفين. ۲. كل طالب للقرض يجب أن يعرّف ثلاثة أشخاص آخرين محتاجين

للقرض أيضاً وهؤلاء بدورهم يدفعون مبلغ ثلاثة آلاف تومان للصندوق بعنوان اجرة عمل. ۳. ويستمر هذا العمل بهذه الصورة إلى أن يصير النفر الأوّل السابع فى القائمة، وفى هذه الصورة يمكنه مطالبة الصندوق بالقرض. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۷ ۴. وما يجدر ذكره أنّ صندوق القرض هذا لا يأخذ أى ربح على القرض الذى يدفعه للمشتركين سوى اجرة العمل المذكورة، فما حكم هذه العمليات الاقتصادية المذكورة من الناحية الشرعية؟ الجواب: إنّ هذا العمل فى الواقع يشبه نوعاً من القمار ويمتد بجذوره مع الأسف إلى الغرب، ونتيجته أنّه فى المرحلة الاولى يتمّ استلام ۶ ملايين تومان بعنوان اجرة عمل وفى مقابل ذلك يتمّ دفع ۷۰۰ ألف تومان بصورة قرض، وهذا المبلغ أيضاً يعود إلى جيب المؤسسة المذكورة، وأمّا اجرة العمل فهى عبارة عن حق الزحمة العائد للأشخاص الذين يعملون فى تلك المؤسسة حيث ينبغى اعطاؤهم ذلك المبلغ بمقدار عملهم، ولكنّ اطلاق اسم «اجرة عمل» على ۶ ملايين تومان يعدّ نوعاً من الخداع والغش، والإخوة الأعزاء لا يرغبون قطعاً فى تلويث أنفسهم بهذه المسألة غير المشروعة. دمتم موفّقين، ۱۴/ ۴/ ۱۳۸۰ السؤال ۷- تبعاً لترويج مشروع «مرآة الصحة» وأمثالها بواسطة الراديو والتلفزيون وبعض الصحف والمجلات فقد ظهرت اطروحات مشابهة فى بعض المدن ومراكز المحافظات أيضاً، حيث قام بعض الأشخاص بتأسيس مراكز قرآنية وخيرية لجمع مبالغ مالية من الناس، وفى الآونة الأخيرة ظهر مشروع جديد بعنوان «المشروع الوطنى للباقيات الصالحات» فى إحدى المحافظات وقد خصص ۲۰ مليون تومان جائزة لمن يشترى الأوراق التى يصدرها هذا المركز، فما هو رأيكم بالنسبة لمثل هذه النشاطات والأعمال؟ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۸ الجواب: كلّها حرام، وهى تشبه بطاقات اليانصيب، ووضع أسماء مقدّسة عليها ليس لا يحلّ الإشكال فقط بل يزيده مشكلة. ورغم الظاهر الخدّاع لمثل هذه المشاريع فإنّ مفاسد كثيرة تترتب عليها. دمتم موفّقين، ۲۱/ ۱۲/ ۱۳۷۹ السؤال ۸- قمت مع بعض أصدقائى بالاشتراك فى رأس مال لشركة تدعى «جولدكوئيست»، وسمعت أنّ سماحتكم أفتى بحرمة الاشتراك فى هذه الشركة ولهذا رأيت أن أتقدم إليكم ببعض التوضيحات التى تمثّل أساس ذلك العمل والتى لم تذكر لسماحتكم، وهى كالتالى: إنّ التجارة الشبكية عبارة عن عملية شراء يقوم بها الأفراد من خلال شبكة الانترنت، ويتمّ شراء جميع أنواع البضاعة حتى المأكولات أيضاً من هذا الطريق. المسألة المهمّة هنا هى أنّ هذه الشركات حتى شركات المحصولات الغذائية، تخصص امتيازات مالية للمشترين لغرض حثهم على الشراء منها، وهذا الأمر يقبله بصراحة المواطن الأوربى أو الأمريكى. وشركة (Gildquest) تعتبر إحدى هذه الشركات التجارية التى تقوم بتسويق المنتجات للمشترين، ومن أجل رفع مستوى الشراء منها فإنّها مضافاً إلى الشراء الحر من أسواقها تمنح المشترين إمكانية الشراء منها بالأقساط. أمّا الموضوع الذى لم يذكر لسماحتكم من هذه العملية فهو أنّ الشخص عندما يدخل موقع الشركة على الانترنيت يسألونه: هل تقصد شراء سكة ذهبية فقط أم تقصد مضافاً لشراء السكة الاشتراك فى عملية التسويق أيضاً؟ حتى أنّ الشخص يمكنه تسجيل اسمه أولًا، ثم يضع المال فى حساب الشركة بعد شهر واحد، أمّا طريقة التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۹ وضع المال فى حساب الشركة من خلال البطاقة الاعتبارية، وهى معتبرة تماماً وبدون خدعة، وهذه البطاقات ستحل يوماً محلّ النقود، وعليه فالشخص إذا لم يرغب فى المشاركة فى عملية التسويق يقوم بشراء بضاعة، وفى الحقيقة أنّ أحد الأساليب فى ظاهرة التضخم عبارة عن تبديل النقود بالذهب، إذن فهذه الطريقة هى طريقة عقلانية تماماً. وهذا الشخص الذى اشترى بضاعة كاملة يستلم سكة ذهبية وحتى لو لم يعرّف شخصاً آخر للشركة فإنّ ذلك لا يؤثر فى شرائه أبداً. إذن فالمسألة التى ذكرت لسماحتكم أنّه إذا لم يعرِّف شخصاً آخر لا يدفع إليه المال ولا يستلم سكة ذهبية هو خاص بزمان يكون فيه الشخص نفسه راغباً فى الاشتراك فى عملية التسويق. ففى هذه الصورة يشترى بسعر مخفّض، ويدفع الثمن على شكل تسويق الذهب والمساهمة فى أرباح الشركة. فلو كان هناك ما يبعث على حرمة هذه التجارة فهو القسم الخاص بتعريف شخص آخر، وعلى هذا الأساس فإنّ عملية التسويق التى جذبت أشخاصاً كثيرين إليها حيث يشتغلون فى هذا الأمر تعتبر أمراً حراماً، ومخالفة لحكم الشرع، وإذا كان هذا القسم من العملية، وهو ما لم يعرّف أشخاصاً آخرين لا- يتمّ دفع المال إليه، هو الباعث على حرمة العمل فى شركة (Gildquest) فلابدّ من القول إنّه إذا لم يتمكن الشخص من تعريف الأشخاص الآخرين لها بعد ستة أشهر فإنّ الشركة تقوم

بإرسال سكة ذهبية أو مقدار من الذهب بمقدار المال الذى وضعه الشخص فى حسابها، وبديهى أنّ أحداً لم يذكر لسماحتكم هذا الموضوع. وعليه إذا لم يرغب الشخص فى تعريف شخص آخر للشركة التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۰ وأراد الشراء بشكل كامل فإنّه يشترى بشكل كامل ويدفع ثمن الذهب بأجمعه، بل إنّه يتمكن فى بعض موارد هذا النظام من إخفاء اسمه ورقم حسابه، حتى لا ـ يطلع عليه أحد من الناس، أمّا البضائع التى تبيعها هذه الشركة فتمتاز بعدّة خصوصيات تبعث على زيادة قيمتها بل زيادة مبيعاتها فى الوزن أيضاً، ومنها أنّها أولًا: مضروبة بشكل واحد فى جانبها، وثانياً: لها رصيد مالى من قبل دولة معينة، وثالثاً: إنّ عيار الذهب فيها (۲۴). رابعاً: إنّ موارد السكة فيها ينسجم مع الموضة. والخصوصية الأخيرة توجب أنّ هذا النوع من السكة عندما ينتهى من الأسواق فالأشخاص الذين يرغبون فى امتلاك هذا النوع من السكة يقومون بشراء هذه السكة من الشركة بأثمان مضاعفة. ولا أتصور وجود حرمة فى هذا الربح، لأنّه نوع من التجارة، والأثمان يتم تعيينها من قبل الشركة نفسها، والشىء الذى حدث وأكثر الأصدقاء اشتروا هذه السككك الذهبية أنّها ارتفعت قيمتها وأصبح لها ربحٌ اضافىٌّ ويقول البعض: «بما أنّ الشخص يحصل على مبلغ كبير من المال وبدون سعى وعمل فهو حرام» فلابدّ من القول: «إنّ هذا العمل يحتاج إلى مقدار كبير من السعى وبذل الجهد بحيث إنّه قد لا يبقى للشخص وقت للنوم» فمع الإلتفات إلى هذه التوضيحات نرجو من سماحتكم بيان نظركم فى هذه المسألة؟ الجواب: إنّ المشكلة الأصلية فى هذه المسألة أمران، ونحن ملتفتون إليها كاملًا، وسبب حرمة هذا العمل يكمن فى هذين الأمرين: الأول: إنّ هذه السككك الذهبية لا تباع بقيمتها الواقعية فى السوق، التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۱ بل تباع بضعفى أو ثلاثة أضعاف قيمتها الواقعية، وقسم من هذا المبلغ الزائد يصير من نصيب تلك الشركة، وقسم منه من نصيب الشخص الأول فى قائمة الأسماء، حيث يُبتلى الأشخاص المتأخرون بالضرر قطعاً. وفى الواقع أنّ القسم الزائد من الثمن إنّما هو يشبه نوعاً من القمار ويدخل فى مصاديق قوله تعالى: (لا ـ تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)، وأمّا بعض الامور من قبيل نقش السكة وحالتها فى المستقبل فهى غطاء كاذب على هذا العمل الزائف. والآخر: إنّ الأشخاص الذين يساهمون فى هذه المعاملات لا يمثّل عملهم صناعة معينة ولا زراعة ولا تجارة إيجابية. فمن أين تحصل هذه الأموال الطائلة التى تصب فى كيس أشخاص الطبقة الاولى من قائمة الأسماء أو فى كيس الشركة؟ إذا كانت مثل هذه المعاملات من شأنها جعل الإنسان غنياً وثرياً، فالأجدر أن يترك الجميع أعمالهم ويتوجهون نحو هذه النشاطات الزائفة، وبكلمة واحدة، إنّ هذا العمل يشبه بطاقات النصيب، والقمار والربح فيه غير مشروع. وقد وردت إلينا عشرات الرسائل من هذا القبيل يسأل أصحابها عن توضيح المسألة وحكمها الشرعى، وقد أجبنا عنها جميعاً بالنفى. ويمكنكم استرجاع أموالكم من تلك الشركة وليس من اللائق أن يتلوث المؤمنون أمثالكم بمثل هذا العمل. دمتم موفّقين، ۱۴ / ۴ / ۱۳۸۱ السؤال ۹- بدأت شركة «انصار الموحّدين» للأمور الخيرية فى عام ۲۰۰۱ م بالعمل من أجل إزالة كابوس الفقر عن كاهل الناس والمشاركة التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۲ فى الأمور الخيرية «سنّة الهدية الحسنة»، إنّ لائحة عمل هذه الشركة تشير إلى أنّها استطاعت من خلال جمع وتنظيم الهدايا الصغيرة للمشتركين أن تحلّ مشاكل عدد كبير من المواطنين المشاركين فى هذا المشروع الخيرى، ومن جهة أخرى فإنّ عدم وجود حتى مورد واحد من الشكوى أو عدم الرضا من قِبل المواطنين يجسد حسن نيّة هذه الشركة ودقتها وصدقها. ومع الأخذ بنظر الاعتبار الاحصاءات لعدد العاطلين الكبير، الفقر السائد، ارتفاع سن الزواج، مشكلة الإدمان على المخدرات فى المجتمع فإنّ هذه الشركة عزمت على أن تخطو خطوة مؤثرة وبمقدار قدرتها، على اجتثاث هذه المشاكل والأزمات الاجتماعية، ولهذا الغرض ومع رعاية المبانى الإسلامية الشرعية والعمل فى إطار قوانين حكومة الجمهورية الإسلامية وبالالتفات إلى الآيات والروايات الكثيرة التى تؤكد على ضرورةالتعاون بين المسلمين، فإنّ هذه الشركة أقدمت على وضع مشروع «كارگشا». ومن أجل توضيح تفاصيل هذا لمشروع نقوم ببيان عملية الاشتراك فى هذا المشروع بصورة كاملة: يقوم محمّد، وهو أحد المشتركين فى هذا المشروع، بتعريف كيفية الاشتراك فى هذا المشروع والامتيازات المتعلقة لثلاثة أشخاص من أصدقائه (على، حسن، حسين). ويجب على كل واحد منهم دفع مبلغ معين على سبيل الاشتراك لمحمد بنيّة الهدية ليضعه فى الحساب المصرفى للمشتركين السابقين. ويقوم محمد

باستلام هذه المبالغ من هؤلاء الأشخاص الثلاثة ويضعه فى حساب أحمد (الذى يقع فى‌المرتبة التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۳ الثامنة من الجدول) ومحمود (فى المرتبة الخامسة من الجدول) الذين اشتركا فى المشروع قبله، ويضع مبلغاً طفيفاً منه للنفقات الجارية (طبع، تغليف، ارسال بريد، حقوق الموظفين، المخارج الجارية للشركة وأمثال ذلك) لحساب الشركة المصرفى. وبعد أن يضع محمد هذه المبالغ للحسابات المصرفية المذكورة يأخذ ورقة الاستلام المصرفى مع استمارة فيها مشخصات (على وحسن وحسين) ويرسله للشركة، وبعد وصول هذا البريد من قِبل محمد للشركة يقوم المسؤول عن التحقيق فى المرسولات المصرفية والاستمارات بتأييد هذا المورد فى صورة صحة الوصولات المالية والمشخصات الفردية، وبعد هذه المرحلة يتمّ اصدار تأمين على الحياة مدى العمر لكل من على وحسن وحسين وفقاً للمشخصات المذكورة فى استمارة كل واحد منهم. ثم يتمّ ارسال استمارات جديدة وبهذا يخرج أحمد (وهو الشخص الذى يقع فى المرتبة الثامنة من الجدول وتمّ دفع مبلغ معين من أموال على وحسن وحسين لحسابه المصرفى) من الجدول، ويحلّ محله حامد الذى كان فى الاستمارة السابقة فى المرتبة السابعة من الجدول، وينتقل إلى المرتبة الثامنة، وينتقل اسم محمود، الذى كان فى الاستمارة السابقة فى المرتبة الخامسة من الجدول، إلى المرتبة السادسة، ويكون اسم كل من على وحسن وحسين مذكوراً على التوالى فى المراتب الأولى من الجدول، وينتقل اسم محمد إلى المرتبة الثانية فى هذه الاستمارات الثلاث، وبعد انجاز هذه المراحل يتمّ ارسال استمارات هؤلاء الأشخاص الثلاثة مع ضميمة ورقة التأمين على الحياة لكل واحد منهم التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۴ وارسالها بواسطة البريد السريع إليهم، ويجب على كل واحد من هؤلاء الأشخاص الثلاثة أن يكسب ثلاثة أشخاص آخرين إلى هذه المجموعة، وفى هذه الصورة يكون اسم محمد فى المرتبة الثالثة من الجدول ويكون على وحسن وحسين فى المرتبة الثانية من الجدول، فلو أنّ أحد هؤلاء الأشخاص لم يتمكن فى مدّة ستة أشهر من كسب ثلاثة مشتركين جدد فإنّ شركة الضمان تتعهد بإعادة المبلغ الذى دفعه هذا الشخص إليه، وعلى هذا الأساس فلا أحد يقع مغبوناً فى هذا المشروع «كارگشا»، والحال أنّ جميع المشتركين (حتى الأشخاص الذين لم يتمكنوا من كسب ثلاثة مشتركين جدد) سيشملهم حق التأمين على الحياة والحوادث الطبيعية. وبهذا الترتيب ومع اضافة مشتركين جدد وعندما يصل اسم محمد إلى المرتبة الخامسة والثامنة من الجدول فإنّه سيتمّ ارسال هدايا الأعضاء لحسابهم المصرفى، وبعد ذلك يصل الدور إلى على وحسن وحسين. مع الالتفات إلى ما تقدّم: ما هو حكم الاشتراك فى هذا المشروع فى نظر الشريعة الإسلامية المقدّسة؟ الجواب: إنّ روح ومضمون هذا المشروع هو روح ومضمون مشروع جولدكوئيست؛ وهو نوع من أكل المال بالباطل، ويشبه القمار. مع فارق أنّ جولدكوئيست اسم خارجى ولا تتمسك هذه الشركة بالآيات القرآنية، ولكنّ شركة «أنصار الموحدين» تستغل أسماء مقدّسة جدّاً وتتحرك على مستوى تغطية أعمالها بجو من القداسة واستغلال الآيات القرآنية فى هذا السبيل، ومعلوم أنّ هذا العمل التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۵ يترتب عليه مسؤولية ثقيلة يوم القيامة. ولا ينبغى لكم أيها الأعزاء أن تتلوثوا بمثل هذه السلوكيات والأعمال، وينبغى على أولئك الأخوة أيضاً اجتناب هذا العمل المخالف للشرع بسرعة وسيتمّ إصدار حكمه النهائى فى مجلس الشورى الإسلامى وينبغى التوجه نحو نشاطات ايجابية ومثمرة بدلًا من السعى لتحصيل أموال وثروات مشكوكة. ودمتم موفّقين، ۳۰/ ۳/ ۱۳۸۴ السؤال ۱۰- ظهرت أخيراً شركة تدعى «جولدكوئيست» ومركزها فى خارج البلاد وتبيع سككك ذهبية على المشترين، وعادة يكون ثمن السكة منها بعدّة أضعاف قيمتها الحقيقية. أمّا الأشخاص الذين يشترون هذه السككك أو يشترون بضاعة أخرى من هذه الشركة فإنّهم يتحركون على مستوى ايجاد مشترين جدد فى عملية التسويق لبضاعة هذه الشركه ويحصلون على مبلغ من المال فى مقابل كل شخص يكسبونه للشركة. وهكذا يقوم الأشخاص الذين جاؤوا فى المرتبة الثانية أيضاً وتستمر هذه العملية. وأحياناً تدفع أموال باهضة لحساب بعض الأشخاص الذين وقعوا فى مراتب متقدمة ممن يعملون فى كسب المشترين، فهل يجوز شرعاً أصل هذا العمل؟ وما حكم الأموال التى تدفع لهؤلاء الأشخاص وتوضع فى حسابهم المصرفى؟ الجواب: إنّ هذا العمل الذى شاع فى بلدنا فى السنوات الأخيرة وظهر لأول مرة تحت عنوان «بنتاكونو»، ثم ظهر بعد ذلك بأشكال أخرى، يمثّل نشاطاً اقتصادياً مشبوهاً وغير سليم وفى الواقع

هو أشبه ما يكون بنوع من القمار وبالتالى فإنّ جماعة كبيرة ممن يقعون فى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۶ المرتبة المتأخرة من لائحة الأسماء هم المتضررون الواقعيون فى هذه العملية. فقد أخذت أموال هذه الجماعة بدون أن يعود عليهم ذلك بشيء، حيث تمّ دفع قسم مهم منها لحساب الشركة وقسم آخر يتمّ دفعه للأشخاص الذين يقعون فى المرتبة الأولى دون أن يقدموا أى عمل اقتصادى مفيد. إنّ جميع هذه النشاطات المشبوهة حرام وتعدّ من الغش والخداع، والأموال التى يحصل عليها الشخص غير مشروعة ويجب اعادتها لأصحابها، وإذا لم يتمكن الشخص من معرفة أصحابها فعليه أن يدفعها للفقراء والمحتاجين ويجب على حكومة الجمهورية الإسلامية أن تتصدى لمثل هذه الأعمال المضرة، وينبغى على المواطنين الأعزاء اتخاذ جانب من الحيطة والحذر لئلا يقعوا فى شراك هذه الشركات. ودمتم موفّقين، ۱۹/ ۳/ ۱۳۸۱ السؤال ۱۱- مع التحية والسلام، فى الآونة الأخيرة ظهر نوع آخر من أشكال التسويق الهرمى الذى يقال إنّ أصله فى «هنك كنك»، وأمّا كيفية العمل فى ذلك فهو أن تباع السككك الذهبية بضعفى أو ثلاثة أضعاف قيمتها الواقعية، وتمنح الشركة مبالغ طائلة للأشخاص الذين يكسبون مشتركين جدد للشركة، ويبدأ هذا العمل بجذب نفرين أو أكثر من المشترين ويستمر هذا العمل بهذه الصورة وأحياناً يعطى للأشخاص الذين يقعون فى المراتب المتقدمة آلاف الدولارات كجائزة، والقسم الأكبر من الأرباح المذكورة تصب فى حساب الشركة وتنتقل إلى الخارج، فهل هذا العمل صحيح فى دائرة الموازين الشرعية وهل الربح التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۷ منه حلال؟ وإذا كان حراماً فما هو تكليف الأشخاص الذين حصلوا على مبالغ مالية من هذا الطريق؟ الجواب: لقد قلنا مراراً إنّ جميع هذه الأعمال تمثّل أشكالًا مختلفة من مشروع استعمارى ل «بنتاكونو». وجميع هذه الموارد تشبه القمار واليانصيب أى تباع بضاعة بضعفى أو عدّة أضعاف قيمتها الواقعية ويعود الربح فى هذه العملية للشركة المذكورة والأشخاص الذين يقعون فى المرتبة الأولى، وأمّا سائر الأشخاص الذين يقعون فى المراتب المتأخرة فسيلحق بهم الضرر، وهذا نوع من الاحتيال المشبوه ومصداق (أكل المال بالباطل) الذى نهى عنه القرآن الكريم، وجميع المنافع المكتسبة من ذلك حرام. وينبغى على المواطنين الأعزاء أن لا يلوّثوا أنفسهم بمثل هذا العمل المحرم، وخاصة أنّ قسماً كبيراً من أرباح هذه العمليات تتسرب إلى خارج البلاد بدون أن تعود على البلاد بشيء. ومثل هذه الأموال التى يحصل عليها الإنسان من هذا الطريق ينبغى عليه أن يأخذ منها بمقدار ما دفعه للشركة ويعطى الباقى لأصحابه إذا كان يعرفهم أو للأشخاص المتضررين فى المراتب الأخيرة، وإذا لم يعرف أصحاب هذه الأموال الأصليين، فيجب عليه التصدق بها إلى الفقراء نيابة عن أصحابها، نسأل اللّٰه تعالى أن يحفظ الجميع من شرّ مؤامرات الإجانب. ودمتم موفّقين، ۲/ ۴/ ۱۳۸۱ السؤال ۱۲- شاعت فى الآونة الأخيرة تجارة بعنوان شراء «الماس» من خلال شبكة الاينترنت، ويوجد فى المحافظات وكلاء لهذه الشركة. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۸ ويقع مركز هذه التجارة فى جزيرة «بهاماس» التابعة لدولة «هنك كنك»، وأمّا طريقة الدخول فى هذه التجارة فهو أن يدفع الشخص فى البداية مبلغ ۱۵۰ دولاراً لحساب الشركة، ويستلم رقماً اقتصادياً (رقم الاشتراك). وفى المرحلة التالية يتحرك المشترك فى عملية التسويق، فإذا تمكن من جذب ۶ أشخاص ليكونوا أعضاء فى مجموعته فإنّ هذه المجموعة ستكون كاملة، ويتمّ اعطاء مبلغ (۱۶ دولاراً و ۶۶ سنتاً) للمشترك المذكور فى مقابل كل شخص يتمّ كسبه للشركة وذلك بعنوان حق التسويق، وفى المرحلة الثالثة يتحرك الأشخاص الذين تمّ كسبهم للشركة على مستوى تشكيل مجاميع لهم بأن يتمكن كل شخص من جذب ۶ أشخاص لهذه الشركة، وفى مقابل هذا التسويق وجذب المشترى بشكل غير مباشر يعطى مبلغ من المال للشخص الأول أيضاً، ومبلغ آخر أيضاً لمن تمكن من كسب المجموعة الثانية. وهكذا تستمر العملية هذه وتتكرر ۱۵ مرة حتى يحصل مشترى الالماس على مبلغ ۱۳۵۰ دولاراً مضافاً إلى فص الالماس الذى تمنحه الشركة له. وضمناً فإنّ هذه العملية فى دفع حق التسويق تستمر، ويتمّ دفع مبلغ معين باستمرار للمشترك الأول على حسب عدد المجاميع المتفرعة من مجموعته ويضاف إلى حسابه المصرفى، بحيث إنّ ربحه اليومى يصل إلى ۱۵۰۰ دولار. وبديهى أنّ هذا المبلغ يدفع إليه على أساس حق التسويق، وهنا نطلب من سماحتكم بيان نظركم بالنسبة إلى: ۱. الاشتراك فى هذه التجارة العالمية للالماس. ۲. استلام حق التسويق. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۹ ۳. الاشتراك فى

عملية التبليغ لهذه التجارة العالمية والمساهمة فى عملية التسويق لها. الجواب: إنّ الفعاليات المشبوهة للشركة المذكورة غير مشروعة، لأنّها تشابه عمل الشركات نظير «بنتاكونو وجولدكوئيست» حيث تعمل على خداع الناس. ولا ينبغى عليكم أيّها الأعزاء أن تتلوّثوا بمثل هذه الأعمال. ودمتم موفّقين، ۹/ ۹/ ۱۳۸۱ السؤال ۱۳- فى الآونة الأخيرة شاع بين العوام الاعلان عن المشاركة فى شركات بريطانية وايطالية وأمثالها من خلال شبكة الاينترنت، حيث يسعى الأشخاص من أجل الحصول على الربح فى مثل هذه الفعاليات، وأمّا كيفية عمل هذه الشركات فنعرضه عليكم بشكل مختصر: يتقدّم الشخص الذين يريد الاشتراك مبلغ معين من المال ويضعه فى رصيد الشركة بعنوان مقدّمة وقسط (مثلًا ۱۵۰ دولاراً)، وفى مقابل ذلك يشترى شيئاً له قيمة معتبرة على أساس أنّه مبيع أو مثمن (كأن يكون قطعة من الالماس أو قلادة ذهبية أو سكة ذهبية) ولكن الدافع للمشترى ليس هو تملّك هذا المثمن بل إنّ الشركة فى هذا الاعلان التجارى تعد الشخص بأنّك إذا استطعت كسب عدد معين من المشترين (مثلًا ۶ أشخاص) فإنّه يتمّ خصم مقدار من أموالهم التى يدفعونها للشركة لحسابك الخاص (مثلًا ۱۰۰ دولار) وهذا العمل يستمر على هذا المنوال طيلة العمر، بل ينتقل هذا الحق إلى الورثة أيضاً (وربّما يصل الامتياز التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۳۰ المالى الذى يدفع للشخص إلى ألفى دولار فى الشهر)، وهذا المبلغ يمثّل أضعاف ما دفعه الشخص فى البداية، فالوصول إلى هذا المبلغ الكبير هو الدافع والمحرك الحقيقى للمشترى، وطبيعى فإنّ الشركة لا تقدم المثمن للمشترى فى زمن الشراء، بل إنّها تقوم بتحصيل ما تبقى من الثمن بهذه الطريقة وتستمر فى خصم ما بقى من الثمن من خلال عملية التسويق، ثم تقوم بدفع المثمن للمشترى. ومن الواضح أنّه لو لم يتمكن الشخص من جذب مشترٍ لتكميل مجموعته فإنّه سوف لا- يحصل على المثمن ولا- على حق التسويق. والآن نرجو الإجابة عن الاسئلة التالية: أ) نظراً إلى أنّ الهدف الحقيقى للمشترى ليس هو تملك المثمن بل الحصول على حق التسويق (الذى يمثّل بعض الثمن الذى يدفعه المشترين اللاحقين)، والسؤال هو، أولًا: ما حكم أصل هذه المعاملة؟ وفى صورة الجواز، فإنّ تملّك هذه الأموال (حق التسويق) تحت أى عنوان من المعاملات الإسلامية يقع تملّك هذا المال؟ ب) نظراً إلى أنّ هذه الشركات (التى تتمّ الدعاية لها فى بلدنا وتتخذ أشكالًا جديدة وأثماناً مختلفة يوماً بعد آخر) تقوم بإخراج مبالغ كبيرة من العملة الصعبة ومن ميزانية الدولةالإسلامية إلى خارج البلاد دون أن يتمّ ادخال بضاعة أو صنعة مفيدة إلى الداخل أو انشاء فرص عمل منتجة، بل فى بعض الموارد تؤدى إلى تعطيل بعض المصانع والمحلات التجارية التى يعمل فيها عدد من العمّال (وهناك شاهد عيان لذلك فى محافظة اصفهان) واحتمال أن يكون للصهاينة يد فى هذه الشركات، مع الالتفات إلى أنّ أكثر من نصف اقتصاد العالم بيد الصهاينة الغاصبين التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۳۱ ويحتمل أيضاً أن يكون بين المشترين اللاحقين أشخاص من السفهاء فى الأمور المالية الذين يقع عليهم الضرر والخسارة، ومن هنا فإنّ البعض سيتضرر قطعاً فى آخر عملية التسويق هذه، فما هو نظر سماحتكم بالنسبة لمثل هذه المعاملات، وهل أنّ نيّة مساعدة الفقراء تُجيز شرعاً معاملة هؤلاء الذين يقعون فى المرتبة الأولى؟ ج) على فرض حرمة هذا العمل، فلو أنّ شخصاً كان من مقلِّديكم ولكنّه اشترك فى هذه العملية عن جهل أو اشتهار فتواكم بالجواز أو من موقع العمد وصار عضواً فى هذه الشركة، والآن علم بالحرمة، ومع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ ارسال هذه الأموال له مستمر بدون توقف ومن المحال اعادة هذه الأموال التى هى فى الحقيقة جزء من ثمن باقى المشترين (بسبب عدم معرفة أصحابها الحقيقيين) فهل يجوز التصرف فى هذه الأموال؟ وهل تُحلّ المشكلة بدفع خمسها؟ الجواب: منذ مدّة طويلة وهذه المؤسسات تتشكل باسماء مختلفة من قِبل الأجانب وأحياناً من قِبل بعض أياديهم فى الداخل، وماهية جميع هذه المؤسسات واحدة، والعمل الاقتصادى المشبوه لهذه الشركات المذكورة غير مشروع، وهو شبيه بنوع من القمار واليانصيب. وتخصيص قسم من أرباح هذه العملية للفقراء والمحتاجين لا يغيّر من ماهية العمل. وعليه فلا ينبغى عليكم أيّها الأعزاء أن تتلوثوا بهذه الأعمال، ولو تلوّث أحد بها وحصل على بعض المال، فيجب عليه اعادته لأصحابه الأصليين، وإذا لم يعرفهم فيجب دفعه بالمرتبة الأولى لسائر المتضررين من هذه العملية، وإن لم يتمكن من التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۳۲ التعرف عليهم يتصدق بهذا المال على الفقراء. ودمتم موفّقين، ۱/ ۱۰/ ۱۳۸۱ السؤال ۱۴- لقد تمّ فى الآونة الأخيرة تشكيل مؤسسات تقوم ببيع بعض

المسكوكات الذهبية أو قطع الالماس أو أشياء أخرى للأشخاص بأثمان مرتفعة نسبياً وتوصى كل مشترٍ أن يتحرك من أجل التسويق لهذه الشركة وكسب مشترين جدد، وتدفع الشركة مبلغاً من المال لحساب الشخص الذى يتمكن من كسب مشترٍ جديد، وأحياناً يصل المبلغ الذى يمنح للشخص المذكور ملايين أو عشرات الملايين. فهل هذا النوع من المعاملات والتسويق صحيح شرعاً، وهل المال الذى يحصل عليه الشخص بهذه الطريقة حلال؟ وإن لم يكن حلالًا فما هو تكليف الأشخاص الذين حصلوا على مبالغ مالية من هذا الطريق؟ الجواب: أوّلًا: إنّ هذه المؤسسات التى تظهر بمظهر اقتصادى، وأحياناً تغطى وجهها الحقيقى تحت ستار ايجاد فرص العمل، أو تخصيص بعض أرباحها للمراكز الخيرية، هى مؤسسات مشبوهة وخطيرة، وعملها شبيه بنوع من القمار أو اليانصيب. وقد استطاعت هذه المؤسسات من خداع عدد كبير من الناس ولازالت ترتكب هذا العمل، والقسم الكبير من أرباح هذه العمليات يصب لحساب هذه الشركة نفسها ويتمّ نقلها إلى الخارج غالباً بدون أن يعود ذلك على عمل مفيد وايجابى للبلاد، فعمل هذه المؤسسات هو مصداق بارز لأكل المال بالباطل الذى نهى عنه القرآن الكريم بصراحة. ثانياً: إنّ هذه المؤسّسات بدأت بالعمل فى البداية باسم «بنتاكونو» التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۳۳ فى بعض المدن، وعندما علم المسؤولون فى الجهاز القضائى والأمنى بنشاط هذه المؤسسات المشبوهة فإنّهم تصدوا لمنعها وإيقاف عملها. ثم بدأت بعض الشركات بالعمل تحت عنوان «جولدكوئيست» فى بعض المدن الأخرى، وقد تمّ أيضاً منع هذا العمل بعد اطلاع الاجهزة القضائية والمسؤولين فى هذه الأجهزة، وأخيراً بدأت بعض الشركات بالعمل بهذه الطريقة على أساس معاملة قطع «الالماس»، وفى كل مورد يمكن أن تظهر هذه الشركات بشكل جديد، والعلامة المشتركة فى جميعها هو التسويق الهرمى مع أرباح طائلة. ثالثاً: قبل عدّة سنوات وعندما كانت هذه المؤسسات الاستعمارية فى الخارج، فإنّ بعض المسلمين هناك أرسل إلينا سؤالًا بهذه الصورة، وهو أنّ شركة فى «النمسا» بدأت بالعمل تحت عنوان «كيف تملك ۳۰ /۰۰۰ دولار بدون تعب» على أساس توزيع استمارات خاصة وبصورة هرمية للمشتركين والمشترين. وقد ذكر لنا ذلك الشخص تفاصيل هذه العملية فى سؤاله، وقد كتبنا فى جوابه: «إنّ المشاركة فى هذا العمل حرام، والمال الذى تحصل عليه غير مباح، وهو فى الواقع نوع من الاحتيال المشبوه من أجل تملّك أموال الآخرين». وهذا السؤال والجواب ورد فى الفتاوى الجديدة، الجزء الأول، والآن نرى أنّ مثل هذه البرامج والمشاريع تظهر بأشكال أخرى فى البلدان الإسلامية. رابعاً: ينبغى على المسلمين أن يلتزموا جانب الحذر ويكونوا أذكياء ولا يتلوّثوا بهذه الأموال المحرمة ولا يتلفوا ثرواتهم بذلك. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۳۴ وإذا حصل البعض على أموال من هذا الطريق وهو لايعلم، فإن كان يعرف أصحابها فعليه أن يوصلها إليهم، أو على الأقل يدفعها للمتضررين فى المراتب المتأخرة، وإن لم يتمكن من التعرف عليهم، يتصدق بها على الفقراء. ودمتم موفّقين، ۰۳/ ۱۰/ ۱۳۸۱ السؤال ۱۵- قلتم: «أنّ هذه النشاطات الاقتصادية شبيهة بنوع من القمار واليانصيب» فالرجاء أن تذكروا لنا الدليل على كون هذه النشاطات من القمار بشكل واضح. الجواب: الدليل على ذلك أنّ بعض المشاركين يحصلون على أموال توضع فى حسابهم بدون أن يقوموا بأى نشاط تجارى فى غير المرحلة الأولى، وجماعة كبيرة سيكونون من المتضررين (۹۰٪ من المشاركين طبقاً للاحصاءات الأخيرة). ودمتم موفّقين، ۲۲/ ۴/ ۱۳۸۴ سؤال ۱۶- لقد سألت سماحتكم عن هذه المسألة ووقد كان جوابكم حرمة هذا العمل. ولكن لازال لدى سؤال: ألا ينبغى لمكتب الفقيه المجتهد أن يكون فيه خبير اقتصادى مطّلع على أمور العالم المعاصر وبالتالى يفتى هذا المجتهد على أساس الأحكام التى ربّما تحتاج إلى دقة ومراجعة؟ إننى بعنوانى مسلم ومطّلع وطالب جامعى أسألكم هذا السؤال، والرجاء أن تجيبنى عليه بعد الدراسة والتحقيق فى ذلك لا من أجل تشابه العمل مع أعمال «بنتاكونو» وأمثالها. فهذا العمل يختلف كثيراً عنها، ولو تحرك أى إنسان على مستوى تحليل المسألة بشكل التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۳۵ بسيط فإنّه سيحصل على الجواب الصحيح (لا تقل إنّ بعض المسائل لا يمكنكم فهمها، الرجاء أن تعملوا على تحليل المسألة بشكل جيد)، فى هذه المرة أطرح السؤال بشكل أكمل، فالرجاء أن تهتموا بمطالعته وتبيّنوا لنا حكمه من حيث الحلال والحرام مع الدليل. إنّ المعاملات الهرمية، التى تقوم بها الشركة على أساس بيع السكك الذهبية أو الفضية من خلال التسويق الهرمى هى بهذه الصورة: أن يضع الشخص مبلغاً من المال لحساب

الشركة ويشترى بها سكة ذهبية أو فضية، وتقوم الشركة بعد شهر واحد بإرسال السكة المشتراة إلى ذلك المشترى، يقوم المشترى بعد ذلك بعملية التسويق للشركة، وفى مقابل كل مشترٍ يستطيع هذا الشخص جذبه للشركة ويدفع ثمن السكة الذهبية أو الفضية وبعد أن يصل المجموع إلى حدّ النصاب (ثلاثة أشخاص من جهة اليمين وثلاثة أشخاص من جهة الشمال) فإنّ الشركة تضع فى حسابه مبلغاً من المال بعنوان حق الجهد، وهناك بعض الأمور لابدّ من بيانها: ۱. إنّ أصحاب السهام فى هذه الشركة ليسوا اسرائيليين بل هم من بلدان مختلفة (كالفيليپين، ايسلندا، تايوان و ...). ۲. إنّ هذه المعاملة ليست بمثابة بيع وشراء السكك الذهبية نفسها، بل تعتبر خطوة للإشتراك فى عملية التسويق للشركة. ۳. إنّ هذه الأموال تصرف فى مجال الخدمات من قبيل شركات (الطيران، الهاتف النقال، الفنادق، الطرق وأمثال ذلك) فى جميع نقاط العالم حيث تعقد الشركة عقوداً فى هذه البلدان وتدفع الضرائب لها (حتى فى بلدنا أيضاً تقدّمت الشركة بمقترحات ولكن بسبب عدم التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۳۶ الحصول على التوافق بالنسبة لمقدار الضرائب فإنّه لم تتمّ الصفقة). ۴. إنّ رأس مال الشركة يتمّ تأمينه من هذه الطرق: فى البداية وبعد أن يقدم المشترى على شراء السكة ترسل إليه بعد شهر واحد، وفى هذه المدة يعتبر المال بمثابة رأس مال للشركة، ونوع آخر من رأس المال لهذه الشركة المستفاد فى عملها، هو المبالغ التى تحصل عليها الشركة من جراء عدم تعادل الطرفين (الأشخاص على اليمين والشمال) لدى المشترى. ومع الأخذ بنظر الاعتبار التوضيحات الجديدة فالرجاء بيان حكم هذه المعاملة وبهذه الصورة؟ الجواب: لدينا اتصال مع المراكز الاقتصادية والحقوقية بالنسبة لهذا العمل. واليوم حيث وصل إلينا سؤالكم، فقد وصلت إلينا أيضاً من إحدى المراكز المالية المهمّة فى البلاد «۱» وقد ذكروا فيها وافر التقدير بالنسبة لفتوانا فى هذا المجال وأعلنوا عن بطلان هذه الأعمال وعدم صحتها، ولكن مع الأسف فإنّ الأموال المجانية الحرام تملك جاذبية عجيبة ولا تسمح للإنسان أن يفكر بشكل صحيح. ونأمل أن لا تكون أيّها العزيز من هؤلاء. ودمتم موفّقين، ۱۱ / ۲ / ۱۳۸۴ وقال سماحته فى جوابه عن سؤال آخر مشابه لهذا السؤال: كونوا على يقين من أنّ هذه المعاملة وقعت مورد البحث والتحقيق الدقيق من قِبل الخبراء الإسلاميين وهى حرام. فإنّ رأى الخبراء فى كل علم يكون معتبراً للأشخاص الذين لا يملكون خبرة فى ذلك التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۳۷ الموضوع، ولكن للأسف، كما قلنا سابقاً، فإنّ إغراء الأموال المجانية لا تسمح لبعض الأفراد أن يتحركوا فى الخط الصحيح فى عملهم. نأمل أن لا تكونوا من هؤلاء. ودمتم موفّقين، ۲۱ / ۲ / ۱۳۸۴ السؤال ۱۷- أريد أن أسأل عن علّة حرمة التعامل مع شركة «جولدماين»، لأننى قرأت ما ورد فى الصفحات الإثنتى عشرة من مقررات وشروط الشراء لهذه الشركة وتأملت فيها وراجعت الرسائل العملية لمراجع التقليد التى كانت فى حوزتى فلم أجد ما يدلّ على حرمتها وذلك قطعاً بسبب عدم اطلاعى على تفاصيل المسألة. والآن أُريد كتابة تلك الشروط وأرجو منكم إرشادى فى ذلك وأنّ أيّاً من هذه الشروط حرام وما هو السبب فى الحرمة؟ (وبالطبع فإنّ هذا التساؤل بالنسبة لنا نحن الشبّان مهم جدّاً) والرجاء أن لا تتسرعوا حتى أكتب لكم شروط هذه المعاملة وأرجو منكم الجواب عن هذه المسألة بعد مطالعة المتن المذكور «۱». الجواب: إنّ المشكلة الأصلية على أية حال تتمثّل فى عدم بيع البضاعة بقيمتها الواقعة، والأشخاص الذين يقفون فى مراتب متأخرة ولا يمكنهم جذب أشخاص آخرين هم المتضررون الواقعيون من هذه المعاملة. أمّا القيمة الإضافية فمقدار منها يدفع لرؤوساء المجاميع والباقى الذى يمثّل مبالغ طائلة، يعود لحساب الشركة. وهذا العمل يشبه القمار واليانصيب. ولا ينبغى لكم أيّها الأعزاء أن تشتركوا فى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۳۸ مثل هذا العمل غير المشروع من موقع الإصرار. ودمتم موفّقين، ۲۱ / ۲ / ۱۳۸۴ السؤال ۱۸- لقد ذكرتم أنّ الدليل على حرمة «جولدماين» أمران: الأوّل: كون هذه المعاملة قماراً. الثانى: ينبغى على من لا يتمكن من التسويق أن يدفع باقى الربح. ولكن بالنسبة للدليل الأول، فإنّ القمار يقترن مع عنصر الحظ، ولكنّ هذه التجارة لها قانون، أى أنّك تحصل على الامتياز المالى بمقدار نشاطك فى جذب المشترى (التسويق)، فحتى لو كنت أحسن الناس حظاً ولكن فى حال عدم سعيك فى ذلك وعدم عملك فإنّه لا يعطى لك أى مبلغ من المال، إذن الحظ ليس له أى دور فى هذه التجارة والمعاملة. وأمّا بالنسبة للنقطة الثانية فإنّ فى هذا النظام لا يمنح أى شخص ربحاً بشكل اعتباطى بل يتعلق به الامتياز المالى كما فى حالات التسويق العادى، وأمّا

مشكلة الأشخاص الذين يقعون فى المراتب المتأخرة فهؤلاء عقدوا عقداً كتابياً مع الشركة المذكورة يقوم على أساس شراء بضاعة من الشركة، وفى صورة وجود رغبة لديهم يمكنهم دفع باقى قيمة البضاعة بشكل نقدى واستلام بضاعتهم. وفى صورة عدم دفع ما تبقى من المال وهو أقساط الثمن، فإنّ المبلغ الذى دفعوه للشركة يبقى عند الشركة إلى وقت تصفية حسابهم. فالرجاء من سماحتكم الإجابة عن هذا السؤال من أجل كشف حقيقة هذه الشركة للجميع. الجواب: للأسف فإنّ الأموال الاعتباطية التى يحصل عليها البعض بدون تعب وبدون عمل مفيد منعتهم من التحليل الصحيح لهذه التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۳۹ المسألة. الحقيقة أنّ هذه المؤسسات تبيع بضاعة بغير قيمتها الواقعية، وتقول للمشترين: إذا اشتركتم فى عملية التسويق الهرمى فإننا سوف ندفع لكم مبالغ مالية بشكل منظم ونضعها فى حسابكم المصرفى، وأحياناً تبلغ ملايين التومانات. وهذه المبالغ يتمّ الحصول عليها من خلال الأرباح المتعلقة ببيع البضاعة بشكل غير متناسب لمن يقع فى الحلقات الأخيرة، حيث تتملك الشركة نفسها قسماً مهماً من هذه الأموال وتدفع حصة قليلة لرؤوساء المجموعات. وهذا فى الواقع يمثّل احتيالًا وخداعاً بشكل مشبوه، ولا يختلف حاله عن القمار واليانصيب. ودمتم موفّقين، ۲۸/ ۲/ ۱۳۸۴ السؤال ۱۹- نظراً لما ورد فى كتاب الفتاوى الجديدة لسماحتكم، الجزء الأول، الصفحة ۱۵۰، فالرجاء الاجابة عن الأسئلة التالية بعد مطالعتها مع الضميمة الملحقة بها: أ) مع الالتفات إلى المنتوج الثقافى الذى تقدمت به شركة EBL، فهل يجوز التعامل مع الشركة المذكورة، وهل أنّ المال المكتسب من هذا الطريق حلال؟ وإذا لم يكن حلالًا، فما هو تكليف من حصل على أموال من هذا الطريق؟ ب) فى صورة حرمة هذا العمل، فلماذا سمحت حكومة الجمهورية الإسلامية بفتح مكاتب لهذه الشركات لممارسة أعمالها؟ ج) هل أنّ مراجع التقليد لم يقوموا فى هذه الموارد بإعلام الحكومة بحرمة هذه الأعمال، أم أنّ الحكومة لا تعمل بفتواهم!!!؟ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۴۰ د) هل أنّ العقود التى عقدها المصرف الوطنى ومصرف الصادرات مع الشركة صحيح؟ وإذا كانت غير صحيحة أليس من الأفضل إصدار فتوى بالنسبة لعمل هذه المصاريف؟ الجواب: إنّ فعالية وعمل جميع شركات التسويق الهرمى والشبكى هى أعمال مشبوهة وغير سليمة اقتصادياً وفى الواقع تشبه اليانصيب والقمار، وهى مصداق لأكل المال بالباطل ولا تجوز شرعاً. وليس من المناسب لكم أيّها الأعزاء أن تتلوّثوا بهذه الأعمال، وأخيراً يجب على الحكومة أيضاً أن تتصدى بشكل جدى لهذه المسألة «۱». دمتم موفّقين، ۲۹/ ۲/ ۱۳۸۴ السؤال ۲۰- فى الآونة الأخيرة تأسست شركة إيرانية تعمل على بيع الأقراص الليزرية (سى دى). وهذه الأقراص وبإذن وزارة الإرشاد تهدف إلى إشاعة الثقافة الإيرانية وقد سجلت هذه الشركة رسمياً برقم ۱۶۹۷۹، والنسبة لعملها فإنّها تمنح المشترك الذى يقوم بالتسويق لها وجذب ۳ أسخاص على جهة اليمين و ۳ على جهة الشمال مبلغ ۳۰ دولاراً كامتياز. وتقوم الشركة المذكوة بدفع ضرائب ثقيلة سنوياً للحكومة الإسلامية، وضمناً فإنّها متعاقدة مع المصارف الإيرانية، فما هو نظر سماحتكم بالنسبة لعمل هذه الشركة والامتياز المالى الذى تدفعه للمشتركين مع الالتفات إلى عدم خروج أى عملة صعبة من البلاد؟ إذا كان جوابكم سلبياً، فالرجاء بيان حكم تأسيس مثل هذه التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۴۱ الشركة وبهذا الشكل من الفعالية من قِبل الحكومة الإسلامية نفسها. وضمناً فالملحق التالى أخذته من إحدى السايتات من الانترنيت فما هو نظر سماحتكم بالنسبة لهذا المورد؟ ولماذا أفتى بعض العلماء العظام بحرمة عمل (جولدكوئيست) وأشكال التجارة المشابهة لها؟ وأساساً فإنّ مثل هذه الفتوى بالتحريم ليست بقليلة فى التاريخ، وكل مرجع تقليد يفتى بالحرمة على أساس نظره وما يفهمه من تفاصيل المسألة ... وأحياناً، فإنّ موضوع المسألة وخاصة فى الموضوعات الجديدة غير واضح تماماً لمراجع التقليد. على سبيل المثال ما نراه فى فتوى الشيخ مكارم الشيرازى بالنسبة لشركة جولدكوئيست، حيث عبّر عنها بأنّها «نشاط اقتصادى مشبوه»! وهذا يشير إلى هذه الحقيقة وهى أنّ اطلاعه على جولدكوئيست غير كامل، ولذلك فمادام عمل جولدكوئيست فى نظره «مشبوهاً»؛ فليس من شأنه بيان نظره بالنسبة لمشروعية هذا العمل أيضاً، فالرجاء بيان جواب سماحتكم بالنسبة لسؤالى المذكور؟ الجواب: لحسن الحظ فإننا أحطنا علماً بجميع هذه الفعاليات الاقتصادية غير السليمة ونعلم تفاصيلها جميعاً وبدون استثناء. ومن المعلوم قطعاً أنّ جميع هذه الفعاليات ليست سوى عملية احتيال خطيرة، ولحسن الحظ فإنّ الأجهزة القضائية والأمنية ونواب المجلس انتبهوا فى الآونة الأخيرة لخطرها، وتصدوا لها

بشكل جاد، ولكنّ الأرباح الاعتباطية لهذه الفعاليات غير السليمة، تمنع التفكير لدى البعض بأخطار وعواقب هذه الأعمال وبالتالى الاعتراف بأنّ هذا العمل التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۴۲ يعدّ إثماً كبيراً غير قابل للعفو، إنّ الاحصاءات تقول: فى هذه اللعبة الاقتصادية فإنّ ۱۰٪ رابحون و ۹۰٪ خاسرون، والقسم الأكبر من هذه الأموال تصب فى جيوب الشركات المنتفعة. بل أذيع فى الآونة الأخيرة خبر مفاده أنّ الكثير من البلدان الغربية قد تعرفت قبل عشر سنوات على خطر هذه الشركات، ولذلك تمّ منعها فى تلك البلدان. ولدى أمل أن لا تنخدعوا بهذه الأعمال المشبوهة. ودمتم موفّقين، ۲۲/ ۴/ ۱۳۸۴ *** وفى الختام نرى من المناسب الإشارة إلى رسالة مطولة لأحد الكتّاب الذين يعملون فى صحيفة (الاطلاعات) حيث أرسل هذه الرسالة إلى المرجع الكبير سماحة آية اللّه العظمى مكارم الشيرازى (مدّ ظلّه) وذكر فيها شرحاً وافياً ومن جميع الجهات لما تقدّم من عمل هذه الشركات، وكذلك ردّ سماحته على هذا الرسالة. والنقطة الملفتة هنا هى أنّ هذا الكاتب المحترم يؤكد فى هذه الرسالة بشكل خاص على مسألة القيمة التحفية لهذه السككك الذهبية مورد التعامل فى هذه المؤسسات والشركات، حيث تصور أنّ هذه المسألة ستحل مشكلة عدم تساوى القيمة الظاهرية لهذه السككك مع قيمتها الواقعية، وقد بيّن له سماحته أنّ هذه القيمة الكاذبة لا تحلّ أية مشكلة. وقد ذكر سماحته فى ردّه على تلك الرسالة ضمن تقديره وشكره لكاتبها لمحترم، ما يلى: «بالرغم من سعى أشخاص كثيرين لبيان ماهية هذه المؤسسات لنا التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۴۳ (وهم يظنون أننا لا نعلم كثيراً عنها) ولكن الإنصاف أنّ ما ذكرتموه فى هذه الرسالة أكمل من سائر ماذكره الآخرون، رغم أنّه ومن خلال معرفتنا ومطالعتنا السابقة لم يحصل تغيير فى نظرنا بالنسبة لهذا الموضوع، الواقع أنّ فعالية وعمل هذه الشركات حرام شرعاً، وأنّ أرباح هذه العملية تندرج ضمن قوله تعالى: «لَاتَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ» وجوهر الكلام هو ما أشرتم إليه فى رسالتكم وهو: أنّ البضاعة تباع بثلاثة أضعاف قيمتها تقريباً ويرون أنّها فى المستقبل ستكون لها قيمة تحفية، ولعل القيمة التى ذكرت لكم تتحقق بعد عدّة سنوات أوقد لا تتحقق إلى آخر العمر. إنّ مثل هذه القيمة فى نظر الإسلام قيمة كاذبة ولا تحسب فى عرف السوق مالًا. وإنّ المشترين لهذه السكة لا- يشترونها من أجل قيمتها التحفية بل بدافع الحصول على امتياز مالى، وعندما يجدون الطريق لنيل هذه الأرباح موصداً أمامهم يرفعون أصواتهم بالصراخ والاستغاثة. والآن نلفت النظر إلى معادلة حسابية لعلكم تعرفونها جيداً. فمع الالتفات إلى أنّ هذه المؤسسات تتكرر بشكل تصاعدى كل عشر مرّات تقريباً وتتبدل إلى ألف ضعف وإذا تكررت عشرين مرّة يصل المبلغ إلى مليون ضعف، الآن لنفرض أنّ هذه المسألة قد وقعت فى شركة جولدكوئيست واشترى الشخص الذى يقع اسمه فى المرتبة الأخيرة مليون سكة ذهبية بثلاثة أضعاف قيمتها الحقيقية، وقد دفع لكل سكة ثلاثمائة ألف تومان مبلغاً إضافياً. النتيجة هو أنّ المبلغ يعادل ۳۰۰ مليارد تومان! حيث يصرف مقدار قليل منه (ربّما ۱۱۰) التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۴۴ لحساب رؤوساء المجموعات السابقة والباقى يذهب لحساب المؤسسة المذكورة بدون أن يتم تقديم أى عمل منتج على المستوى الزراعى أوالصناعى أو التجارى أو من نوع الخدمات، وذلك بالاعتماد على مجرّد القيمة الموهومة. ولا شك فى أنّ هذا العمل يعدّ نوعاً من الاحتيال المشبوه تحت عنوان امتياز مالى وقيمة تحفية وبالتالى يتسبب فى نهب أموال الناس. الواقع أنّ هذه الشركات إذا منحت حرية العمل واستمرت فى نشاطها هذا فسوف يصل عدد الأموال والثروات التى يتمّ نهبها من المجتمعات المختلفة إلى مبالغ طائلة وأرقام مذهلة بدون تقديم أى نفع وعمل مفيد إلى المجتمع والناس. وهذا هو مفهوم «لَاتَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ»، وفى الختام نتقدّم بالشكر مرّة أخرى لجنابكم على ما بذلتموه من جهد». دمتم موفّقين، ۲۵/ ۳/ ۱۳۸۴ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۴۵

الفصل العاشر: الأسناد والمدارك

لقد وصلت إلينا وثائق كثيرة تتحدث عن الشركات مورد البحث وقد انتخبنا منها عشرين نموذجاً من مهماً. وفى البداية نشير إلى موضوع الوثائق هذه ثم نستعرض صورها. ۱. رسالة المصرف المركزى بتاريخ ۷/ ۲/ ۱۳۸۴ لسماحة آية اللّه العظمى مكارم الشيرازى

(مدّ ظلّه) لغرض تقديم الشكر والتقدير على فتواه فيما يتصل بعمل شركة جولدكوئيست وأمثالها. ۲. رسالة المصرف المركزى بتاريخ ۲۵/ ۴/ ۱۳۸۴ فى جوابه عن الأسئلة المختلفة لمؤلف الكتاب حول عمل ونشاط الشركات الهرمية. ۳. قرار صادر بتاريخ ۲۰/ ۱/ ۱۳۸۰ من قبل ادرة الاشراف على المصارف والمؤسسات الاعتبارية للمصرف المركزى للمدراء العاملين فى المصارف التجارية. ۴. قرار صادر بتاريخ ۱۸/ ۵/ ۱۳۸۲ من قِبل هيئة الوزراء للمصرف المركزى لغرض منع فتح حساب وعمليات مصرفية للشركات مورد التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۴۶ البحث واعلان ذلك للناس. ۵. قرار صادر بتاريخ ۲۲/ ۶/ ۱۳۸۲ من قِبل إدارة الاشراف على المصارف المركزية المدارء العاملين فى المصارف الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الاعتبارية للتنمية. ۶. قرار صادر بتاريخ ۲۰/ ۴/ ۱۳۸۳ من إدارة الإشراف على المصارف التابعة للمصرف المركزى إلى المداراء العاملين فى المصارف الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الاعتبارية للتنمية. ۷. اعلان المصرف المركزى بتاريخ ۸/ ۸/ ۱۳۸۱ للأجهزة الإعلامية العامة المبنى على أساس منع فعالية الشركات الهرمية والشبكية. ۸. اعلان المصرف المركزى بتاريخ ۲/ ۱۰/ ۱۳۸۲ للأجهزة الاعلامية العامة المبنى على أساس منع فعالية الشركات الهرمية والشبكية وتحذير الناس منها. ۹. انتقاد سماحة آية اللّه العظمى مكارم الشيرازى (مدّ ظلّه) للمسؤولين لعدم اهتمامهم بهذا الأمر. ۱۰. جواب العلماء العظام (دامت بركاتهم) عن بعض الاستفتاءات. ۱۱. استفتاء مجعول والجواب عنه صحيح. ۱۲. الاستفتاء الذى اسيء استغلاله. ۱۳. فتاوى طائفة أخرى من مراجع التقليد العظام (دامت بركاتهم). ۱۴. اعلان بعض الشركات الداخلية عن تعطيل نشاطها بشكل اختيارى، وطلبها من أعضائها أن يتقدموا وفق برنامج زمنى لاستلام أموالهم. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۴۷ ۱۵. توقيف عضوين من رؤساء المجاميع الأصليين من شركة جولدكوئيست. ۱۶. القبض على عضو فعّال لشركة جولدكوئيست، يملك تحت يده ۱۰ آلاف عضو. ۱۷. الموافقة على قانون منع نشاطات المؤسسات والشركات الهرمية فى مجلس الشورى الإسلامى. ۱۸. الملاحقة القضائية لعدد من المتهمين فى شركة جولدكوئيست فى دبى. ۱۹. دخول ۱۵۰۰ كيلو من منتجات جولدكوئيست إلى البلاد. ۲۰. تقديم أعضاء جولدكوئيست إلى المحكمة. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۴۸ السند (۱) العدد: ۴۲۲ التاريخ/ ۷/ ۲/ ۱۳۸۴ المصرف المركزى للجمهورية الإسلامية الايرانية رئاسة المصرف (بسمه تعالى) سماحة آية اللّه العظمى مكارم الشيرازى (دامت بركاته) سلام عليكم: مع تقديم الشكر والتقدير لما تقدمتم به بالنسبة لتحريم معاملات الشركات من قبيل جولدكوئيست المندرجة فى صحيفة خراسان بتاريخ ۱۳۸۴ / ۱ / ۲۸ (ضميمة) نعلن لسماحتكم: إنّ المصرف المركزى فى الجمهورية الإسلامية فى ايران وبعد اتساع نشاط شركات جولدكوئيست، برايم سپيد، منت كيش و ... فى السنوات السابقة أقدم على نشر اعلان خبرى بصورة متكررة لتنوير الأفكار العامة والاعلان للناس فيما يخصّ هذه المسألة وتحذير المواطنين الأعزاء من أى مشاركة وإسداء المعونة لمثل هذه الشركات. والجدير بالذكر أنّ هذه التقارير الخبرية لهذا المصرف اذيعت بشكل واسع وفى أوقات مختلفة من راديو وتلفزيون الجمهورية الإسلامية وقد أرسلنا عدداً منها لسماحتكم. التوقيع: ابراهيم الشيبانى رئيس بالمصرف المركزى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۴۹ السند (۲) العدد: ۲۰۴۶ التاريخ ۲۸/ ۱/ ۱۳۸۴ المصرف المركزى للجمهورية الإسلامية الايرانية رئاسة المصرف (بسمه تعالى) سماحة آية اللّه العظمى مكارم الشيرازى (دامت بركاته) سلام عليكم: عودة التقرير بتاريخ/ ۶/ ۳ ۱۳۸۴ من هذا المكتب المحترم فيما يخص شركة جولدكوئيست والشركات المشابهة، ولذلك نعلن لسماحتكم ما يلى: هناك عوامل فى السنوات الأخيرة من قبيل وجود رؤوس أموال غير عاملة، ومحدودية المجالات لاستثمار هذه الأمول فى القطاع الخاص، وعدم وجود قانون صريح فيما يتصل بكيفية مواجهة الشريعة لمثل هذه الشركات، وعدم الاعلان الرسمى الواضح وفى الوقت المناسب من قِبل الأجهزة الاعلامية العامة وعوامل أخرى أدت إلى امتداد الشركات من قبيل بنتاكونو، جولدكوئيست، برايم اسميت، داياموند ۲۰۰۰ وغيرها التى تتمركز خارج البلاد وكذلك الشركات ذات المنشأ الداخلى كشركة خيرانديشان جوان وشركة سينا كرمانشاه الخدماتية و ... فى أوساط الناس بشكل واسع، وهنا نستعرض من بين هذه الشركات كيفية عمل وأسلوب شركة جولدكوئيست. إنّ الأساس فى فعالية الشركة المذكورة التى تأسست عام ۱۹۹۸ م ومقرّها الأصلى فى (هنك كنك)، فى أمر التسويق

الهرمى لغرض بيع وشراء السكك الذهبية والتاريخية والتذكارية ودفع الناس إلى التسويق الهرمى ومشاركتهم بعنوانهم أعضاء لشبكة عالميـة. فى هذه المجموعة يتقدم الشخص الرابط بدفع مبلغ ۸۶۰ دولاراً فى مقابل شراء سكّة ذهبية أو (ساعة أو عقد ذهبى أو رسم خاص) بأن يكون (۸۰۰ دولار قيمة السكة و ۶۰ دولاراً نفقات النقل) ويحصل على رقم خاص به وهو فى الواقع يمثّل المصدر المالى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۰ للشخص (وتوضيح ذلك أنّ القيمة الواقعة ۲۳۰ دولاراً تقريباً ولكنّ الشركة تدعى أنّه وبسبب وجود عدد محدود من كل نوع من هذه السكك ومع الأخذ بنظر الاعتبار القيمة التذكارية لها فإنّ قيمة السكك ستتصاعد بشكل كبير) وفى هذه المجموعة فإنّ كل مشترٍ للسكة إذا تمكن من جذب ۵ أشخاص على يمينه وشماله ليشتروا السكة الذهبية فإنّ ۴۰۰ دولار يدفع له على أساس حق التسويق ويمكن أن يدفع هذا المبلغ عن طريق الصك أو المال الالكترونى، وفى الوقت الحاضر فإنّ الصكوك غير قابلة للصرف فى ايران ويبقى المال الالكترونى الذى يتمّ دفعه إلى الطالبين للسكك فيما بعد، والجدير بالذكر أنّ تقرير المحققين لهذا المصرف وفى مقاطع زمنية مختلفة يحكى عن أنّ الصكوك لم تصل من طريق النظام المصرفى. وبديهى فإنّ الربح الوفير بسبب اختلاف القيمة الواقعية للسكة والقيمة التى تباع بها يكون من نصيب الشركة. وقد قامت بعض هذه الشركات المذكورة بدفع مبالغ نقدية عن طريق الاعلان عنها لحساب هؤلاء من خلال بيع البطاقات حيث يتمّ جذب المشترين الجدد على أساس قواعد مشابهة وتخصيص جوائز معينة للمشترين. وعلى أساس قرار نب/ ۲۷۵۹ الصادر بتاريخ ۲۲/ ۶/ ۱۳۸۲ بأنّ هذه الإدارة أعلنت لجميع المديرين العاملين فى المصارف الحكومية والخصوصية وضمن ارسال رسالة لمدير هيئة الوزراء تقوم على أساس منع الفعاليات والنشاطات غير القانونية لشركة بنتاكونو، جولدكوئيست، واديا مونـد ۲۰۰۰ وتمّ ابلاغهم بذلك ومنع افتتاح نوع من الحساب المصرفى وتقديم خدمات مصرفية للشركات المذكورة والشركات المشابهة لها، وضمناً صدر فى هذا القرار الذى ينطلق من موقع التصدى للمفاسد الاقتصادية ومواجهة التلاعب المالى، الأمر إلى جميع مسؤولى الشعب بالانتباه عند حدوث موارد مشكوكة فى العمليات المصرفية والفعاليات الاقتصادية والمبادلات المالية، وعلى أساس الفصل الخامس من مقررات الوقاية من التلاعب المالى فى المؤسسات المالية فإنّ موضوع القرار برقم نت/ ۳۵۱۳ الصادر بتاريخ ۲۲/ ۸/ ۱۳۸۱ لهذا المصرف بالاقدام العملى بذلك. وبالنسبة للشركات الداخلية كشركة خيرانديشان جوان وشركة سينا كرمانشاه التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۱ الخدماتية التى أقدمت على توزيع استمارات تحت عنوان (مشروع مشاركة تلاش) و (المشاركة المالية للتعاون) على الناس وتشجيعهم للمشاركة فى المشاريع المذكورة فإنّه تمّ ابلاغ المصارف الحكومية والخصوصية بقرار نت/ ۲۱۰۰ الصادر بتاريخ ۲۰/ ۴/ ۱۳۸۳ بالامتناع من افتتاح أى حساب مصرفى وتقديم خدمات مصرفية لمثل هذه الشركات والأشخاص المشاركين فى هذه المشاريع، وأن يتخذوا تدابير لازمة فى مجال عمل هذه الشركات بعد افتتاح الحساب المصرفى لها وإقدامها على فعاليات غير قانونية، بأن يقوم المصرف بوقف عمل الحساب المصرفى وتجميده واعلان المصرف المركزى عن ذلك بصورة كتابية. ضمناً فإنّ هذا المصرف، وفى طيلة المدّة التى بدأت هذه الشركات فى عملها، أقدم على تحذير الناس من المشاركة فيها من خلال نشر اعلانات مختلفة فى الصحف. وفى المجموع فإنّ المصرف المركزى يرى- ولأسباب معينة من قبيل ايجاد الخلل فى النظام المالى للبلاد وخروج العملة الصعبة والمسائل المتعلقة بالأمور المالية- أنّ فعالية وعمل الشركات المذكورة مخالف لمصلحة البلاد وقوانينه ولم يصدر المصرف مجوّزاً لضرب السكك وفتح حساب مصرفى فى المصارف الحكومية والخصوصية لهذه الشركات. وقد أرسلنا بعض التصاوير للمقررات الصادرة وبعض الاعلانات المنتشرة فى الصحف المختلفة كضميمة لهذه الرسالة. إدارة الإشراف على المصارف مجيد حاجى نوروز اسماعيل نادرى نجاد التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۲ السند (۳) العدد: ۲۶۷ التاريخ ۲۰/ ۱/ ۱۳۸۰ إدارة الإشراف على أمور المصارف المصرف المركزى للجمهورية الإسلامية الايرانية طهران شارع فردوسى (بسمه تعالى) إعلان لجميع المدراء المحترمين العاملين فى المصارف التجارية نظراً لشيوع المعاملات الاقتصادية المشكوكة من خلال توزيع وبيع وشراء بطاقات الشركة الخارجية (بنتاكونو) أو التحرك بصورة مشابهة من خلال تأسيس شركات ومؤسسات داخلية أخرى، ونظراً للتبعات الاقتصادية والاجتماعية السلبية لهذه

المعاملات المذكورة لهذا نعلن لكم أنّ المصرف إذا واجه موارد من الفعاليات الاقتصادية للأشخاص الحقيقيين والحقوقيين فى مجال توزيع وبيع وشراء البطاقات المذكورة من طريق المعاملات المصرفية، فينبغى بعد احراز الموضوع ودراسة جميع جوانبه اعلان الرئيس المحترم للدائرة القضائية بصورة كتابية واعلان هذا المصرف عن هذا المورد أيضاً. مديرية الإشراف على المصارف والمؤسسات الاعتبارية إدارة الإشراف على أمور المصارف التجارية بهرام فيض زرين قلم مجيد حاجى نوروز ۱۶– ۱۶۱۵ ۳۷۱۶ نسخة منه إلى: محمود شيرج رئيس جهاز القوة القضائية بالعطف على الهامش رقم ۷۹/ ۵/ ۱۹۶/ م بتاريخ ۱۸/ ۱/ ۱۳۷۹ فى خصوص المدّة ۵ و ۸ يتمّ ارسال ضميمة لهذه الرسالة المذكورة. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۳ نسخة منه إلى: جناب السيد وهاجى قائم مقام المصرف لغرض الاعلان. نسخة منه إلى: مدير حراسة المصرف المركزى وجميع المصارف. نسخة منه إلى: قسم المشاورة الحقوقية لغرض اثباتها فى السوابق. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۴ السند (۴) العدد: ۸۲۲۵۷۳/ م ۲۸۴۳۸ التاريخ ۱۸/ ۵/ ۱۳۸۲ مدير هيئة الحكومة سرّى رئاسة الجمهورية (بسمه تعالى) جناب السيد الشيبانى الرئيس العام للمصرف المركزى للجمهورية الإسلامية الايرانية المحترم مع التحية والسلام إنّ الاقتراح رقم ۲۷۹۴۴/ ۲۵/ ۴/ الف– ش بتاريخ ۲۴/ ۱۲/ ۱۳۸۱ الصادر لوزارة الداخلية بالنسبة لاتخاذ قرار لغرض منع النشاطات غير القانونية لشركات من قبيل بنتاكونو، جولدكوئيست وراياموند ۲۰۰۰ الذى طرح فى الجلسة بتاريخ/ ۵۱۲/ ۱۳۸۲ وتقرر ما يلى: ۱. إعلام المسؤولين فى النظام المصرفى فى الدولة ومنع فتح حساب مصرفى وأداء معاملات مصرفية فى مثل هذه الموارد. ۲. الاعلان العام بالنسبة للمعلومات اللازمة فى خصوص ماهية وعمل الشركات المذكورة وسائر الموارد المشابهة فى أجواء المجتمع ويتمّ الاعلان الرسمى عن ذلك من خلال وزارة الداخلية. عبداللّه رمضان زاده التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۵ السند (۵) العدد: ۲۷۵۹ التاريخ ۲۲/ ۵/ ۱۳۸۲ مديرية الإشراف على أمور المصارف المصرف المركزى للجمهورية الإسلامية الايرانية (بسمه تعالى) اعلان لجميع المديرين العاملين فى المصارف الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الاعتبارية للتنمية تبعاً للقرار الصادر برقم نت/ ۲۶۷ بتاريخ ۲۰/ ۱/ ۱۳۸۰ فإنّ هذه الدائرة وتبعاً للقرار السرى رقم ۸۲۲۵۷۳/ م ۲۸۴۳۸ بتاريخ ۱۸// ۵ ۱۳۸۲ لمدير هيئة الوزراء المحترم المبنى على منع الفعاليات غير القانونية لبنتاكونو، جولدكوئيست وراياموند ۲۰۰۰. الرجاء إبلاغ ذلك بالنسبة إلى القرار المتخذ بتاريخ ۱۲/ ۵/ ۱۳۸۲ لهيئة الوزراء مع ضميمة لجميع الشعب والإدارات التابعة فى جميع البلاد ويتمّ بذلك الامتناع بشكل أكيد عن فتح أى نوع من الحساب المصرفى واراءة الخدمات المصرفية للشركات المذكورة والشركات المشابهة. ضمناً فى مجال التصدى للمفاسد الاقتصادية ومواجهة عملية تخفيض النقد يتمّ إصدار أمر لجميع المسؤولين فى الشعب الأخرى فيما إذا واجهوا معاملات مالية مشكوكة من خلال المعاملات المصرفية، فعلى أساس الفصل الخامس من المقررات الواقية من ظاهرة انخفاض النقد فى المؤسسات المالية فى موضوع القرار الصادر برقم نت/ ۳۱۵۳ بتاريخ ۲۲/ ۸/ ۱۳۸۱ حيث يقوم المصرف بالإجراءات اللازمة. إدارة الإشراف على المصارف والمؤسسات الاعتبارية إدارة الإشراف على المصارف التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۶ بهرام فيض زرين قلم ۱۶/ ۱۶۱۵ مجيد حاجى نوروز ۳۷۱۶ نسخة منه إلى: عطفاً للرسالة المشار إليها أعلاه، لإرسالها لجناب السيد عبداللّه زادة مدير هيئة الوزراء. نسخة منه إلى: جناب السيد الوهاجى قائم مقام المصرف المحترم للإطلاع فقط. نسخة منه إلى: الإدارة الحقوقية للإطلاع فقط. نسخة منه إلى: مصطفى كريم لغرض ادراجه فى السوابق. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۷ السند (۶) العدد: ۲۱۰۰ التاريخ ۲۵/ ۶/ ۱۳۸۲ مديرية الإشراف على أمور المصارف المصرف المركزى للجمهورية الإسلامية الايرانية (بسمه تعالى) اعلان لجميع المديرين العاملين فى المصارف الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الاعتبارية للتنمية أخيراً فإنّ بعض الشركات وبأسماء مختلفة من قبيل شركة «الخيرين الشباب» و «سينا كرمانشاه الخدماتية» أقدمت على توزيع استمارات تحت عنوان مشاركة «تلاش» و «مشروع المشاركة المالية للتعاون» وتشجيع عامة الناس لغرض المساهمة فى رأس مال مثل هذه المشاريع ونظراً لأسلوب عمل هذه الشركات غير المتعارف التى تعمل على تنسيق الأمور وتسجيل أسماء الأشخاص فى مقابل أخذ مبلغ من المال من المشتركين بعنوان أجرة عمل وبدون تعهد فى مقابل الضرر

والخسارة التی يواجهها المشتركون، وكذلك نظراً لشيوع مثل هذه النشاطات غير الاقتصادية وغير المنتجة فإنّه فی المستقبل غير البعيد ستظهر الآثار والتبعات السلبية والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية السيئة فی البلاد، فالرجاء- مع الأخذ بنظر الاعتبار مقررات الوقاية من انخفاض النقد- تكليف المؤسسات المالية بالاشراف ومراقبة معاملات المشترين لغرض التعرف على العمليات المشكوكة والتصدی لهذا الأمر عند احراز هوية جميع المشترين بشكل كامل، واصدار الأمر لجميع الشعب والمراكز المرتبطة بمنع فتح أی حساب مصرفی أو أداء خدمة مصرفية لمثل هذه الشركات والأشخاص الذين يشاركون فی مثل هذه المشاريع، وأن يتخذ قرار فيما إذا تمّ كالسابق فتح حساب لهذه الشركات وأقدمت هذه الشركات على ممارسة نشاطات غير قانونية، أن يوصد حسابها المصرفی التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۸ ويتم اعلان المصرف المركزی عن ذلك بصورة كتابية. إدارة الإشراف على المصارف والمؤسسات الاعتبارية إدارة الإشراف على المصارف بهرام فيض زرين قلم ۱۶/ ۱۶۱۵ مجيد حاجی نوروز ۳۷۱۶ التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۹ السند (۷) العدد: ۲۷۷۹ التاريخ ۸/ ۸/ ۱۳۸۱ المصرف المركزی للجمهورية الإسلامية الايرانية (بسمه تعالی) ارسال خبر: قسم الاستلام الروابط العامة للمصرف المركزی للجمهورية الإسلامية الايرانية يعلن: لوحظ أخيراً أنّ مؤسسة باسم شبكة «جولدكوئيست» أقدمت على فعاليات ومعاملات بالعملة الخارجية ومن خلال ترغيب وتشجيع الناس فی المساهمة واستثمار رؤوس أموالهم فی هذه الشركة بأرباح جيدة ومطمئنة مع استلام حق العضوية بالعملة الخارجية، ويتمّ تمركز المبالغ المأخوذة من الراغبيين لحسابهم. ونظراً إلی أنّ هذه الشبكة تفتقد لأیمجوّز قانونی من الإدارات الرسمية وأنّ المشتركين يفتقدون أی ضمانة حتی فی مقابل استلام ما يعادل أصل المبلغ الذی دفعوه للشبكة المذكورة، ولذلك نوصی جميع المواطنين المحترمين باجتناب أية مشاركة فی معاملات هذه الشبكة المذكورة والمؤسسات الأخری غير مأذونة لغرض حفظ أموالهم من الاضرار والخسائر المحتملة، مع الشكر. داود بهرامی مدير الروابط العامة التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۶۰ السند (۸) العدد: ع/ ۳۵۷۷ التاريخ ۲/ ۱۰/ ۱۳۸۲ المصرف المركزی للجمهورية الإسلامية الايرانية (بسمه تعالی) ارسال خبر: قسم الاستلام الروابط العامة للمصرف المركزی للجمهورية الإسلامية الايرانية يعلن: تبعاً للتبليغ الواسع فی مجال رواج وشيوع المعاملات الاقتصادية المشكوكة وبعد الكشف عن أعمال منظمة فی مجال توزيع وبيع وشراء بطاقات شركة خارجية باسم «مشروع بنتاكونو» وعمليات مشابهة لها بواسطة شركة «جولدكوئيست». وأخيراً أقدمت شركة باسم «راين سپيدی منت كيش» التی تعتبر نفسها وكيلًا (bank Prime) فی ايران، ومن خلال تبليغات واسعة مع استغلال الميول والاحساسات الإنسانية للمواطنين الأعزاء بالنسبة لمسألة فلسطين فإنّها تعمل على تشجيع مخاطبيها فی مجال استثمار رؤوس أموالهم ولو بشكل قليل وكسب أرباح كثيرة وبدون تعب. وبما أنّ عمل مثل هذه الشركات ليس له نتيجة سوی خداع الناس وايجاد تبعات اقتصادية واجتماعية وثقافية سلبية، لذلك فإنّ المصرف المركزی للجمهورية الإسلامية الايرانية وحسب الموازين القانونية المالية والمصرفية للبلاد فإنّه يری التصدی لهذه العمليات بواسطة الأجهزة القضائية وكذلك الاعلان عن الآثار السلبية لشيوع هذه الأساليب المشبوهة بهدف تنوير أذهان عامة الناس. نأمل من المواطنين الأعزاء الامتناع عن أی مشاركة فی هذه المعاملات الاقتصادية التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۶۱ المشكوكة لهذه الشركات وسائر الشركات المشابهة واعلام المصرف المركزی للجمهورية الإسلامية الايرانية بما لديهم من معلومات عن هذا الأمر. علی جهانی مدير إدارة الروابط العامة التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۶۲ السند (۹) خراسان انتقاد آية اللّه مكارم الشيرازی للمسؤولين لعدم اهتمامهم جولدكوئيست، أكل للمال بالباطل وحرام قال آية اللّه مكارم الشيرازی يوم الأربعاء فی درس البحث الخارج فی الفقه فی المسجد الأعظم فی قم ضمن انتقاده لمجلس الشوری وأجهزة الاشراف فی البلاد بالنسبة لعدم اهتمامهم فيما يخص نشاط الشركات من قبيل «جولدكوئيست»: إنّ هذا النوع من المعاملات يعتبر أكل للمال بالباطل وحرام. وعلى أساس التقرير الصحفی (رسا) فإنّ آية اللّه مكارم الشيرازی باعلانه الخطر من اتساع مساحة عمل الشركات الموهومة والهرمية التی تعمل فی التسويق باسم «جولدكوئيست و كلدمن وأمثالها» قال: إنّ هذه الشركات مشغولة بالعمل فی جميع مناطق البلاد، وهی تمتد بجذورها إلی الأجانب وتقوم بإرسال

أرباحها بالعملـة الخارجيـة إلى الخارج ويقول المطلعون: إنّ أيـدى الصـهاينة وراء هـذه العمليات. كار وكاركر المدير العامل التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٦٣ السند (١٠) جواب العلماء والمراجع العظام عن عدّة استفتاءات فيما يلى متن وجواب الاستفتاء الذى تقدم به مكتب وكيل مرشد الجمهورية الإسلامية فى جامعة اصفهان لمراجع التقليد العظام: آية اللَّه ناصر مكارم الشيرازى، آية اللَّه بهجت، وآية اللَّه فاضل اللنكرانى بالنسبة لبيع أوراق «آفاق الصحة» و «طائر الرحمة» ومشروع «بنتاكونو» والإعلان عن ذلك للقراء الأعزاء. السلام عليكم ورحمـة اللَّه بركاته مع اهـداء التحيـة الوافرة وتقـديم المحبة الخالصة ورجاء السلامة وطول العمر لسماحتكم، نرجو بيـان نظركم وفتواكم المباركـة فى خصوص ما يتعلق بالأسئلة التاليـة: ١. قـامت منظمـة الصـحة ببيع أوراق على أساس أنّها بنيّة الهديـة والمشاركـة فى الأمور ذات النفع العام والخدمـة للمحرومين، وأخيراً برز مشروع آخر باسم «هماى رحمت، أى طائر الرحمـة» ويعمل بنفس هـذه الكيفية. ومع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ جميع المشترين تقريباً (حتى أنّهم أحياناً يبيعون بيوتهم ووسائل معيشتهم بأمل الفوز والربح من شراء هذه الأوراق) والمشاركة فى هذه العملية مع قصد الحصول على الربح، فما حكم بيع وشراء هذه الأوراق؟ وفى صورة الجواز فالأشخاص الـذين يربحون مبلغاً من المـال من هـذا الطريق هـل يتملكون هـذا المال أم لا؟ ومع الالتفات إلى أنّ بعض المشترين لهـذه الأوراق تصـرف أموالهم لتقـديم الجائزة أو الهديـة للغير بدفع أموالهم للآخرين. ٢. فى الآونـة الأخيرة ظهر نظام مالى وبشـكل تصاعـدى بعنوان المساعـدة للآخرين، حيث إنّه مضافـاً لوجود هـذا المشـروع فى الانترنيت بـاسم «بنتاكونو» المتعلق بشـركة «فيوجراستراتيجى» الايطالية، فإنّ عدّة شـركات داخلية قد تأسست وطرحت هذا المشروع بمبلغ مالى أقل، منها شركة «اردكان سبز» فى يزد وشـركة «فراپزوهش» فى زاينـده رود فى اصـفهان وغيرها، التى حصـلت على إذن من إدارة وزارة الإرشاد، أمّا اسـلوب عملها فهو كالتالى: أنّ يقوم الشـخص الراغب فى الاشتراك بـدفع مبلغ عـدّة أوراق التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٦٤ مالية ستصل إليه بعـد ذلك، ومن أجل الحصول على ماله فإنّه يقوم ببيع هـذه الأوراق للآخرين، ويقوم هؤلاء الأشـخاص بـدفع المال لحساب هـذا الشـخص، وهكذا يستمر هذا العمل بشـكل تصاعدى وحينئذٍ سيكون عدد محدود من الأشخاص فى رأس الهرم يحصلون على أموال طائلة وبعض الـذين يقفون فى القاعدة يفقدون أموالهم ولكنّهم يستمرون فى المشاركة فى هذه العملية بأمل الحصول على المال فى المستقبل وتحصل الشركة بدورها على قسم من هذه الأموال حيث نقدم إليكم نموذجاً لهذه الأوراق المذكورة. فهل يجوز بيع وشراء هـذه الأوراق؟ وهـل يملـك الأشـخاص الأموال التى تودع فى حسابهم المصـرفى من جراء هـذه المعاملـة؟ ادام اللَّه ظلّكم ابوالقاسم الطيبى مسؤول المكتب التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٦٥ السند (١١) العدد: ٩٦٧٣٢ التاريخ ٢٣/ ١/ ١٣٨٤ (بسمه تعالى) نظراً إلى أننى بعد اطلاعى على هذه الاستفتاءات أقدمت على شراء منتوجات شـركة (جولدكوئيست)، ولكنّ الاستفتاء الجديد يقرر حرمة عمل هذه الشـركة، ولذلك أرجو، أولًا: هل أنّ الاستفتاء المذكور أعلاه صحيح؟ وثانياً: ما حكم الأشخاص الذين اشتركوا فى هذا العمل؟ (بسـمه تعالى) ج) إنّ الاستفتاء المذكور مجعول، والجواب الصحيح الذى ما أجبنا عنه بصورة شفوية و كتبية كالتالى: إنّ النشاط الاقتصاد المشبـوه للشـركة المـذكورة وسائر الشـركات الداخلية المشابهة، وهى شبيهة بالقمار واليانصـيب ولاينبغى عليكم أيّها الأعزاء أن تتلوثوا بهذه الأعمال، والأشـخاص الذين تلوثوا بها وحصـلوا على أرباح منها فعليهم أن يأخذوا مالهم أصلى وإعادة ما تبقى لأصـحابها الأصـليين، وإذا لم يتمكنوا من العثور عليهم فيجب إعادتها لسائر المتضـررين من هـذا المشـروع، وإن لم يتمكنوا من ذلك فعليهم التصـدق به للفقراء بنيـة أصـحابها الأصـليين. ودمتم موفقين التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٦٦ السند (١٢) العدد: ٩٦٧٥ التاريخ ٢٢/ ١/ ١٣٨٤ مكتب سـماحة آية اللَّه العظمى الشيرازى مع تقديم التحية والسلام إذا وهب الشخص ماله لآخر بشرط أن يقوم المستلم بـدفع مبلغ معين للواهب أو يعمـل له عملًا، والسؤال هو: الف) هـل يمكن اطلاق اسم الهبـة أو الهديـة عليه؟ ب) إذا لم يدفع المستلم المبلغ المعين ولم يعمل بالشرط المذكور، فهل يمكن الرجوع بالمال الموهوب؟ بسمه تعالى ج ١) إنّ هذا العمل يسمى: هبـة معوّضة. ج ٢) إذا لـم يعمـل الموهـوب لـه بالشـرط، فللـواهب الحـق فى الرجـوع بهبته. و دمتم مـوفقين ٢٣ / ١ / ٨٤ ناصـر مكارم الشيرازى التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٦٧ السند (١٣) قدس صحيفة ايران الصباحية آية اللَّه العظمى السيد السيستانى إنّ

بيع وشراء بطاقات بنتاكونو ومهركارت وأمثالهما غير صحيح فى جوابه عن استفتاء جماعة من المؤمنين بالنسبة لبيع وشراء بطاقات بنتاكونو وأمثالها كشركة مهركارت وثمين كارت .. فقد أعلن سماحة آية اللّه العظمى السيد على السيستانى عن رأيه فى هذه المعاملات. وعلى أساس الفاكس الذى أرسله مكتب سماحته إلى صحيفة القدس يتضمن رأى هذا المرجع فى هذه الأمور، وهو كالتالى: إنّ سماحته يرى أنّ هذا النوع من المعاملات غير صحيح، وفى صورة الحصول على أموال من هذا الطريق حيث توضع فى الحساب المصرفى لهؤلاء الأشخاص، فإن كان أصحاب هذه الأموال معلومين فيجب اعادتها إليهم حتماً وإن كانوا مجهولين ولا يمكن التوصل إليهم فلها حكم مجهول المالك ويجب التصدق بها على فقراء المسلمين بإذن الحاكم الشرعى. قدس صحيفة ايران الصباحية آية اللّه العظمى السيد الزنجانى إنّ المعاملة ببطاقات بنتاكونو لا تجوز شرعاً فى جوابه عن استفتاء البعض فى خصوص بيع وشراء بطاقات «بنتاكونو وأمثالها» أعلن آية اللّه العظمى السيد عزالدين الحسينى الزنجانى عن رأية فى ذلك فى جوابه عن هذا الاستفتاء. وعلى أساس التقرير الذى وصل فى اليوم الماضى إلى اللجنة الاجتماعية لصحيفة التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۶۸ القدس بيّن فيه نظر سماحته فى هذه المعاملة كالتالى. (بسمه تعالى) إنّ هذه المعاملة لا تنطبق على قواعد الشريعة الطاهرة، لأنّ مثل هذه البطاقات ليس من قبيل الأوراق المالية بل بمنزلة الإذن وممارسة نوع من الواسطة والدلالية وبمثابة سعى لبيع المبيع بثمن أكثر، ومثل هذا العمل فى الفرض المذكور هو من باب بيع العمل وهو باطل شرعاً لأنّ أحد شروط العضوين فى البيع والشراء (البيع) هو أنّالمبيع يجب أن يكون عيناً وله مالية، وفى هذه المعاملة فإنّما يباع فى الحقيقة هو عمل الشخص وهذا لا يجوز شرعاً. تحذير محافظ خراسان من النشاط المشكوك للشركات الاقتصادية حسب الظاهر وكذلك ورد فى اعلان من قِبل محافظ خراسان فى الليلة الماضية فيما يتصل ببيع وشراء بطاقات بعض الشركات الاقتصادية حسب الظاهر الداخلية والخارجية منها «بنتاكونو، پراداى، سباتل، كيميا كارت، مهرين كارت، مهركارت، پوت كارت، صدق كارت، پارس كارت، طلوع ايده و ... حيث أكد مرّة أخرى على التشكيك فى عمل هذه الشركات المشبوهة وآثارها المخربة على اقتصاد البلد وجاء فى هذا الاعلان أيضاً، أنّه كما هو معلوم لدى المواطنين الشرفاء أنّ العمل وأشكال الفعاليات الاقتصادية الكاذبة وبيع وشراء هذه البطاقات يقوم على أساس الاحتمالات التى يكون إمكان تحقيقها قليلًا جدّاً وتعتبر ماهية هذا العمل كنوع من الاحتيال ولقد أعلن بعض مراجع التقليد عن حرمة هذا العمل وعدم جوازه شرعاً. وجاء فى القسم الآخر من هذا الاعلان أنّ النشاطات الاقتصادية ظاهراً للشركات المذكورة التى تندرج تحت عنوان الكلى من الخدمات الكامبيوترية هى فى نظر المسؤولين الحكوميين أعمال مشكوكة ومشبوهة تماماً وأنّ هذه الشركات لا تتمتع بإذن رسمى اطلاقاً وأى ارتباط للشركات المذكورة مع الإدارات والمراكز والمؤسسات التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۶۹ الحكومية غير صحيح وكذب. وقد ورد التأكيد فى هذا الاعلان لمحافظ خراسان أنّ النشاطات الكاذبة وغير السليمة للأشخاص الحقيقيين والحقوقيين فى هذا المجال تفتقد إلى أى تأييد قانونى وضمانات لازمة، ويتوقع المسؤولون أن المشتركين فى هذه المعاملات سوف يواجهون سريعاً مجموعة من البطاقات الفاقدة للاعتبار ولا يحصلون على الربح الذى وعدوهم به، وليس ذلك فحسب بل سيفقدون رؤوس أموالهم الأولية، وجاء فى ختام هذا البيان أنّ اسلوب عمل ومضمون التبليغ للشركات مورد البحث يتبيّن أنّ هؤلاء وبحيل خاصة يمتنعون من قبول أية مسؤولية وتعهد فى قبال شراء البطاقات المتعلقة بهذه الشركات، وعملًا يرون أنّ تحقق وعودهم مرتبط بأنّ يشترى هؤلاء المشتركين بطاقات أكثر ويدعون الآخرين للمشاركة فى هذه العملية حتى يمكنهم من خلال اتساع الشبكة بيع عدد أكثر من هذه البطاقات وفى هذه الصورة تحصل هذه الشركات على أرباح طائلة. وفى هذه العملية المشبوهة وغير السليمة فمن الطبيعى أن تكون النتيجة فقدان آلاف الأفراد رؤوس أموالهم فى مقابل الوعد بتحصيل مبالغ معينة وفى هذه الصورة ومع الاشباع السريع لهذا السوق فإنّ الكثيرين سيكونون من المتضررين سوى عدّة قليلة جدّاً. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۷۰ صحيفة اطلاعات ۷/ ۲/ ۱۳۸۴ آية اللّه العظمى فاضل اللنكرانى يرى حرمة الفعاليات المالية لشركات مثل جولدكوئيست. تقرير خبرى: بعد وصول أسئلة شرعية من الكثير من الناس بالنسبة للحكم الشرعى لعمل الشركات مثل «جولدكوئيست» فإنّ مكتب آية اللّهالعظمى

فاضل اللنكرانى أعلن عن نص الاستفتاء المذكور وجواب سماحته عليه. سماحة آية اللّهالعظمى محمد فاضل اللنكرانى (دامت توفيقاته) مع السلام ومزيد الاحترام: ضمن تمنى السلامة والموفقية لجميع علماء الإسلام، الرجاء بيان نظركم بالنسبة للأسئلة التالية: ١. قبل مدّة قامت شركة خارجية تدعى «جولدكوئيست» (gogdqust) وعن طريق الانترنيت ببيع قطع ذهبية وفضية وساعات و ... وتدفع للمشترين الذين يتحركون لكسب مشترين آخرين لهذه الشركة مبلغاً معيناً بعنوان امتياز مالى، وبالطبع فإنّ بيان عمل هذه المؤسسة بالتفصيل يستغرق وقتاً طويلًا بحيث لا يمكن بيانه فى عدّة أسطر، ولكننا نعلم أنّ سماحتكم مطلع على هذا الأمر من طرق مختلفة، فالرجاء بيان حكم الاستثمار المالى فى معاملات هذه الشركة. بسمه تعالى وله الحمد بالنسبة لشركة جولدكوئيست ونظائرها فقد وردت أسئلة متعددة إلى هذا المكتب. وكثرة الأسئلة يدل على سعة نشاط هذه الشركات من حيث الكم والكيف، وهنا نعلن لكم أنّ الارتباط مع هذه الشركات هو حرام بالعنوان الأولى وكذلك بالعنوان الثانوى، أمّا بالعنوان الأولى فإنّ ذلك يعتبر من مصاديق أكل المال بالباطل الذى ورد النهى الصريح التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٧١ عنه فى القرآن الكريم، إنّ الحصول على المال من هذا الطريق يترتب عليه جميع المفاسد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذى تترتب على القمار. أمّا العنوان الثانوى فلأنّ هؤلاء ابتكروا طريقة لتحقيق أرباح طائلة مضافاً إلى تضعيف البلدان الأخرى وخاصة البلدان الإسلامية من الناحية الاقتصادية والعمل على اخراج العملة الصعبة من هذه البلدان وتجميد نشاط الأشخاص الفعالين من العمل المنتج الذى يؤدّى إلى رقى ورشد بلدهم، وهذا العنوان الثانوى من حيث الأهمية أهم من العنوان الأولى، ولا يخفى على أى إنسان منصف توالى هذه المفاسد على مثل هذه المعاملات وهذا فى ذاته يؤكد حرمتها، والمال الذى يحصل عليه الشخص من هذا الطريق إذا كان لا يعرف أصحابه فيجب التصدق بأجمعه على الفقراء، نأمل من المواطنين الشرفاء والمسلمين وخاصة الشبّان الأعزاء أن يأخذوا جانب الحيطة والحذر أكثر ويتجنبوا السقوط فى الشباك الشيطانية. ۵/ ۲/ ۱۳۸۴ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۷۲ خراسان العدد ۱۳۸۹۶ التاريخ/ ۲۵/ دى ۱۳۷۹ / ۱۹/ شوال/ ۱۴۲۱ الأخبار/ ۴ إعلان مهم لشركة توس كارت تبعاً لفتاوى المراجع العظام واعلان المحافظ المحترم وإدارة العدل فى محافظة خراسان بالنسبة لعدم شرعية وعدم قانونية بيع وشراء هذه البطاقات، فإنّ هذه الشركة مع احترامها الكبير لآراء جميع مراجع التقليد والأجهزة القضائية والتنفيذية، فإنّها تعلن عن توقف أى نشاط وعمل فى مجال نشر أوراق وبطاقات المشاركة المذكورة، ونرجو من المواطنين الأعزاء التوقف تماماً عن بيع وشراء الأوراق المذكورة، وفى هذا الصدد فإنّ هذه الشركة تعلن استعدادها لإعادة المبالغ المالية التى استلمتها من المشتركين على أساس الحروف الأولى من اسم الأُسرة لهؤلاء الأفراد فى جدول زمنى معين، وهو كالتالى. الحرف الأوللاسم الاسرة أيّام المراجعة الحرف: أ إلى تاء ۲۵ إلى ۲۶/ دى/ ۷۹ الحرف: الف إلى تاء ۲۷ إلى ۲۸/ دى/ ۷۹ الحرف: ج إلى فاء ۲۹/ دى ۷۹ و ۲ بهمن الحرف ف إلى ياء ۳ إلى بهمن ۵ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۷۳ خراسان التاريخ ۲۶/ ۱۰/ ۱۳۷۹ إعلان مهم لشركة توس «صعود أندوخته» تبعاً لفتاوى المراجع العظام واعلان المحافظ المحترم وإدارة العدل فى محافظة خراسان بالنسبة لعدم شرعية وعدم قانونية بيع وشراء هذه البطاقات، فإنّ هذه الشركة مع احترامها الكبير لآراء جميع مراجع التقليد والأجهزة القضائية والتنفيذية، فإنّها تعلن عن توقف أى نشاط وعمل فى مجال نشر أوراق وبطاقات المشاركة المذكورة، ونرجو من المواطنين الأعزاء التوقف تماماً عن بيع وشراء الأوراق المذكورة، وفى هذا الصدد فإنّ هذه الشركة تعلن استعدادها لإعادة المبالغ المالية التى استلمتها من المشتركين على أساس الحروف الأولى من اسم الأُسرة لهؤلاء الأفراد فى جدول زمنى معين، وهو كالتالى. ١. الاستمارات التى تبدأ بعدد ١١، فتاريخ المراجعة من ١٧/ دى/ ١٣٧٩. ٢. الاستمارات التى تبدأ بعدل ١٢، فتاريخ المراجعة من ٢٨ إلى ٢٩/ دى/ ١٣٧٩. ٣. الاستمارات التى تبدأ بعدد ١٣ فتاريخ المراجعة من ٣٠ إلى ١/ بهمن/ ١٣٧٩. ۴. الاستمارات التى تبدأ بعدد ١۴ فتاريخ المراجعة من ٢/ بهمن/ ١٣٧٩. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٧۴ السند (١۴) الاطلاعات التاريخ ٣١/ ٩/ ١٣٨٣ القبض على نفرين من رؤساء المجموعات لشركة جولدكوئيست قسم الحوادث: تم إلقاء القبض على شخصين من رؤساء المجاميع الأصليين لشركة جولدكوئيست «هنك كنك» بأمر من المحقق فى الشعبة الثالثة للمحكمة الخاصة بتحقيق جرائم موظفى الحكومة

والأجهزة الاعلامیة. هذان الشخصان ایرانیان وقد تمّ توقیفهما بسبب الشکاوی المتعددة علی أساس ما ورد فی التقریر الخبری فإنّه تمّ إصدار وثیقة بمبلغ ملیارد تومان لأحدهما، ووثیقة أخری ۴۰۰ ملیون تومان للشخص الثانی، وبسبب عدم قدرتهما علی دفع مبلغ الوثیقة تمّ نقلهما إلی السجن. وعلی أساس ما ذکره بعض المسؤولین القضائیین فهناک شکاوی متعددة ضد هذه الشرکة من جمیع مناطق البلاد حیث تواجه المحکمة فی طهران مراجعات کثیرة من مختلف المناطق فیما یخص هذا الموضوع بحیث إذا تمّ التحقیق عن هذه الشکاوی وبشکل متمرکز وفی شعبة واحدة فإنّ النتیجة ستکون أفضل. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۵ السند (۱۵) صحیفة اطلاعات التاریخ ۲۶/ ۹/ ۱۳۸۳ القاء القبض علی عضو فعّال فی شرکة کلدگوئیست یترأس ۱۰ آلاف عضو تمّ إلقاء القبض علی عضو فعال فی شرکة جولدکوئیست حیث یغطی فی نشاطه ثلثی مدینة طهران ومع أکثر من ۱۰ آلاف شخص تحت یده وقد ورد فی تقریر الصحفی القضائی التابع لهذه الصحیفة انّ «قدمی» المحقق فی الشعبة الثالثة للمحکمة الخاصة لموظفی الحکومة فی مجال التحقیق لشکاوی ۳ آلاف شخص تقریباً من المتضررین من شرکة جولدکوئیست، وذلک من خلال عضو مؤثر وفعال لهذه الشرکة بعنوانه الرابط للشرکة فی داخل البلاد، وبعد تقدیم وإصدار وثیقة بمبلغ ۳ ملیارد تومان تم نقله إلی السجن. علی أساس هذا الخبر، فإنّ المأمورین علموا من خلال التحقیقات الأولیة أنّ المتهم یعمل بمساعدة أربعة أشخاص من معاونیه فی تغطیة ثلثی مدینة طهران بشکل هرمی وبصورة شبکة واسعة تعمل تحت یده. وقد نجح فی السنة الماضیة من خلال الوعود الخادعة أن یکسب أکثر من ۱۰ آلاف شخص لهذه الشرکة ویحصل علی مبالغ تتراوح بین ۵۰۰ إلی ۸۰۰ ألف تومان. ویتحرک المأمورون والمسؤولون عن هذا الملف علی مستوی التعرف علی ۱۰ آلاف شخص من المتضررین وذلک من خلال أمر قضائی لمحقق هذه القضیة. وقد تمّ نقل المتهم بعد التحقیق معه وتوجیه الإهام إلیه إلی السجن بوثیقة مبلغها ۳ ملیارد تومان. وعلی أساس هذا الخبر فقد تمّ لحدّ الآن إلقاء القبض علی ۱۵ شخصاً من رؤساء المجموعات لشرکة جولدکوئیست العاملین فی طهران وکرج بسبب شکاوی المتضررین. وقد أصدر المحقق لهؤلاء المتهمین وثیقة ضمان من ۱۰۰ ملیون إلی ۳ ملیارد تومان وفی هذا الوقت فإنّ ۸ أشخاص من هؤلاء المتهمین وبسبب عدم تمکنهم من دفع الوثیقة تمّ نقلهم إلی السجن. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۶ السند (۱۶) صحیفة همشهری التاریخ ۵/ ۳/ ۱۳۸۳ بقرار من المجلس منع عمل الشرکات الهرمیة فی ایران القسم السیاسی: قام نوّاب المجلس فی الجلسة العلنیة یوم أمس بتقدیم قانون منع نشاط وعمل الشرکات والمؤسسات الهرمیة من قبیل (جولدکوئیست) وتمّ تأیید هذا القانون من قِبل النوّاب. فی صورة الامضاء النهائی لهذا القانون الذی أمضاه ۵۰ نائباً، فإنّ جمیع نشاط المؤسسات التی تعمل بشکل هرمی علی أساس ما یقوم به الأفراد فی عملیة جذب أفراد آخرین ومشارکتهم فی جذب رؤوس أموالهم بدون استخدام وبدون دفع حق الزحمة والحصول علی حق العضویة أو العمل علی شراء بضاعة من الشرکة، کل ذلک یندرج تحت عنوان الجرم ویمنع منعاً باتاً. وقد ذکر نوّاب المجلس أسباب إمضائهم لهذا القانون أنّ عمل هذه الشرکات غیر سلیم من الناحیة الاقتصادیة ویؤدی إلی إلحاق الضرر والخسارة بالمواطنین بطرق غیر شرعیة حیث تقوم هذه الشرکات بإراءة فعالیات غیر منتجة وبالتالی تقوم بإخراج مبالغ طائلة من الثروة الوطنیة إلی الخارج علی شکل عملة صعبة. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۷ السند (۱۷) صحیفة ایران التاریخ ۲/ ۹/ ۱۳۸۳ الملاحقة القضائیة لعدد من متهمی شرکة جولدکوئیست فی دبی إنّ المتهمین الأصلیین فی شرکة «جولدکوئیست» یقیمون حالیاً فی دبی وبسبب شکاوی ۲۰۰۰ نفر من المتضررین وضع المتهمون تحت الملاحقة القضائیة. ویقول (قدمی) محقق القضیة أنّه مع اعتراف بعض المتهمین الذین ألقی القبض علیهم فقد بدأ التحقیق فی جرائم المتهمین الذین یرتبطون بأشخاص یقیمون فی دبی. وعلی أساس ما أورده مخبرنا القضائی فإنّ المأمورین القضائیین وبأمر المحقق القضائی فی الشعبة الخامسة من محاکم موظفی الحکومة، قد نجحوا فی التعرف وإلقاء القبض علی عشرة أشخاص من المرتبطین الأصلیین فی شرکة جولدکوئیست الذین یمثّلون رؤساء المجامیع فی طهران وکرج. ویعمل تحت إمرة هؤلاء الأشخاص من ۳۰۰ إلی ۵۰۰۰ عضو، وبعد التحقیق معهم وتفهیمهم الاتهام صدر بحقهم وثیقة مالیة بمبلغ ۱۰۰ ملیون إلی ۳ ملیارد تومان، وبسبب عدم قدرة هؤلاء الأفراد علی دفع المبلغ المذکورة تمّ

تحويلهم إلى سجن أوين، وقد اعترف هؤلاء المتهمون فى التحقيق الأولى لهم أنّهم يستلمون أوامرهم من طريق الانترنيت من دبى بحيث إنّ مسؤوليهم فى دبى يقومون بإرشاد تشكيلات شركة جولدكوئيست فى ايران، وإصدار الأوامر إليهم، والمعروف أنّ العناصر الداخلية للشركة يعملون على اخراج العملة الصعبة بشكل غير قانونى من البلاد. وعلى أساس هذا الخبر فإنّ محقق قضية جولدكوئيست أصدر أمره بالسماح لبضاعة تابعة لهذه الشركة بالدخول إلى ايران لجبران خسارة المتضررين ويبلغ مقدار هذه البضاعة ٢٠٥٠ كيلو من السكك الذهبية والمنتوجات التحفية لشركة جولدكوئيست. وهذه البضائع تمّ وضعها بشكل وديعة لحساب المتضررين فى منظمة الأموال التمليكية كيما يتمّ اتخاذ تصميم قضائى بعد التوصل إلى شكاوى المشتكين فى هذه التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٧٨ القضية. والجدير بالذكر أنّه بعد ارجاع الشكاوى ضد شركة جولدكوئيست من المحاكم فى المدن ومراكز المحافظات إلى الشعبة الثالثة للتحقيق فى قضايا موظفى الحكومة فى طهران، فإنّ محقق هذه القضية وبسبب كثرة الشكاوى المطروحة أعلن أنّ ملفات الحوزة القضائية فى المدن أو مراكز المحافظات غير معتبرة. وهكذا فإنّ محقق الشعبة الثالثة لمحاكم موظفى الحكومة مع سلب الصلاحية فى خارج الدائرة القضائية فى طهران أعلن أنّ هذه الشعبة ليس لها مجوّز قانونى للتحقيق فى جميع الشكاوى المقدمة ضد جولدكوئيست الواردة من المدن. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٧٩ السند (١٨) صحيفة ابرار التاريخ ١٧/ ٨/ ١٣٨٣ ١٥٠٠ كيلو من منتوجات جولدكوئيست تمّ ادخالها إلى البلاد دخل ما مجموعه ١٥٠٠ كيلو من مجموعة السكك والمنتوجات التحفية لشركة جولدكوئيست إلى جمارك البلاد. ويقول «محمد شادابى» مدير الروابط العامة للمحاكم العامة ومحاكم الثورة فى طهران والمسؤول عن التحقيق فى قضية شركة جولدكوئيست فى مقابلة صحفية مع «ايلنا» بعد اعلانه عن هذا الخبر قال: بعد المتابعة والاتصالات التى أجرتها الأجهزة القضائية مع الشركة المذكورة فإنّ ١٥٠٠ كيلو من مجموع السكك الذهبية والمنتوجات التحفية لشركة جولدكوئيست تمّ إدخالها إلى الجمارك، لغرض جبران الخسارة الواردة على المتضررين والذين قدّموا شكاوى ضد الشركة المذكوة. وجدير بالذكر أنّ أكثر من ٥٠٠ كيلو من مجموعة السكك التحفية لشركة جولدكوئيست دخلت قبل ذلك إلى ايران أيضاً. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٨٠ السند (١٩) صحيفة كيهان التاريخ ٢٩/ ٦/ ١٣٨٣ أعضاء شركة جولدكوئيست يقدّمون إلى المحكمة قسم الأخبار: وأخيراً وبعد مضى أكثر من عامين على ما نشرته صحيفة كيهان ضد شركة جولدكوئيست فإنّ ملف هذه الشركة قدّم للتحقيق فيه بأمر قضائى فى الشعبة الثالثة للتحقيق فى قضايا موظفى الحكومة. وقد نشرت صحيفة كيهان فى شهر تير عام ١٣٨١ موضوعاً مفصلًا عن فضح فعاليات شركة جولدكوئيست فى ايران وبعد المتابعة المستمرة ونشر حلقتين خبريتين أيضاً فى العام الحالى حول نشاطات هذه الشركة ومتابعة هذه القضية على مستوى كسب فتاوى بعض مراجع التقليد حول شركة كلدلكوئيست وايجاد ملف لهذه الشركة فى الأجهزة القضائية بواسطة صحيفة كيهان أيضاً. والآن حيث وضع ملف هذه القضية مع تقديم شكوى من المدعى العام والشكاوى الشخصية فى دائرة العمل القضائى، نلفت النظر إلى بعض نشاطات شركة جولدكوئيست فى ايران. ما هى شركة جولدكوئيست؟ «جولدكوئيست» حسب الظاهر شركة تجارية مستقلة، ولكنّها فى الواقع تقوم بتوزيع منتوجات تحفية لمؤسسات «اچ بى ماير» فى ألمانيا التى تعمل على صناعة وانتاج الساعات الذهبية، عقد ذهبى، سكك ذهبية بهدف بيعها لهواة التحف فى العالم. وقد وضع المسؤولون فى هذه الشركه أمر توزيع هذه المنتوجات التى تتمتع بكيفيات عالية ومعتبرة بعهدة أفراد من «هنك كنك» التابعين لشركة «جولدكوئيست» ويقول البعض إنّ «جولدكوئيست» وعلى أساس معاهدة مع «اچ بى ماير» يجب عليها أن تبيع مقداراً معيناً فى كل شهر من منتوجات هذه الشركة ليمكنها الاحتفاظ بهذا الامتياز الخاص والمربح، أى تقديم وبيع منتوجات «اچ بى ماير» الغالية الثمن، وقطعاً ذات ربح وفير. وبعد «كانشاكورت جورج دوكورنيك» وهو مدير شركة «جولدكوئيست» وآخرين من هيئة الإدارة من هذه الشركة لم يجدوا أمامهم سوى المزيد من جذب المشترين الجدد من شتى أنحاء العالم لهذه الشركة، ويقوم رجال «هنك التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٨١ كنك» بعملية البيع هذه بشتى الحيل والطرق المشبوهة. لإنّ هناك أصلًا فى «جولدكوئيست» يقرر أنّه كلما كان عدد المشترين أكثر فإنّ الربح سيكون أكثر. وعليه فإنّ الهدف

الأصلی لشركة «جولدكوئيست» كسب الربح الوفير والفوری لها. إنّ أعضاء «جولدكوئيست» ولتحقيق آمالهم يسعون بذكاء لإفراغ جيوبك من المال فی عملية شراء منتوجاتهم بشكل أكثر. وبما أنّ قيمة هذه المنتوجات مرتفعة إذن ليس أمامهم سوی تقديم الوعود الواهية للمشترين وهؤلاء يتقدمون بوعود مغرية للناس من قبيل أن تحصل علی ربح يومی بمقدار ٧٢٠٠ دولار يومياً بعنوان امتياز مضافاً إلی الوارد اليومی الذی يبلغ ١٠٠٠ دولار علی الأقل إلی آخر عمرك، وهذا يغری كل شخص ويدفعه لشراء بضاعتهم من أجل الحصول علی هذا الربح الوفير الذی يتحرك ويزداد بشكل صعودی ويتحرك الإنسان فی ذلك أيضاً علی مستوی تشجيع وترغيب الآخرين للشراء من شركة «جولدكوئيست»، ولكنّهم لا يقولون لأیشخص إنّ هذه العملية ومن أجل الحصول علی الإمتياز لابدّ أن ينزل الإنسان إلی مستويات ضحلة وضيقة. هؤلاء لا يقولون لك اطلاقاً إنّهم فی مقابل ذلك سيربحون ملايين الدولارات من خلال بيعهم هذه البضاعة ولا يدفعون للمشتركين أكثر بقليل من مليون ونصف من أرباحهم وبشروط خاصة وأحياناً لا تتحقق هذه الشروط المقررة لدفع الإمتياز للمشتركين. فتاوی المراجع إنّ أرباح «جولدكوئيست» حرام شرعاً وقد أعلن مراجع التقليد العظام بشكل قاطع أنّ الأموال الحاصلة من معاملات «جولدكوئيست» حرام بشكل عام، سواء وضعوا له اسم امتياز أو ربح أواستثمار مالی أو فی قالب المشاركة الاقتصادية وبأية دوافع أو اغراض، وأحد أسباب فشل مشاريع من قبيل «جولدكوئيست» فی السابق مثل «بنتاكونو» و «تجارة الالماس» و «پريم بنك» هو مخالفة مراجع التقليد العظام بشكل صريح لهذه المعاملات. وقد تحركت صحيفة كيهان لفضح هذه العمليات من خلال نشر فتاوی مراجع التقليد المحترمين كآية اللّه فاضل اللنكرانی، وآية اللّه نوری الهمدانی، وآية اللّه ميرزا جواد التبريزی، وآية اللّه مكارم الشيرازی بالنسبة لحرمة الأرباح الحاصلة لشركة «جولدكوئيست». التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٨٢ ايجاد الخلل فی النظام الاقتصادی إنّ شركة «جولدكوئيست» تتسبب فی ضرب أركان النظام الاقتصادی فی البلاد، ويقول الخبراء المتخصصون فی قسم الذهب والجواهر إنّ قيمة الذهب لسكك جولدكوئيست بمقدار ثلث المبلغ التی تأخذه شركة هنك كنك من المشترين الإيرانيين. وبعبارة أخری، أنّه فی أحسن الفروض عندما يقوم الشخص بشراء بضاعة جولدكوئيست وبعد دفعه المبلغ فإنّه يحصل علی البضاعة المشتراة حتماً، ولكنّ موارد الخلاف فی هذا الشأن يتبيّن من خلال اتصال المستلمين لها، حيث ينبغی لهم القبول بدفع ضعفی المبلغ الرسمی لمنتجات جولدكوئيست الواردة إلی ايران وبالتالی تخرج هذه المبالغ بشكل عملة صعبة إلی خارج البلاد ممّا يتسبب بتسديد ضربة قوية للنظام الاقتصادی الوطنی. ويعتقد الخبراء أنّه حتی الشركات الداخلية المشابهة لجولدكوئيست أيضاً تؤدی إلی خروج العملة الصعبة من قسم الصناعة والأعمال المنتجة وبالتالی يتعرض اقتصاد البلد إلی حدوث خلل وإربكاك فی مفاصله. المصرف المركزی يتقدم بشكوی من «جولدكوئيست» وقد أعلن المصرف المركزی فی أوائل شهر دی فی العام السابق من خلال اصدار بيان أنّ فعالية الشركات الانترنتية مثل «بنتاكونو، پرايم بنك، وجولدكوئيست، غير قانونية، وأعلن أنّ فعاليات هذه الشركات تؤدی إلی مزيد من الاحتيال وخداع الناس وايجاد التبعات السلبية فی البعد الاقتصادی والاجتماعی والثقافی. وقد اعلن المصرف المركزی أيضاً أنّه فی صدد تقديم شكوی من هذه الشركات للإجهزة القضائية حيث إنّ هذا الوقت يعتبر أفضل فرصة لذلك حيث تتمكن الأجهزة القضائية من ممارسة إقدام قانونی من أجل حفظ العمليات المالية فی البلاد. إساءة استغلال صورة الإمام الراحل (ره) إنّ ضرب السكة الذهبية مع صورة الإمام الخمينی رحمه الله بواسطة مؤسسة «اچ بی ماير» فی السنة الماضية ووضع هذه السكة فی فهرست بضاعة «جولدكوئيست» يعتبر حيلة التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ١٨٣ جديدة لهذه الشركة لجذب المشترين الايرانيين. إنّ الدلالين والمبلغين لشركة «جولدكوئيست» يعتبرون أنّ ضرب مثل هذه السكة دليل علی مشروعية عملهم فی بلدنا، والحال أنّ هدف موسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخمينی رحمه الله فی منح المجوّز لشركة «ماير» كان فی إطار الغايات الثقافية بينما يعتبر استغلال هذه السكة فی عمليات «جولدكوئيست» نوعاً من الاهانة لسماحة الإمام الراحل رحمه الله. إعتذار مجعول عن كيهان لشركة «جولدكوئيست» قبل عامين وعدّة أشهر وبعد أن نشرت صحيفة كيهان بعض الأمور ضد شركة «جولدكوئيست» وفضحت أعمالها جاء شخص إلی مكتب الصحيفة وعرّف نفسه بأنّه وكيل المكتب الحقوقی للشركة وكان يحمل فی يده جواباً

مكتوباً من الشـركة وأراد لقاء المدير المسؤول عن الصحيفة، وعندما اتضح غرضه لم يسمح له بمواجهة المدير المسؤول، ومرّة أخرى طلب نشر هذا الجواب فى الصحيفة بعنوان «اعتذار صحيفة كيهان من جولدكوئيست» ولكنّ موقف صحيفة كيهان كان واضحاً، ورغم الموقف السلبى غير المؤدب لهذا الشخص «الهنكك كنكى» فإنّ العاملين فى صحيفة كيهان التزموا الصبر وقاموا بكل احترام وبدون أى مواجهـة سلبية بإيصال هـذا الشـخص إلى بيته. الظاهر أنّ الخسارة الناشـئة من إعلان صـحيفة كيهان عن عمل هـذه الشـركة وبالموقع المناسب كـان كثيراً إلى حـد أنّ المسؤولين فى جولـدكوئيست لم يجـدوا طريقـة لجبران هـذه الخسارة إلّامن خلال الخـداع والتزوير والغش. حيث قـام هؤلاء بنشـر اعتـذار مجعول منسوب إلى صـحيفة كيهـان وقـدموه للمشـترين الجـدد وادّعوا أنّ صـحيفة كيهـان قد اعتـذرت من هـذه الشـركة واعترفت بخطئهـا. وهـذا الأسلوب اللامسؤول لا زال قيـد العمل. والمتوقع مع متابعـة الشـكاوى المتعـددة للمخـدوعين والمتضـررين من هـذه الشـركة بواسطـة الأجهزة القضائيـة أن يتمّ إيصاد هذا المحل للاحتيال والخداع لهؤلاء الأشـخاص المشبـوهين إلى الأبد. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبـوه، ص: ۱۸۴ خراسان ۱۷/ ۱۰/ ۷۹ إعلان مهم منظمة حماية المسـجونين فى مشـهد نعلن للمواطنين المتدينين فى محافظة خراسان وخاصة أهالى مشـهد من ذوى الشهداء أنّه فى الآونة الأخيرة قام بعض المنتفعين وبـدون مجوّز شـرعى وقانونى بطبع وبيع بطاقات باسم «كيميا كارت» ورقم حساب مصـرفى ۲۵۸۴۱ فى المصـرف الوطنى، لدفع مبالغ من المال بعنوان هدية لهذه المنظمة، ولذلك وحسب تصـميم هيئة الإدارة لهذه المنظمة وبالاستناد لفتاوى بعض مراجع التقليد يرجى من المـواطنين الامتنـاع عن دفع المـال إلى الحسـاب المصـرفى المـذكور ونطلب من جميع الأشـخاص الـذين دفعوا أموالًا للحسـاب المصـرفى المـذكور أن يراجعوا- إذا رغبوا فى ذلك- المصـرف مع الوصولات المالية لديهم لغرض اسـتعادة أموالهم إلى عنوان هذه المنظمة فى شارع كاشف غربى الرقم ۱۹. منظمة حماية المسجونين فى مشهد ۲۱/ ۱۰/ ۷۹

تعريف المركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِـدُوا بِـأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِـكُمْ فى سَبيـلِ اللّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُـونَ (التوبـة/۴۱). قـالَ الإمـامُ علىّ ُبنُ موسَـى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... َيَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَـنـادِرُ البِـحار – فى تلخيص بحـار الأنـوار، للعلّامـة فيض الاسـلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّـيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷). مؤسّس مُجتمَع "القائميّـة "الثّقافىّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشـهيد آيـة الله "الشـمس آبادى – "رَحِمَهُ اللهُ – كان أحـداً من جَهابذة هـذه المدينة، الـذى قـدِ اشـتهَرَ بشَـغَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صـلواتُ اللهِ علَيهِـم) و لاسيَّما بحضـرة الإمام علىّ بن موسَـى الرِّضا (عليه السّـلام) و بِـساحة صـاحِب الزّمـان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهـذا أسّـس مع نظره و درايته، فى سَـنَـةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّـة)، مؤسَّسـةً و طريقـةً لم يـَنطَفِئ مِصباحُها، بـل تـُتَبَع بـأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كـلَّ يوم. مركز "القائميّـة "للتحرِّى الحـاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمـامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَـدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليـل و النهار، فى مجالاتٍ شـتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة... الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِـمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشـّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّـة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحاميل (=الهواتف المنقولـة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّـة)، تمهيـد أرضيّـةٍ واسعـةٍ جامعـةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّـلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشّـُبُهات المنتشرة فى الجامعة، و... – مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – فى آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّـة – فى أنحـاء العالَـم – مِن جهـةٍ اُخرَى. – من الأنشطة الواسعـة للمركز: الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ

كتبٍ، كتيبةٍ، نشرةٍ شهريّةٍ، مع إقامةِ مسابقات القِراءةِ ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّةٍ و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول ج) إنتاج المَعارض ثـّلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و... د) إبداع الموقع الانترنتى" القائميّة "www.Ghaemiyeh.com و عـدّة مَواقِعَ أُخـَرَ ه) إنتـاج المُنتجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة و) الإطلاق و الـدَّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴) ز) ترسيم النظـام التلقائىّ و اليـدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و... ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فى الجلسة ى) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة المكتب الرّئيسىّ: إيران/أصبهان/ شارع"مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع"پنج رَمَضان" ومُفترَق"وفائى/"بناية"القائميّة "تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة) رقم التسجيل: ۲۳۷۳ الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶ الموقع: www.ghaemiyeh.com البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱) الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱) مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱) التِّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱) ملاحَظة هامّة: الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِى الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ ولىّ التوفيق.


مرکز القائمیه اصفهان
للبحوث والتحریات الکمبیوتریة
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٠٩